وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الإنفاق على التسلح وتأثيره على التنمية داخل الدول العربية: دراسة حالة الجزائر 2000-2021

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية
التخصص: تعاون دولي

من اعداد الطالبة:
بن نافلة نعيمة

تحت اشراف الأستاذ:
د/ لقرع بن علي

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ(ة)	رشيدة بوجحفة	رئيسا
الأستاذ(ة)	لقرع بن علي	مشرفا
الأستاذ(ة)	مياسة أودية	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021.
تاريخ المناقشة: 2022/06/27.

إهداء

إلى من وضع المولى عز وجل الجنة تحت قدميها... أمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى صاحب الوجه الطيب والافعال الحسنة فلم يبخل على طيلة حياته ... والدي العزيز أطال الله في عمره.

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من أخوة وأخوات.

إلى أبناء أختي... صهيب، رهام، أنس.

إلى رفقاء الدراسة.

إلى كل الأساتذة بقسم العلوم السياسية.

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

بداية أشكر الله عز وجل على فضله حيث أتاح لي انجاز هذا العمل بفضله فله الحمد أولا وآخراً.

أشكر أولئك الاخيار الذين مدوا لي يد المساعدة خلال هذه الفترة وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على هذه المذكرة فضيلة الأستاذ الدكتور/ بن علي لقرع فله من الله الأجر ومني كل التقدير حفضه الله ومتعه بالصحة والعافية.

الفهرس

إهداء .....

شكر وعرفان .....

الفهرس .....

فهرس الجداول والأشكال .....

مقدمة.....

مدخل .....

الإنفاق على التسلح كمتغير تفسيري لعملية التنمية.....20

أولا: الإطار المفاهيمي والنظري لتحليل الإنفاق على التسلح.....20

.1 تعريف الإنفاق على التسلح.....21

.2 التطور التاريخي للإنفاق على التسلح 23

.3 أسباب الإنفاق على التسلح.....25

.4 النظريات المفسرة للإنفاق على التسلح 28

ثانيا: تطور مفهوم التنمية 31

.1 تعريف التنمية. 31

.2 التطور التاريخي لمفهوم التنمية 33

ثالثا: العلاقة الجدلية بين الانفاق على التسلح والتنمية 34

الفصل الأول: الإنفاق على التسلح كمحدد لفعالية التنمية في الدول العربية.....

المبحث الأول: واقع الانفاق على التسلح في الدول العربية.....42

المطلب الأول: تطور الانفاق على التسلح خلال الفترة 2000_2021 42

المطلب الثاني: أسباب الانفاق على التسلح في الدول العربية 53

المبحث الثاني: التكلفة التنموية للإنفاق على التسلح في الدول العربية 64
المطلب الأول: التكلفة الاقتصادية 64
المطلب الثاني: عبء المديونية الخارجية 67
المطلب الثالث: تكلفة التنمية البشرية 71
الفصل الثاني: مدى تأثير الإنفاق على التسلح على التنمية في الجزائر.....75
المبحث الأول: واقع الانفاق على التسلح في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.....76
المطلب الأول: تطور الانفاق على التسلح 76
المطلب الثاني: حجم ميزانية التسلح في الميزانية العامة للدولة 80
المبحث الثاني: المتغيرات المفسرة لحجم الانفاق على التسلح في الجزائر.....86
المطلب الأول: المتغير الأمني.....86
المطلب الثاني: المتغير الجيوسياسي.....92
المطلب الثالث: المتغير السياسي.....99
المبحث الثالث: التكلفة التنموية للإنفاق على التسلح في الجزائر 103
المطلب الأول: التكلفة الاقتصادية 103
المطلب الثاني: تكلفة التنمية البشرية.....106
خاتمة.....110
الملاحق.....114
قائمة المراجع.....124

فهرس الجداول والأشكال

الجداول	الصفحة
الجدول رقم (01): الانفاق العسكري حسب الدولة كنسبة مئوية من الانفاق الحكومي (2015-2020).	50
الجدول رقم (02): تطور اجمالي حجم الديون الخارجية للدول العربية المقترضة (2000-2016).	68
الجدول رقم (03): حجم الانفاق العسكري في الجزائر (2010-2021).	81
الجدول رقم (04): قائمة القوات العسكري الجزائرية لسنة 2021.	83-82
الجدول رقم (05): المشتريات العسكرية للجزائر من خارج الولايات المتحدة (بالدولار الأمريكي).	84

الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (01): دائرة نسبية توضح حصة الانفاق على التسلح العالمية لـــ 15 دولة ذات اعلى إنفاق في عام 2020	25
الشكل رقم (02): أكثر 10 دول تستحوذ على 31.4 % من واردات السلاح عالميا (2017_2021)	46
الشكل رقم (03): تمثيل بياني للجدول رقم (01)	51
الشكل رقم (04): مؤشر الإرهاب في المنطقة العربية	60
الشكل رقم (05): تطور الديون الخارجية للدول العربية المقترضة (2000- 2016)	69
الشكل رقم (06): خريطة الجزائر الجيوسياسية	93
الشكل رقم (07): الوضع الأمني بالساحل الأفريقي	95

مقدمة

تعتبر مهمة الدفاع من المهام التي مارستها المجتمعات البشرية منذ القدم، وقد اتخذت هذه الوظيفة أشكالاً عديدة تماشياً مع التقدم الاجتماعي، ومع وصول المجتمعات إلى أعلى مستويات التطور التنظيمي المتمثل في ظهور الدولة، أدى إلى تشكيل الجيوش التي أنتجت ما يسمى بالمؤسسة العسكرية والتي بدورها أصبحت قطاعا حيويا يتم تخصيص له موارد مالية بهدف تسليحه من اجل مهمة الدفاع عن الوطن وردع أي عدوان خارجي، **حيث** تتحقق مطالب الدفاع والأمن والهيبة الإقليمية من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن العسكري الاستراتيجي والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي من خلال الإبقاء على هذه القوة في حالة استعداد دائم والجاهزية والكفاءة القتالية العالية للدفاع عن حدود الدولة وعمقها، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية في دعم السياسة الخارجية للدولة وصياغة دورها القيادي خاصة على المستوى الإقليمي، وتعمل القوة العسكرية على اعداد الدولة والشعب للدفاع في أوقات النزاع المسلح وتحقيق مطالب الردع في أوقات السلم.

إن الصراعات والحروب التي يمر بها العالم جعلت جميع الدول في حالة تأهب لأي هجوم، مما جعلها تسعى إلى تعزيز قواتها الدفاعية والأمنية، وتُخصص موارد مالية ضخمة لتجديد نظامها الدفاعي وترسانتها العسكرية باستمرار، حيث يشهد العالم تطورا كبيرا يتمثل في التصعيد المتزايد للإنفاق على التسلح في كل دول العالم، حيث أصبح الهوس ببناء ترسانة عسكرية قوية يثقل كاهل ميزانيات معظم دول العالم.

كما شهدت الدول العربية زيادات كبيرة في الإنفاق على التسلح وظهور أنظمة تدعمها المؤسسة العسكرية، ويشهد أيضا حالة من الحروب والصراعات المسلحة ولهذا ازدادت قيمة المخصصات المالية للقطاع العسكري على حساب التنمية في مختلف المجالات، ما أدى إلى تأخرها في نواح كثيرة، وأصبح الوطن العربي هو السوق الرئيسي لصادرات الأسلحة العالمية، حيث تم تكريس الكثير من الموارد المالية على الجوانب العسكرية لبناء قوة عسكرية للحفاظ على توازنها الاستراتيجي في المنطقة وردع أي عدوان محتمل.

في هذا الصدد تظهر جدلية العلاقة بين الإنفاق على التسلح والتنمية، فهذا الموضوع يدور حوله الكثير من الالتباس والغموض، حيث تشير البيانات إلى أن الدول العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص أهدرت الكثير من الموارد المالية على المخصصات الدفاعية والتسليح العسكري التي كان من الممكن توجيهها للتنمية بسبب الموارد المالية الضخمة التي يتم استنزافها مقابل فرص التنمية التي ضاعت بسببها، في وقت يمكن فيه استخدام هذه الموارد المفقودة لتمويل مشاريع أكثر إنتاجية مثل تطوير العنصر المادي والبشري وتطوير مشروعات البنى التحتية وزيادة معدلات الاستثمارات ودفع مسيرة التنمية. في الجزائر شهد الإنفاق على التسلح زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة وارتفاع كبير في واردات الجزائر من الأسلحة حيث تحتل المرتبة 11 في العالم من حيث حجم الأسلحة المستوردة، حيث تعتبر الجزائر من أكثر الدول إنفاقا على التسلح على المستوى الافريقي، ما طرح إشكالية جدوى هذه النفقات العسكرية وانعكاساتها على التنمية في البلد.

I. إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر الانفاق على التسلح على تحقيق التنمية داخل الدولة؟

الأسئلة الفرعية:

ماذا يقصد بالإنفاق على التسلح والتنمية؟ وما هي العلاقة بينهما؟

كيف يحدد الانفاق على التسلح فعالية التنمية في الدول العربية؟

ما مدى تأثير الانفاق على التسلح على التنمية في الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة:**

كلما زاد الانفاق على التسلح كلما نقص مستوى التنمية.

كلما نقص الانفاق على التسلح كلما زاد مستوى التنمية.

العلاقة بين الانفاق على التسلح والتنمية علاقة عكسية.

I. مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بناءا على الأسباب التالية:

مبررات الذاتية:

- زيادة العرفة وتوسيع التحصيل العلمي والرغبة في التوصل الى معارف واثباتات جديدة.
- انتمائي الى الوطن العربي بشكل عام والى الجزائر بشكل خاص فأنا أتطلع من خلال هذه الدراسة الى انهاء الجدل القائم حول تأثير الانفاق على التسلح على التنمية في الجزائر، من خلال الوصول الى الحجم المناسب للإنفاق العسكري في الجزائر الذي من خلاله يتم مجابهة التهديدات الأمنية التي تحيط بالجزائر التي تعد سبب رئيسي في ارتفاع النفقات العسكرية في البلد، ودفع عجلة التنمية وتطوير المجتمع.

مبررات موضوعية:

- اثراء البحث العلمي.
- تعد مسألة الانفاق العسكري من الموضوعات التي أثارت عدة تساؤلات على المستوى الأكاديمي والسياسي وحتى على الافراد، بالنظر الى أن النفقات العسكرية تتطلب موارد اقتصادية ضخمة في وقت يمكن فيه توجيه هذه الموارد الى مشاريع أكثر إنتاجية.

II. أهمية الموضوع:

- تكمن أهمية الموضوع في حساسية الموضوع المتناول في ظل التزايد المستمر للإنفاق على التسلح في الدول العربية والجزائر.
- محاولة رصد بيانات كافية تسلط الضوء على حجم التكلفة التنموية للإنفاق على التسلح.
- تعود أهمية الموضوع الى محتوى النتائج التي سنتوصل إليها في تحديد العلاقة بين الانفاق على التسلح من جهة والتنمية من جهة أخرى، للوصول الى السياسات المناسبة للإنفاق على التسلح دون التأثير السلبي على التنمية.
- تحليل أسباب الانفاق على التسلح وآثاره على التنمية في الجزائر.

III. حدود ومجالات الدراسة:

المجال المكاني: اشتملت حدود الدراسة على الدول العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص، نظرا الى ارتفاع نفقات وزارة الدفاع في الدول العربية وتدني مستويات التنمية فيها.

لمجال الزماني: امتدت فترة الدراسة من عام 2000 وحتى عام 2021، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في مستويات الانفاق على التسلح في الدول العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

IV. مفاهيم الدراسة:

الانفاق على التسلح: الموارد المالية المخصصة لتعزيز القوى المسلحة للدولة وصيانتها وديمومتها.

التنمية: درجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[1]، ومجموعة من المتغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتخلف الى حالة التقدم والنمو.[2]

---

[1] عبد الرحمن غازي القصيبي، **التنمية: الأسئلة الكبرى**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1995)، ص17.

[2] العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد 06، العدد 2، 2019، ص123.

الأمن: يشير المعنى العام للأمن على المستوى النظري والعملي الى: السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر.[1] ويعتبر الأمن مجموعو الخطط والوسائل والاستعدادات والترتيبات التي تتخذها دولة ما للمحافظة على وجودها، وانسجام مجتمعي داخلي، واقتصاد متوازن وقادر على مواجهة الأزمات، ومجموعة سياسات وعلاقات إقليمية مع الدول المجاورة، وقوة عسكرية كافية للردع والدفاع والهجوم حسب متطلبات أو طموحات كل بلد.[2]

المؤسسة العسكرية: هي تنظيم قسري آلي محض، يقوم على التقسيم الصارم للعمل وللسلطة (أي الأوامر والقواعد) باتجاه واحد من القمة.[3] وهي تعتبر من أقدم المؤسسات التي عرفتها المجتمعات المنظمة وارتبط نشوئها بتطور الحروب وحالة العنف بين المجتمعات، وكلما أضحت المجتمعات منظمة أكثر انعكس ذلك في أشكال متصاعدة من الفعالية العسكرية الأكثر تنظيماً.[4] وتعتبر احدى سمات السيادة بالنسبة لأي نظام سياسي، يُنظر اليها على أنها واحدة من المؤسسات المسؤولة عن الدفاع عن أراضي الدولة ضد أي عدوان من دولة أخرى، أو خوض حروب في الخارج تجسيدا لهيمنتها، أو لنصرة الحلفاء وفقا للمعاهدات الأمنية والعسكرية.[5]

التهديدات الأمنية: هو عمل/ فعل أو سلسلة من الاحداث التي اؤدي بشكل كبير وعلى فترة زمنية قصيرة نسبيا الى التقليل من نوعية حياة مواطني الدولة أو تساهم بشكل كبير في تطبيق نطاق الخيارات السياسية المتاحة امام حكومة دولة أو الهيئات الخاصة والمنظمات غير الحكومية (الأشخاص، المجموعات والشركات) داخل الدولة.[6]

V. مناهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المناهج التالية:

- **منهج دراسة الحالة:** دراسة الانفاق العسكري بناءا على حالة الجزائر، وهو المنهج الذي يتم فيه جمع المعلومات والبيانات المتوفرة عن وحدة معينه (وهنا تم جمع البيانات المتعلقة بالجزائر) للوصول الى نتائج أصح وأكثر دقة عبر اختبار الفرضيات، حيث يعتبر استكشاف الجوانب الإيجابية والسلبية الثابتة والمتغيرة الخاصة بالحالة والمحيطة

---

[1] علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية**، (الجزائر: دار الروافد الثقافية، ط1، 2017)، ص 15.

[2] جمال محمد خليفة المري، **الأمن القومي: الإرهاب، الجريمة المنظمة، التجسس، الاشاعة، التخريب**، (دبي: أكاديمية شرطة دبي، ط1، 2005)، ص16.

[3] جوزيف سويترز وآخرون، **إدارة المؤسسة العسكرية: النظرية والتطبيق**، تر: أحمد ياسين (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2016)، ص16.

[4] رالف م غولدمان، **من الحرب الى سياسة الأحزاب: التحول الحرج الى السيطرة المدنية**، تر: فخري صالح، (عمان: الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 1996)، ص ص 12-13.

[5] نور الدين حفيظي، نور الدين دخان، المؤسسة العسكري والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 09، العدد 03، ص ص 453-454.

بها هو الهدف من استخدام منهج دراسة الحالة، ذلك لصعوبة التعميم على الحالات الأخرى أو الدول الأخرى، لأن الدراسة تخص دولة معينة هنا ألا وهي الجزائر لها تاريخ معين وفي ظل ظروف مكانية وزمانية محددة[1].

- **المنهج الإحصائي:** يعرف الإحصاء بكونه أعدادا وأرقاما يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات أو العلاقة بين المتغيرات، المنهج الاحصائي هو أحد أساليب وصف الظاهرة ومقارنتها واثبات الحقائق العلمية المتصلة، يعتمد على التعبير الرقمي عن الظواهر من خلال القياس المباشر، من خلال هذا المنهج تم جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالإنفاق على التسلح وتحليلها ومراجعتها ومقارنتها بالسنوات السابقة وتحليلها وتفسيرها.[2]

VI. نظريات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في تحليل موضوع الانفاق على التسلح على النظريات التالية:

- **نظرية الجغرافيا السياسية:** من خلال هذه النظرية تم ابراز أهمية الموقع الجغرافي والمساحة والحدود في تفسير سلوكيات الدول وتأثيرها على إستراتيجيتها الأمنية والعسكرية، وكيف تنعكس الأوضاع الأمنية في الدول المجاورة على الأمن الداخلي للدولة.
- **النظرية الاستراتيجية "سباق التسلح":** تؤمن هذه النظرية بالزيادة في امتلاك الأسلحة وتطويرها وتطوير التقنية العسكرية بمختلف أنواعها وهذا من أجل ردع العدو من خلال امتلاك الموارد المالية اللازمة.

تعتبر النظرية الواقعية القوة محدد رئيسي للسلوك الدولي، حيث أنه في ظل غياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية فالدول تبقى قوية لأنها قوية أو لأن دولاً أخرى تضمن حمايتها ويجب أن تجعل هدفها الأول هو الحفاظ على قوتها أو زيادتها، لأن القوة تعني القدرة على خوض غمار الحرب ولهذا فالدول تؤكد دائماً على أهمية بناء مؤسساتها العسكرية.[3]

يمثل مفهوم القوة حجر الأساس في العلاقات الدولية خاصة مفهوم القوة بشكلها الصلب والعنيق، فالقدرة العسكرية إحدى أبرز مقومات قوة الدولة، سواء كانت هذه القوة تستخدم بشكل مباشر من خلال استخدامها الفعلي أو غير مباشر من التهديد باستخدامها لردع خصومها ونافسيها.

---

[1] سنابل الدحة، "منهج دراسة الحالة في العلوم السياسية"، **موضوع** (2022/03/17)، في: www.mawdoo3.com ، 2022/06/14، 19:57.

[2] احمد الفقيه، " محاضرات منهجية البحث العلمي: سنة أولى ماستر دراسات امنية واستراتيجية"، جامعة تلمسان، ص10.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985)، ص66.

القوة العسكرية من أدوات القوة الصارمة التي تلجأ اليها الدول لتنفيذ سياستها الخارجية، خاصة في إدارة الصراعات والأزمات الخارجية، تبقى القوة العسكرية في الوقت الحاضر أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للقوى الكبرى والإقليمية في العالم.[1]

II. الاقترابات

- **الاقتراب الوظيفي:** تم توظيف الاقتراب الوظيفي عندما يتعلق الامر بالقدرة التوزيعية للنظام السياسي الجزائري حيث اخذ التسلح حصة الأسد مقارنة بالتنمية.

VII. الدراسات السابقة:

اولا: المقالات

- خالد حيدر، "تحليل اقتصادي قياسي للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية"، **المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية**، المجلد 2، العدد2، (2018).

درست العلاقة الموجودة بين النفقات العامة العسكرية والناتج المحلي الإجمالي في عدد من البلدان النامية (تايلاند، إيران، المملكة العربية السعودية، الاكوادور، الأردن، المغرب، باكستان، الأوروغواي، الكاميرون، الدومينيكان) للسنوات من 1990 الى 2017، من خلال النموذج الاقتصادي القياسي.

توصلت أن هناك علاقة بين النفقات العامة العسكرية وكل من النمو والتنمية الاقتصاديين ولكن هناك اختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين ولمختلف البلدان خاصة تلك التي حققت التنمية وأصبحت في مصاف البلدان المتقدمة وبالتالي فإن الزيادة في النفقات العسكرية لديها أصبحت لا تمثل عبئا على موازنتها بل العكس باتت تؤثر إيجابيا على مختلف الأنشطة الاقتصادية لأكثرها. أما فيما يخص وجهة النظر الأخرى (التأثير السلبي للنفقات العسكرية) فإن هناك من يدعمها أيضا واستنادا إلى تجارب البلدان النامية التي لا تتمكن بسهولة من تحقيق الموازنة بين تلك النفقات ونموها الاقتصادي مع احتياجها الى تلك النفقات لتحقيق الأمن القومي لديها وبالتالي باتت تلك النفقات تمثل عبئا على موازناتها وتؤثر سلبا على مختلف الأنشطة الأخرى لديها (المدنية). أثبتت الاختبارات القياسية التي أجريت على البلدان الداخلة في نموذج الورقة البحثية صحة فرضيتها، حيث أن النفقات العسكرية تؤثر إيجابا في ناتجها المحلي الإجمالي وبالتالي معدلات نموها وذلك انطلاقا لإدراك تلك البلدان لضرورة وجود نفقات عسكرية وزيادتها عند الحاجة وخاصة أصبح العالم بشكل عام وفي العصر الحديث يعاني من وجود

[1] يوسف جمعة الحداد، "القوة العسكرية وأثرها في تعظيم القوة الشاملة للدول في عالم ما بعد كوفيد-19"، **درع الوطن** (2021/05/01)، في: www.nationshield.ae ، 2022/06/15، 14:48.

التهديدات الإرهابية المستمرة والتي تأتي من خارج الحدود وذلك ما يفرض على مختلف البلدان متقدمة كانت أو نامية، أن تخصص مبالغ أكبر للأنفاق على الجانب العسكري وذلك لتحقيق هدفين يتمثل الأول بالمحافظة على أمن البلاد من تلك التهديدات والثاني (الذي يأتي كنتيجة للأول) وهو توفر بيئة آمنة مستقرة لممارسة مختلف الأنشطة الإنتاجية (عسكرية و مدنية) والخدماتية، والتي تعمل تدريجيا على زيادة معدلات النمو وتساهم الأخيرة في رفع مستويات المعيشة.

أوصت الدراسة بضرورة قيام حكومات البلدان النامية بالدراسات والبحوث الخاصة بهذا الجانب و هو تحليل العلاقة بين نفقاتها العسكرية و معدات نموها الاقتصادي لكي تتمكن من تحديد توجهات المستقبلية و فقا لخطط تتعدى السنة (من حيث المدى الزمني) كون النفقات العسكرية و تأثيراتها تتطلب مدد زمنية ليست بالقصيرة، و ما يفرض ذلك (القيام بالدراسات و البحوث) بشدة على البلدان النامية هو أن مواردها الاقتصادية (سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية) و في حال امتلاكها لها فهي تتصف بكونها ناضبة و على حكومات تلك البلدان الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن ووفقا لذلك من الممكن وضع خطط التنمية القومية لتشمل جميع المتغيرات الاقتصادية وخاصة تلك المؤثرة في العلاقة بين النفقات العسكرية ومعدلات النمو الاقتصادي ومن تلك المتغيرات عدد السكان وما يرتبط بها من الحاجة الى تطوير البنى التحتية والخدمات الصحية و التعليمية ...الخ.

- علي داود، فاضل رسن، قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019"، **مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 17، العدد الثاني، 2021.

يتناول البحث قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي خلال المدة من عام 2004 الى عام 2019

توصلت الدراسة الى أنه هناك علاقة إيجابية ما بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي، كما أنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات البحث، أي عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل وذلك من خلال استخدام منهجية (أنجل-كرانجر) للتكامل المشترك، وأن الناتج المحلي الإجمالي يسبب الانفاق العسكري حسب اختبار السببية لكرانجر، مع وجود تخلفين زمنيين بين المتغيرات في الاجل القصير تم الكشف عنهما بواسطة نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR).

أوصت الدراسة على ضرورة أن يكون هناك اهتمام أكثر في القطاع العسكري على مستوى الدراسات والبحوث سيما الاحصاءات والبيانات. وتوخي عدم الافراط في الانفاق العسكري على المدى الطويل فالنموذج القياسي لم يفصح عن أن هناك علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين، وبالتالي مراعاة العقلانية في الانفاق سيما في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، وحتى لا يتحول الانفاق العسكري فيما بعد عبء تتحمله الاجيال القادمة كما حصل أبان حكم النظام السابق. فضلا عن دعم مشاريع البحث والتطوير في هذا القطاع وكذلك دعم مشاريع التصنيع العسكري المحلي لمالها القدرة من توفير فرص العمل المختلفة والحد من استنزاف العملة الاجنبية للخارج وتقليل الاستيرادات

سيما على مستوى الذخيرة والملابس العسكرية وغيرها. وضرورة أن تكون هناك شفافية قدر المستطاع حول ملفات صفقات الاسلحة والتسليح حتى يتسنى للباحثين والمهتمين من معرفة حجم الانفاق العسكري للبلـــد والحصول على البيانات والمعلومـــات للأغراض الدراسة.

- نضال شاكر جودة، "أثر الانفاق العسكري على المسار التنموي في العراق للمدة 1990-2016"، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، السنة الثامنة عشر، العدد 65، 2020.

درست الارتفاع الكبير بمعدلات الانفاق العسكري في العراق وارتفاع تخصيصاته من الموازنة العامة للدولة على حساب الجوانب الأخرى من الانفاق المدني بالإضافة الى الآثار التي يتركها هذا الانفاق في العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للمدة من 1990 الى 2016.

توصلت أن الاستقرار الأمني يؤثر في التنمية الاجتماعية من خلال تعطيل وتقويض الاستثمار وهو يعد الأداة الفاعلة لتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم بلوغ الأهداف التنموية، كما أن تأثير التنمية الاجتماعية في الأمن من خلال الاستثمار يظهر بعد أن تزداد وتتوسع المشاريع مما يزيد من فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي وهو يساهم بتعزيز الأمن والاستقرار والعكس صحيح. كما توصلت الدراسة الى أن الانفاق العسكري قد أثر سلبا على المسار التنموي من خلال تأثيره على المتغيرات الاجتماعية، حيث أدى الى تراجع الخدمات الصحية وخدمات التعليم كما أدى الى تزايد اعداد المهجرين والمهاجرين مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة في فترات الحرب وسوء تخصيص الموارد في فترات السلم وتشير مخرجات النموذج القياسي الى ان الانفاق لصحي انخفض بنسبة 7 % والانفاق على التعليم انخفض بنسبة 38 % عند زيادة الانفاق العسكري بنسبة 100 %.

أوصت الدراسة على العمل على تدريب وتطوير امكانيات أفراد الجيش العراقي بهدف تأهيلهم للانخراط في سوق العمل بعد اتمام مدة خدمتهم والذي بدوره يوفر مخرجات جيدة من اليد العاملة تكون قادرة على المشاركة في رفع معدلات النمو. وامكانية الاستفادة من افراد القوات المسلحة في القطاعات المدنية اوقات السلم وهذا يؤدي الى زيادة الإنتاج والنمو لما يوفره من يد عاملة مدربة وآليات اضافية. والعمل المستمر على تقريب المسافات بين القطاع العسكري والقطاع المدني من خلال التخطيط الامثل بهذا الخصوص والذي يهدف الى إقامة ارتباطات أفقية بين وزارة الدفاع وباقي الوزارات. وأن تحقيق مستويات مقبولة من الأمن ليس بالضرورة أن يكون من خلال تخصيص قدر كبير من الموارد الموجهة للقطاع العسكري بل يتوجب ابتكار أساليب تثقيفية جديدة تتضمن بث روح التسامح بالإضافة الى استثمار مخرجات التعليم من خلال زجهم بمشاريع تدر ايرادات جديدة من خلالها يمكن تحقيق قيمة مضافة جديدة. ومن الضروري أن يتم تخصيص جزء من الانفاق العسكري لخدمة القطاع المدني من خلال إشراك الجيش في الاستثمار بالمشاريع المتوقفة ومشاريع إعادة الإعمار في المدن المحررة.

- هيفاء غانية، "الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية للفترة 1973-2016"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، المجلد 13، العدد 02، 2019.

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الجزائر واختبار الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين هذين المتغيرين خلال الفترة 1973-2016، باستعمال تقنية حديثة والتي عرضها Pesaran وآخرون (2001) والمتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL وباستخدام منهج الحدود، وكذا اختبار سببية غرانجر بمنهج تودا ياماموداً (1995).

توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العسكري المتزايد يرتبط بشكل وثيق بتعزيز الأمن القومي؛ ووجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، وأن الإنفاق العسكري يمكن أن يكون مصاحبا وداعما للنمو الاقتصادي؛ المعادلة التي تقدر العلاقة الطويلة الأجل الثانية تظهر بأنه ليس للنمو الاقتصادي المحقق في الجزائر دور أو أثر في زيادة الإنفاق العسكري. من ناحية أخرى، الأثر الإيجابي والمعنوي للاستثمار على النمو الاقتصادي في المعادلة الأولى جاء متفقا مع النظرية الاقتصادية توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي أن الإنفاق العسكري في الجزائر كان داعما للنمو الاقتصادي الذي حققه هذا البلد، حيث أن التزايد المستمر في الإنفاق العسكري يعزز الأمن والاستقرار في البلاد مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا: المذكرات

- فؤاد يوسف عصفور،" أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق: الأردن، سوريا، مصر وإسرائيل"، (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1992).

  درست هذه الرسالة أثر النفقات العسكرية على التنمية الاقتصادية لمجموعة دول الطوق من جهة وإسرائيل من جهة أخرى خلال الفترة الزمنية 1968_1989 من خلال استخدام مناهج اقتصادية بحتة.

  توصلت الدراسة لوجود آثار سلبية للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في كل من سوريا والأردن وإسرائيل لكن الحال مختلف بالنسبة لجمهورية مصر العربية، حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، وفي ذات الدراسة تم وضع ثلاث سيناريوهات لسبل خفض الانفاق العسكري والوصل الى حلول سلمية لسلام شامل وذلك من خلال تخفيض سباقات التسلح القائمة وتحويل الموارد الاقتصادية لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى المنتجة.

  اوصت الدراسة الى إمكانية خفض الانفاق العسكري من خلال نسب متفاوتة، لكن الامر يبقى متعلقا الى ضرورة إيجاد حل عادل وشامل في قضية الصراع العربي الإسرائيلي، فإن لم يكن ذلك فمن الصعب تحقيق معدلات منخفضة في سباقات التسلح بين الدول المتصارعة.

- مي محمد أحمد زيادة، "جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على إسرائيل-الدول العربية"، (رسالة ماجستير، جامعة الازهر، 2014).

درست طبيعة العلاقة القائمة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول وهي: إسرائيل، الأردن، مصر، سوريا، لبنان إضافة الى المملكة العربية السعودية على اعتبارها أكبر دول الشرق الأوسط إنفاقا على مجالات التسلح، خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2012، باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك بالاعتماد على اختبار سببية جرانجر، وأيضا معامل الارتباط في تفسير العلاقة، واتبعت الدراسة أيضا الأسلوب التحليلي الوصفي لمتغيرات الدراسة.

توصلت الدراسة الى أن أي زيادة في النمو الاقتصادي ستؤدي الى زيادة في حجم الانفاق العسكري، هذه النتيجة جاءت متوافقة مع كل دول العينة ماعدا مصر، والتي يعتمد انفاقها العسكري على المساعدات الامريكية، وتوصلت الدراسة أيضا الى أن الانفاق العسكري لا يحدث أي نمو اقتصادي والانفاق العسكري لا يصب في قنوات منتجة لجميع دول العينة ماعدا مصر، ولتفسير طبيعة سباق التسلح تبين أن هناك علاقة تبادلية في كلا الاتجاهين، بين الانفاق العسكري السوري والانفاق العسكري الإسرائيلي، في حين اثبتت النتائج عدم وجود علاقة تبادلية في كلا الاتجاهين بين كل من الانفاق العسكري السعودي، والأردني، مقابل الانفاق العسكري الإسرائيلي، وكلما زاد الانفاق العسكري لمصر ارتفع معه حجم الانفاق العسكري الإسرائيلي، والعكس غير صحيح، ومن جانب آخر كلما زادت إسرائيل انفاقها العسكري ازداد حجم الانفاق العسكري اللبناني، والعكس غير صحيح، وتم التوصل الى وجود علاقة ارتباط بين الانفاق العسكري لكل من مصر، سوريا، الأردن، السعودية، مقابل الانفاق العسكري لإسرائيل.

اوصت الدراسة الى ضرورة خفض عمليات سباق التسلح وتوجيه الانفاق العسكري نحو قنوات أكثر إنتاجية، وذلك من خلال ربط القطاع المدني بالقطاع العسكري لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية، بالإضافة الى ضرورة وجود هيئة مركزية موحدة لدعم عمليات التصنيع العسكري وانشاء مؤسسة دولية تعنى بالحد من ارتفاع مخصصات الانفاق العسكري والتكامل الاقتصادي المشترك هو السبيل الأوحد لتفعيل عمليات الانفاق العسكري لتصب في صالح احقاق نمو اقتصادي متوازن.

- علي خازن، "تأثير الانفاق العسكري على التنمية: دراسة حالة الجزائر 1990_2015"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2016/2015).

درست كيفية تأثير النفقات العسكرية على التنمية في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 الى 2015، توصلت الدراسة إلى أنه هناك ارتفاع كبير للإنفاق العسكري في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا راجع الى عدة عوامل وأسباب تتعلق بالأمن القومي الجزائري، والتهديدات التي أصبحت تترصده على الحدود الجنوبية الممتدة على مسافة شاسعة، حيث تتجاور الجزائر مع دولة مالي والنيجر اللتين تعرفان نشاط واسع للشبكات الإرهابية، الى جانب سباق التسلح مع المغرب وما يحمله من آثار على اختلال توازن القوى لغير صالح الجزائر.

اوصت الدراسة الى أن الانفاق العسكري المرتفع في الجزائر له ما يبرره بالنظر الى التهديدات التي تواجهها، وأن المؤسسة العسكرية الجزائرية لها أدوار هامة تقوم بها في مجال التنمية بمختلف ابعادها.

- شافعي صافية، "الانفاق العسكري بين متطلبات الأمن ورهانات التنمية"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945-قالمة، 2019/2018).

درست كيفية الموازنة بين مسعى الدول للإنفاق العسكري لهدف تحقيق الأمن وجهودها في تحقيق التنمية، وتأثير الانفاق العسكري على الامن والتنمية في الدول المتقدمة والقوى الصاعدة، وتبعات زيادة الانفاق العسكري زمن التطور وتكنولوجيا المعلومات.

توصلت الى انعكاسه وتأثيراته تختلف باختلاف الدول، ففي الدول ذات الصناعات العسكرية فان نجاح ذلك القطاع ساعد في تحقيق الدعم الاقتصادي وحتى في جوانب أخرى كالدعم السياسي، أين يبرز أن الانفاق العسكري لديها لبرز تأثيرا إيجابيا و لم يذهب سداً كالولايات المتحدة الامريكية وروسيا وحتى الصين، عكس الدول التي تعتمد على عمليات مشتريات العسكرية من الأسلحة من مصادر معينة، دون التطوير والصناعة العسكري لا يتم تحقيق التوازن الاقتصادي.

اوصت الدراسة الى ضرورة توجيه نظرة الدول الكبرى الحائزة على التكنولوجيات العسكرية لإنفاقها على المعدات الهجومية والدفاعية الأكثر تطوراً الى أمن وسلام العالم، وضرورة بذل الجهود في البلدان النامية لزيادة الآثار الإيجابية للإنفاق العسكري بها على القطاعات المدنية.

VIII. التعقيب على الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة هو محاولة الوصول الى نتائج أكثر دقة وموضوعية، إضافة الى الفترة الزمنية محل الدراسة شهدت ارتفاعا كبيرا للإنفاق العسكري في الدول العربية عامة والجزائر خاصة، ومن خلال هذه الدراسة سيتم تحديد كل من العوامل السياسية والأمنية والاستراتيجية المساهمة في ارتفاع النفقات العسكرية. كما أن الفترة الزمنية تتناول فترة زمنية مهمة من تطور الأمن القومي الجزائري.

IX. صعوبات الدراسة:

- يعتبر الموضوع قيد الدراسة من الموضوعات التي لم تحظ بالاهتمام المناسب من البحث العلمي، خاصة في الكتب والمراجع العربية، ولهذا السبب واجهت صعوبة بسبب قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع.
- إضافة الى أن بيانات الانفاق العسكري بشكل عام تتصف بنوع من السرية والغموض، على اعتبار أن كشفها يعد تهديداً للأمن القومي للدولة، على هذا فإن بيانات بعض الدول ما هي إلا تقديرات صادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

X. تقسيمات الدراسة:

لقد تم تقسيم الخطة المتبعة في هذه الدراسية الى مدخل وفصلين أساسيين: تم التطرق في المدخل الى الإطار المفاهيمي والنظري لتحليل الانفاق على التسلح، من خلال ابراز مفهوم المصطلح (الانفاق على التسلح) ودراسة التطور التاريخي للإنفاق على التسلح العالمي، وإبراز الأسباب التي تدفع بالدول الى زيادة نفقاتها العسكرية، ثم التطرق الى اهم النظريات المفسرة للإنفاق على التسلح في حقل العلاقات الدولية. ثانيا تم دراسة تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية الى التنمية المستدامة ثم التنمية الإنسانية، وقبل ذلك تم تحديد مفهوم مصطلح التنمية، وأخيرا تم التطرق الى العلاقة بين الانفاق على التسلح والتنمية. الفصل الأول كان تحت عنوان: الانفاق على التسلح كمحدد لفعالية التنمية في الدول العربية بحيث أنه ينقسم الى مبحثين: سيتناول المبحث الأول واقع الانفاق على التسلح في الدول العربية، سوف يتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين حيث سيتم التطرق في المطلب الأول الى تطور الانفاق على التسلح في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2021، ثم في المطلب الثاني سوف نتعرف على الأسباب التي أدت الى هذا الارتفاع المستمر في الانفاق على التسلح في الدول العربية، تم تقسيمها الى أسباب سياسية، اقتصادية، أمنية وعوامل استراتيجية. الفصل الثاني تم تخصيصه لدراسة الانفاق على التسلح في الجزائر والذي كان تحت عنوان مدى تأثير الانفاق على التسلح على التنمية في الجزائر، حيث تم تقسيم الفصل الثاني الى ثلاثة مباحث: المبحث الأول سيتطرق الى دراسة تطور الانفاق على التسلح في الجزائر وأيضا الى معرفة حجم ميزانية التسلح في الميزانية العامة للدولة كل هذا خلال الفترة محل الدراسة (2000-2021)، من خلال المبحث الثاني سوف يتم ابراز المتغيرات المفسرة لحجم الانفاق على التسلح في الجزائر وأخيرا في المبحث الثالث سيتم التطرق الى التكلفة التنموية للإنفاق على التسلح في الجزائر. وتختم هذه الدراسة بخاتمة عامة تضم الاستنتاجات الرئيسية حول الموضوع إضافة الى مجموعة من التوصيات التي خرجت بها الدراسة مع ملخص باللغتين العربية والانجليزية.

مدخل

الإنفاق على التسلح كمتغير تفسيري لعملية التنمية

الأمن القومي واجب على الحكومة، بما في ذلك أمن المواطنين والاقتصاد ومؤسسات الدولة. ويتطلب ميزانيات كبيرة للبناء والمحافظة عليه. يشار إلى هذه النفقات عموماً باسم الإنفاق على التسلح أو الإنفاق العسكري، ويختلف حجمه اختلافًا كبيرًا بين الدول ويرتبط عمومًا بحجم كل دولة واحتياجاتها العسكرية. فالدولة التي تمتلك القوة العسكرية تخلق لدى مواطنيها قناعة بقدرتها على حفظ الأمن والنظام وتحقيق مصالح الدولة وتنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية.

تحتل إشكالية الإنفاق على التسلح وأثره على التنمية أهمية خاصة ومكانة لدى الباحثين والمنظرين، لعدة اعتبارات، أهمها الدور الذي أسنده الباحثون الاقتصاديون بشكل خاص إلى النفقات العسكرية لأنها تستحوذ على مخصصات مالية ضخمة جداً كان من الممكن توجيهها لتمويل مشاريع أكثر إنتاجية تساهم في دفع عجلة التنمية. وفي هذا المدخل سنحاول التطرق إلى:

- تعريف كل من مصطلحي الانفاق على التسلح والتنمية.
- التطور التاريخي للإنفاق العسكري والتنمية.
- الأسباب المؤدية الى الإنفاق على التسلح.
- النظريات المفسرة للإنفاق على التسلح.
- وأخيرا العلاقة بين الانفاق على التسلح والتنمية.

أولا: الإطار المفاهيمي والنظري لتحليل الإنفاق على التسلح

يعتبر الأمن أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في نجاح أي عملية تنموية ويساعد في أن يرتقي بجميع المجالات ولا يتحقق الازدهار لأي دولة إلا في وجود الأمن الداخلي والخارجي، إن الأمن القومي لأي دولة يرتبط بقدرتها العسكرية كونها الأداة الهامة لصد أي عدوان أو تهديد محتمل، إن تهديد أمن أي دولة لا يأتي إلا من خلال القوة العسكرية ولصد ذلك لابد من استخدام القوة العسكرية لذلك تسعى الدول جاهدة للتسلح.

الإنفاق على التسلح هو الحاجة الأساسية لكل دول العالم لبلوغ الأمن والاستقرار بمختلف جوانبه، ولكي تصبح الرؤية واضحة في هذا الصدد، نحتاج الى اتباع هذا المفهوم عن كثب لتشكيل خلفية عميقة حول هذا الموضوع.

1. تعريف الإنفاق على التسلح

الإنفاق على التسلح هو الحاجة الرئيسية لكل دول العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو متخلفة، وذلك من أجل بلوغ الأمن والتنمية الاقتصادية من خلال تحقيق الاستقرار بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ.[1]

ليس هنالك تعريف محدد للإنفاق على التسلح نظرا لتعدد وجهات النظر، والفقه الاقتصادي يقسم وجهات النظر تلك إلى قسمين: القسم الأول، ذو صبغة ضيقة، يحصره بذلك الجزء المخصص لوزارة الدفاع، حيث تعرفه ب: " الموارد المكرسة للدفاع في الموازنة العامة للدولة ". باعتباره جزء من النفقات العامة للدولة من أجل الدفاع عن أي خطر خارجي محتمل، أو لمواجهة خطر حالي أو لتحقيق أهداف توسعية. وجهة النظر هذه لا تركز على مخصصات الافراد القدامى في القوات العسكرية، وأيضا الأنشطة المدنية المتمثلة في إنشاء المباني والتحصينات، التعليم، الصحة، الترفيه ... الخ. [2]

أما القسم الثاني، أصحابه يتناولون المفهوم بشكل أوسع وأقرب إلى الواقع مقارنة مع أصحاب الاتجاه الأول، يشمل النفقات المباشرة المتمثلة في الأجور ومرتبات وأغذية والمحروقات ومشتريات من العتاد والسلاح ومصروفات البحث والتطوير وصيانة المعدات وإقامة المباني والمنشآت العسكرية، أما النفقات غير المباشرة تتمثل في الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الخدمة العسكرية الإلزامية، أي التكلفة الاقتصادية للخسائر التي تتحملها المؤسسة العسكرية سواء كانت خسائر في الأرواح أو خسائر مادية، والنفقات المخصصة للأعمال العامة مثل شق الطرق وبناء الملاجئ والمستوطنات العسكرية . [3]

يعرفه معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI: " الانفاق العسكري هو من حيث تعريفه مقياس للتكلفة المالية التي يتكبدها البلد على نشاطه العسكري، ومن ثم فهو مقياس للمدخلات ولا يفيد في تقدير القوة الأمنية أو العسكرية وهما مخرجات القطاع العسكري، وفائدته متدنية لأنه لا يوجد في بعض الأحيان هدر أو فساد

---

[1] علي خازن، "تأثير الانفاق العسكري على التنمية: دراسة حالة الجزائر (1990-2015)"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2016/2015)، ص03.

[2] طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي 1965ـــ 1990، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997)، ص ص 38 – 39.

[3] مي محمد أحمد زيادة، "جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على إسرائيل –الدول العربية"، (رسالة ماجستير، جامعة الازهر، 2014)، ص37.

أو أنواع أخرى من سوء الأداء في القطاع العسكري فحسب، وإنما أيضا لأن القوة العسكرية هي عائق يعتمد إلى حد كبير على طبيعة ما ينفق عليه المال فضلا على البيئة التي عمل فيها."[1]

يعرف حلف شمال الأطلسي الانفاق على التسلح بأنه: " نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى ذات العلاقة بالنواحي العسكرية بما في ذلك التجنيد والتدريب والتشييد وشراء اللوازم والمعدات العسكرية، أما الانفاق المدني الذي تقوم به وزارة الدفاع، فلا يدخل ضمن إطار تعريف النفقات العسكرية، لكنه يضمن المساعدات العسكرية في نفقات الدولة المانحة." [2]ووفق تقرير التنمية البشرية لعام 2007 – 2008 فالإنفاق العسكري عبارة عن نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم، فضلا عن بناء وشراء المواد والمعدات العسكرية، كما يشمل هذا البند أيضا المساعدات العسكرية في نفقات الدولة المانحة. [3]

هذين التعريفين لا يركزان على نفقات وزارة الدفاع فحسب وانما يأخذان بالحسبان مختلف الأنشطة التي تقوم بها المرتبطة بالأغراض العسكرية مثل التجنيد والتدريب وشراء المعدات العسكرية وأيضا الأنشطة المدنية التي تندرج ضمن موازنة الدفاع كمشاريع الأبنية التحتية واعمال الإغاثة.

التعريف الذي يستخدمه معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI، يعد الاوسع والأكثر شمولية بحيث ينظر إلى الانفاق العسكري على أنه يضم كل النفقات الحالية والرأسمالية على: القوات المسلحة، بما في ذلك قوات حفظ السلام، وزارات الدفاع والوكالات الحكومية الأخرى المنخرطة في المشاريع الدفاعية، القوات الشبه العسكرية عنما يقدر أنها تدرب وتوجه للعمليات العسكرية، النشاطات الفضائية العسكرية. ويجب أن يشمل هذا الانفاق: الافراد العسكريين والمدنيين بما في ذلك تعويضات تقاعد العسكريين والخدمات الاجتماعية للعسكريين، العمليات والصيانة، المشتريات، البحث والتطوير العسكري، المعونة العسكرية (في الانفاق العسكري للجهة المانحة) وتستثنى نفقات الدفاع المدني والنفقات الحالية للنشاطات العسكرية السابقة، مثل إعانات المحاربين القدامى وتسريح الجنود وتحويل السلاح وتدميره.[4]

لا أحد يستطيع اغفال أو إنقاص الدور الهام والمؤثر الذي تلعبه القوة العسكرية في العلاقات الدولية، فبناء القوة العسكرية ضروري جدا لكل دولة وذلك لكي تحافظ على أمنها القومي وتحقيق أهدافها وزيادة قدراتها

---

[1] بيورن هاغلين وإليزابيث سكونز، " انعكاسات فائدة استعمال المعطيات الخاصة بالنفقات العسكرية" في: مجموعة مؤلفين، **التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2003**، ترجمة: فادي حمود وآخرون، (ستوكهولم: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي/لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003)، ص444.

[2] أحمد زيادة، مرجع سابق، ص37.

[3] المرجع نفسه.

[4] خالد حيدر، "تحليل اقتصادي قياسي للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية"، **المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية**، المجلد 2، العدد2، (2018)، ص499.

العسكرية، فامتلاك السلاح ضروري لكل دولة، وتقاس أهمية الدولة وقوتها وقدرتها على فرض نفسها على خريطة العلاقات الدولية كعنصر فاعل ومؤثر.

تعريف إجرائي:

المفاهيم المتعددة للإنفاق على التسلح تتضمن إطاراً مشتركاً يتمثل في أن الإنفاق على التسلح يشمل كافة نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى التي قد تنفذ بعض المشاريع لصالح القطاع العسكري، ولا يشمل أي نفقات متعلقة بالاستخدام المدني، ويتم تسجيل المساعدات الخارجية في بند النفقات العسكرية للدول المانحة ولا يتم تضمينه في بنود الإنفاق العسكري للدول المتلقية.

2. التطور التاريخي للإنفاق على التسلح

تعكس ميزانية قوات الدفاع مدى وعي الدولة بأهمية الانفاق الدفاعي لتحقيق الأمن المنشود، كما يعطي مؤشرات عن حجم الإنفاق العسكري المتوقع للسنوات المقبلة، تعكس الميزانية العسكرية قدرة الدولة على تمويل الأنشطة العسكرية المختلفة، إضافة إلى أنها تعكس واقع الاقتصاد والتزاماتها العسكرية أو المدنية. تختلف الدول من دولة إلى أخرى في تكوين وطبيعة الموارد المخصصة للقطاع العسكري، ويعود هذا الاختلاف إلى اختلاف تصنيف هذه الدول من دولة نامية ودولة متقدمة، وبين دولة غنية ودولة فقيرة، والصراعات المستمرة في العالم كانت سبباً مهماً لدفع عمليات سباق التسلح القائمة في العالم، مما يساهم في زيادة حجم المخصصات للقطاع العسكري.[1]

تؤكد إحصائيات المعهد الدولي لبحوث السلام في ستوكهولم أن المستويات العسكرية العالمية قد ازدادت بمعدل 6 في المائة كل عام في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2004، حيث بلغ الإنفاق على التسلح 1035 مليار دولار حسب إحصائيات 159 حكومة. أما الإنفاق العسكري العالمي، فقد قُدر لعام 2002 بنحو 794 مليار دولار، أي حوالي 2.5 من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بمعدل زيادة ضعف عام 2001، وبلغت 6 بالمائة. حيث استحوذت الولايات المتحدة الامريكية على معظم الزيادة بنحو ثلاثة أرباع، تليها الصين بنسبة 11%، وروسيا، والبرازيل، والهند، حيث شكلت كل منهما من 2 إلى 3 %من الزيادة، في عام 2003 زاد الإنفاق العسكري العالمي بنحو 1 % ليصل الى 956 مليار دولار، وهذا معدل زيادة ملحوظ، وبذلك زاد الانفاق العسكري في العالم خلال عامين بنحو 8%. ويرجع الارتفاع الى زيادة الانفاق العسكري الأمريكي، لاسيما في سياق أنشطة مكافحة الإرهاب في الأعوام 2002 – 2003.[2]

---

[1] أحمد زيادة، مرجع سابق، ص98.

[2] شافعي صافية، "الإنفاق العسكري بين متطلبات الأمن ورهانات التنمية"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، 2018 – 2019)، ص ص 23 - 24.

تشير التقديرات إلى أن الإنفاق العسكري العالمي بلغ 1739 مليار دولار في عام 2017، وهو أعلى مستوى له منذ نهاية الحرب الباردة. ويمثل هذا زيادة قدرها 1.1 % في الأعداد الحقيقية مقارنة بعام 2016، وبمقدار 8.9 في المائة منذ عام 2008، ظل العبء العسكري العالمي (الانفاق العسكري العالمي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) عند 2.2 % في عام 2017، بينما ارتفع الإنفاق العسكري للفرد الى 230 للشخص الواحد.[1]

كشف معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن الحجم الإجمالي للإنفاق على التسلح لدول العالم بلغ 2.113 تريليون دولار في عام 2021، وهو أكبر إنفاق في التاريخ حيث لم يتجاوز التريليوني دولار من قبل، الدول الخمس ذات الميزانيات العسكرية الأكبر هي الولايات المتحدة والصين والهند وبريطانيا وروسيا، والتي تمثل 62 من الانفاق العسكري العالمي. يمثل عام 2021 العام السابع على التوالي للنمو المستمر في الانفاق على التسلح. حسب المعهد زادت روسيا من انفاقها العسكري في عام 2021 بنسبة 2.9 % الى 65.9 مليار دولار، وانخفض الانفاق العسكري الأمريكي بنسبة 1.4 % مقارنة بعام 2020 وبلغ 801 مليار دولار، وبلغ إنفاق الصين 293 مليار دولار بزيادة 4.7 % عن عام 2020، اما الهند انفقت 76.6 مليار دولار.[2]

الشكل رقم (01): دائرة نسبية توضح حصة الانفاق على التسلح العالمية لـــ 15 دولة ذات أعلى إنفاق في عام 2020

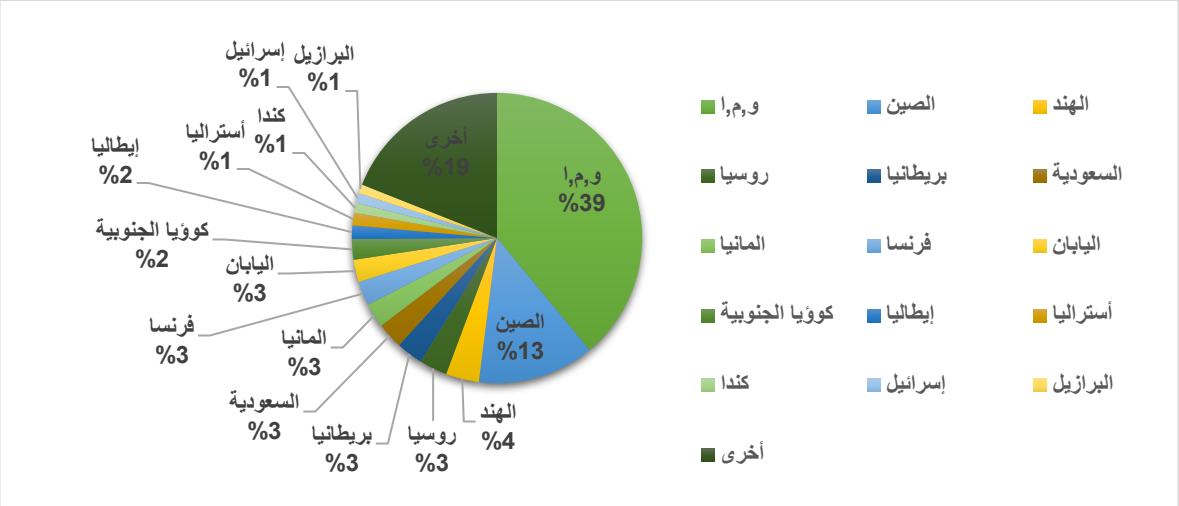

Source: SIPRI military expenditure database.Apr.2021.

[1] نان تيان وآخرون، "التطورات العالمية في الانفاق العسكري،" في: مجموعة مؤلفين، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2018**، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي (ستوكهولم: مركز ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي/بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2018) ص190.

[2] "لأول مرة في التاريخ ...الانفاق العسكري العالمي يتجاوز تريليوني دولار في 2021 "، RT Arabic (24/04/2022) في: https://arabic.rt.com ، 20/05/ 2022، 10:57.

وبحسب آخر الإحصائيات فإن الدول العربية التي كانت من بين الدول العشر الأولى من حيث عبء الإنفاق العسكري لعام 2020 هي سلطنة عمان بقيمة 6.7 مليار دولار أي 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي، المملكة العربية السعودية بقيمة 57.5 مليار دولار بنسبة 8.6٪، والجزائر بقيمة 9.7 مليار دولار بنسبة 6.7٪، والكويت بقيمة 6.9 مليار دولار بنسبة 6.5٪، والأردن بقيمة 2.1 مليار دولار بنسبة 5٪، والمغرب 4.8 مليار دولار بنسبة 4.3٪ أما الدول الأربع الأخرى فهي إسرائيل بقيمة 21.7 مليار دولار بنسبة 5.6٪ ، ثم روسيا التي تمتلك جيشًا عسكريًا.[1]

3. أسباب الإنفاق على التسلح

هنالك عدة أسباب يمكن الاعتماد عليها في معرفة أسباب الإنفاق على التسلح في أي بلد، بعض هذه الأسباب سياسية، اقتصادية، واستراتيجية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الأسباب السياسية:

– الاستقرار السياسي: تعزيز المؤسسة العسكرية من الأولويات الأساسية للدولة، من أجل المحافظة على استقلالها وعدم انجرارها للتبعية وخضوعها للابتزاز الدولي.

– طبيعة نظام الحكم: فعندما يسيطر العسكر على نظام الحكم يساهم ذلك في ارتفاع حجم الانفاق على التسلح، فجيوش دول العالم الثالث تلعب دوراً بارزاً في السيطرة على الأمن الداخلي، من خلال كبت حريات شعوبها، وممارستها لعمليات القمع حفاظاً على مكانتها ومكاسبها.

– التكتلات الإقليمية: الدول المنخرطة في تحالفات (سياسية أو اقتصادية أو عسكرية) في الغالب سوف يرتفع حجم الإنفاق على التسلح عندها بمستويات مرتفعة جدا، عكس الدول الخارجة من تلك التحالفات.[2]

الأسباب الاقتصادية

– الموارد الاقتصادية: يتسبب انخفاض الموارد الاقتصادية المادية والبشرية وضيق نطاق السوق في إحداث آثار سلبية على الصعيد الاقتصادي، لذلك تعمل الدول بجهد لإيجاد حلول لهذه المشاكل من خلال زيادة حجم الإنفاق على التسلح، وذلك من أجل زيادة حجم الطلب على الموارد الاقتصادية المعطلة مما يساعد على النمو والتطور.[3]

---

[1] إبراهيم نوار، "التكلفة الاقتصادية للإنفاق العسكري في الدول العربية هي الأعلى عالميا"، **القدس العربي** (1 مايو 2021) في: www.alquds.co.uk 19 /2022/04، 17:32.

[2] أحمد زيادة، مرجع سابق، ص 40.

[3] المرجع نفسه.

– مستوى التنمية الاقتصادية: يتم التعبير عن التنمية الاقتصادية من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، زيادة مستوى التنمية الاقتصادية يؤدي إلى إحداث تغييرات هيكلية في المجتمع مثل التحضر المتسارع ونقص المساواة بين الطبقات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تزايد الصراع، الأمر الذي يتطلب احتياجات أمنية أكبر.[1]

– حجم الموازنة الحكومية: الإنفاق العسكري يمثل الثقل الأكبر في ميزانية الحكومة، إذا كانت الميزانية العامة للدولة ضخمة، فسيكون الإنفاق على التسلح عند مستويات عالية أيضاً، وبما أن حجم الميزانية يتحدد في ضوء حصيلة الإيرادات العامة للدولة والوضع الاقتصادي العام، فإن هذه المتغيرات لها تأثير في تحديد حجم ومستوى الإنفاق على التسلح.[2]

– التصنيع العسكري: أي مدى وجود صناعة أسلحة محلية أو لا، في الدول التي لديها صناعات عسكرية، ستجد المؤسسة العسكرية نفسها تحت ضغط لضمان استمرار الطلب الكافي على انتاج هذه الصناعات، الامر الذي يجعل الأنفاق على التسلح عند مستويات عالية.[3]

– سعر الصرف: إن توفر النقد الأجنبي يمكّن الدولة من تلبية جميع احتياجاتها من المعدات العسكرية، والتي تميل إلى أن تكون باهظة الثمن، مما يجعل الإنفاق العسكري مرتفعًا، [4] بالنسبة للدول التي تعاني من نقص في النقد الأجنبي، هناك العديد من العيوب عند استخدامها، بما في ذلك عدم ارتباط الاقتصاد المحلي بالتجارة الخارجية، دول العالم الثالث تستخدم أسعار الصرف العائمة التي تحدد بقوى السوق، تغير سعر الصرف نتيجة تغير سعر الفائدة، تحديد أسعار الصرف بطرق غير منتظمة.[5]

– المساعدات الأجنبية: الدول المانحة للمساعدات المالية والعسكرية والتي تكون منخرطة ضمن معسكر للقوى الدولية، يكون انفاقها على التسلح مرتفع جدا، مقارنة مع الدول المستقبلة لتلك المساعدات.[6]

العوامل الاستراتيجية

– المصالح الحيوية: لكل دولة منطقة طبيعية محددة للتأثير (منطقة المصالح الحيوية)، هذه المنطقة ضيقة بالنسبة للدول الصغيرة، وفق ذلك يتم رسم السياسات الدفاعية وتحديد الانفاق العسكري (الذي يعد تكلفة) بقدر توفير الامن القومي للمجتمع (العوائد). الدول الكبرى تبحث عن التأثير خارج حدودها الجغرافية لعدة اعتبارات

[1] محمود كداوي، مرجع سابق، ص51.
[2] المرجع نفسه، ص52.
[3] المرجع نفسه.
[4] المرجع نفسه.
[5] احمد زيادة، مرجع سابق، ص41.
[6] المرجع نفسه.

سياسية، اقتصادية، إستراتيجية... لهذا انفاقها على التسلح يكون ضخما لأن مصالحها ابعد عن رقعتها الجغرافية. على سبيل المثال كان المجال الحيوي لأمريكا قبل الحرب العالمية الثانية هو الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية وفقاً ل"مبدأ مونرو" وبعد اتسعت دائرة مصالحها الحيوية مما جعل العالم باسره مجالا حيويا لها وقد اطلقوا عليها اسم المنطقة الكبرى ما يتيح لهم بالتدخل متى وكيف يرغبون، وقد عبرت عن ذلك إدارة الرئيس كلينتون بأن:" للولايات المتحدة الحق في استخدام القوة العسكرية لضمان غير مقيد الى الأسواق الرئيسية، ومصادر الطاقة، والموارد الاستراتيجية، يجب أن تحتفظ بقوات عسكرية في أوروبا وآسيا وافريقيا للمساعدة في تشكيل آراء الناس ووجهات نظرهم".[1]

– الحروب المرتقبة: سيكون الإنفاق على الأسلحة مرتفعًا في المناطق التي تلوح فيها احتمالات الحرب.[2] مثل الحرب المرتقبة في الشرق الاوسط بين إيران وإسرائيل جراء التوتر بين البلدين.

– النزاعات الإقليمية: وتعتبر محدداً رئيسيًا للإنفاق على التسلح في كثير من الدول لما تتطلبه من تدفق مستمر للإنفاق للحفاظ على تدفق المعادن والمعدات.[3] مثل النزاع الإقليمي بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير.

– سباق التسلح: إن تكديس الأسلحة بين الخصوم كفعل ورد فعل للأطراف المتعارضة، وإنفاق الأسلحة للخصم المحتمل سيصبح متغيراً مهمًا في تفسير مستويات الإنفاق على التسلح على الجانب الآخر، ويمكن أن يحدث سباق تسلح بين الدول غير المعادية لبعضها البعض، ولكن بدلا من ذلك يكون لها تأثير عامل المحاكاة.[4] مثل سباق التسلح بين الجزائر والمغرب، سباق التسلح بين الهند وباكستان، سباق التسلح بين أمريكا والصين، سباق التسلح بين أمريكا وروسيا.

العوامل الأمنية:

– التهديدات الأمنية: الامن مرتبط بالعوامل الخارجية لحدود الدولة لذلك من الصعب فهم أمن دولة معينة او تحقيقه دون معرفة امن الدول المجاورة نتيجة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود. [5]

---

[1] محمود كداوي، مرجع سابق، ص 53-54.

[2] المرجع نفسه، ص55

[3] فؤاد يوسف عصفور،" أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق: الأردن، سوريا، مصر وإسرائيل"، (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1992) ص11.

[4] المرجع نفسه.

[5] بودح سارة، "الاستراتيجية الجزائرية في الانفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة 2010-2014"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2015/2014)، ص37.

– احتمال التعرض لعدوان خارجي: الدول تحتاج القوات المسلحة للحفاظ على امنها وحدودها وصد العدوان الخارجي، لذلك ترفع حجم النفقات العسكرية لأغراض امنية من أجل الأهداف الهجومية والدفاعية فالاستراتيجيات الهجومية تحتاج الى مخصصات أكثر من تلك التي تحتاجها الاستراتيجية الدفاعية. [1]

– الحروب الاهلية: تعتبر من المؤشرات الحاسمة في تحديد حجم الإنفاق على التسلح، بالنظر إلى الأعباء العسكرية التي تتكبدها المؤسسة العسكرية، خاصة عندما تكون الحروب مدعومة من جهات خارجية.[2]

– النزاعات الداخلية: بصرف النظر عن حاجة الدول للقوات المسلحة للحفاظ على امنها وحدودها فإن لها مهام أخرى تتمثل في الحفاظ على الامن والقانون داخل البلد نفسه، يُقال بأن بناء الجيوش في الدول النامية يكون للحفاظ على الامن الداخلي بما في ذلك الصراعات الداخلية وحركات التمرد والمعارضة الداخلية.[3]

4. النظريات المفسرة للإنفاق على التسلح

تعد الحاجة الى الانفاق على التسلح لأغراض امنية واستراتيجية من اهم أولويات الدول سواء كانت متطورة أو نامية، ولكن هناك أيضا مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية التي تتطلب زيادة مخصصات النفقات العسكرية، وهناك العديد من النظريات والتوجهات التي توضح أسباب الإنفاق على التسلح.

نظرية الجغرافيا السياسية:

تعتبر الجغرافيا السياسية فرعاً جغرافياً مستقلاً هاماً تم تكوين الرأي حوله بين الأكاديميين الجغرافيين، وبالتالي فهي تشبه فروع الجغرافيا الأخرى التي تتطلب تكاملاً معرفيا بين المناهج العلمية والعديد من فروع المعرفة. حيث يتم تعريف الجغرافيا السياسية على أنها العلم الذي يدرس تأثير الجغرافيا على السياسة، أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والشعوب. جوهر نظرية الجغرافيا السياسية هو الأرض أو المساحة السياسية الذي يتم فيه تنظيم الدولة بسكانها ومواردها وضمن إطار هذه المساحة تقوم الدولة.[4]

ولد مصطلح الجغرافيا السياسية في ألمانيا في القرن التاسع عشر الميلادي وصاغه الجغرافي الألماني فريديريك راتزل Friedrich ratzel (1844 – 1904)، والذي تم التعبير عنه بمصطلح الجغرافيا السياسية الأنثروبولوجيا. يسعى هذا البناء الفكري الجديد الى دراسة الإنسان والدولة والعالم كوحدات عضوية، حيث كان ينظر الى الدولة على أنها كائن عضوي يشغل حيزاً ينمو فيه ويتقلص ثم يموت. لم ينظر الى الدولة على أنها حقيقة مادية بالكامل،

[1] عصفور، مرجع سابق، ص10.

[2] محمود كداوي، مرجع سابق، ص54.

[3] عصفور، مرجع سابق، ص11.

[4] محمد حجازي محمد، **الجغرافيا السياسية**، (مصر: جامعة القاهرة، 1996/1997)، ص32.

بل كان ينظر إليها على أنها تكتل عضوي تشكل بفعل القوى الروحية والأخلاقية. أما الجغرافي السويدي رادولف كيلين Rudolf kjellen (1864- 1922) فهو أول من استخدم مصطلح الجغرافيا السياسية.[1]

تلعب العناصر الجغرافية دوراً رئيسياً في توجيه سياسة الدولة، ويسلط الضوء على تأثير العوامل الجغرافية الطبيعية في تحديد سياسة الدولة في الانفاق على التسلح.

إن الموقع الجغرافي للدولة يحدد الى درجة كبيرة دورها الدولي وعلاقتها بالدول الأخرى[2]، ومكان أو موقع الدولة يحدد بالنسبة لخطوط الطول والعرض، وهو ما يُعرف بالموقع الفلكي، وموقعها من اليابسة والماء، وأيضا موقعها بالنسبة للدول المجاورة، وكذلك الموقع الجغرافي يحدد شكل الدولة (الشكل الطولي، الشكل المتراص، الشكل المثلث، الشكل غير المنتظم، الشكل المحتوى، الدول المغلقة...)، لذلك الموقع الجغرافي هو الذي يتم من خلاله تبني السياسات الدفاعية والهجومية وذو أهمية كبيرة للدول في أوقات السلم والحرب.[3]

من حيث حجم الدولة، فإن الحجم هو عامل مهم في قوة الدولة، لكن لا يوجد حجم محدد يمكن اعتباره الحجم المثالي للدول، والذي يجب على الدول أن تسعى لتحقيقه، غير أنه يمكن القول أن صغر حجم الدول هو أحد عوامل ضعفها، لكن المعادلة ليست دائما معاكسة، بمعنى انه ليس بالضرورة أن يكون الحجم الأكبر للحالات دائما أفضل، ولكن من ناحية أخرى، فإن الحجم الكبير للحالة يوفر العمق الاستراتيجي الذي يمنحها هامش مناورة ووقتاً كبيراً اثناء الدفاع، كما يمنحها فرصة أكبر لتوفير الثروات والموارد الطبيعية والبشرية المتعددة التي تمكنها من بناء قوة عسكرية.[4]

الحدود السياسية هي الإطار الفعلي الذي تنتهي عنده السيادة السياسية والصلاحيات التنفيذية للدولة. والذي ينتهي عند ما يسمى بتنظيم الدولة للأراضي[5].تؤثر الحدود سواء كانت كبيرة أو صغيرة، على السلطة السياسية والعمل الدبلوماسي، فضلاً عن شكل القوى، الحدود هي نقطة الاتصال من خلاله تؤدي الدول وظيفة أساسية، وهي ضرورة توفير الحماية من أي تهديد أو عدوان خارجي، تعبر الحدود من أهم المكونات الأساسية التي تستمد منها الدول الفعالية والحيوية والحصانة الأمنية والعسكرية والاقتصادية. إن تأمين الحدود هو الضامن الرئيسي للأمن، وهذا يتطلب جهداً كبيراً ويقظة أكبر، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بجيش قوي ووسائل عسكرية متطورة، وخاصة في

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985)، ص49

[2] بيير سيريليه، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**، ترجمة: أحمد عبد الكريم، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1988)، ص77.

[3] حجازي محمد، مرجع سابق، ص80.

[4] المرجع نفسه، ص100.

[5] المرجع نفسه، ص226.

الدول ذات الحدود المفتوحة والممتدة تركز وتولي اهتماما أكبر للمجال العسكري في تقوية الجيوش وزيادة النفقات العسكرية.[1]

النظرية الإستراتيجية "سباق التسلح"

يعرف سباق التسلح بأنه عملية تكديس للأسلحة على الأقل من قبل فاعلين دوليين في حالة صراع دائم وتعتبر العملية الأساسية في ذلك (سباق التسلح) هي نمط الفعل ورد الفعل، هذا السباق دائما ما كان يعد سببا في الحروب واعمال العنف على الساحة الدولية. ترتبط ظاهرة سباق التسلح ارتباطا وثيقا ببعدها الاقتصادي والذي يتمثل بنفقات الدفاع أو النفقات العسكرية، وهي مجموعة من الأمور المالية والاقتصادية التي تغطي التكاليف الصناعية واستيراد وتطوير الأسلحة والمعدات العسكرية وكل ما يتعلق بها. [2]

ظهر سباق التسلح في ذروته مع الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر، ولكن تجلت أبرز مظاهره في فترة الحرب الباردة، التي كانت بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، والتي انتهت بهزيمة الأخير (الاتحاد السوفيتي) الذي لم يتمكن اقتصاده من مسايرة النفقات الدفاعية المتزايدة، الامر الذي أدى الى انهياره، لذا فإن ظاهرة سباق التسلح ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعدها الاقتصادي، وهو ما يُعرف بنفقات الدفاع أو الانفاق على التسلح.[3]

تستند هذه النظرية الى حقيقة أن سباق التسلح يؤدي الى تصعيد الصراعات الدولية، الامر الذي يؤدي بدوره الى البحث عن التكنولوجيا العسكرية وضرورة تطوير الأسلحة بأنواعها للوصول الى الأهداف المرجوة. يستشهد "الدكتور عبد القادر المخادمي" في تحليل نظرية سباق التسلح وتطبيقاتها على المستوى الدولي، أن العالم يشهد حالة من التسلح الدولي، فعملية شراء الأسلحة وعقد صفقات ضخمة لامتلاك أحد المعدات والأنظمة العسكرية هي السمة المستمرة لدول العالم بشكل عام ودول العالم الثالث بشكل خاص لمواكبة التطور، مما تسبب في نتائج كارثية واستنزف قُدرات تلك الدول. [4]

وتفسر الزيادة في الانفاق على التسلح في هذا السياق بالتحولات الأمنية والجيواستراتجية التي فرضت على الإستراتيجيات العسكرية تطوير وظائف الجيوش، نتيجة ظهور التهديدات الأمنية الجديدة والحروب اللاتماثلية التي غيرت طبيعة التهديد والحروب الكلاسيكية، وضمن هذا السياق طُرحت مسألة إعادة تنظيم الجيوش، والتوجه نحو الاحترافية وتحديث المؤسسات الأمنية والدفاعية مما يؤدي الى زيادة الانفاق على التسلح، كما يربطها البعض بما يعرف بالمركب الصناعي العسكري الذي يعمل على الوقوف ضد تخفيض الأسلحة مع محاربة كل الأفكار التي

---

[1] صافية، مرجع سابق، ص 29 – 30.

[2] بوكرش دلال، كركور يوبة، "سباق التسلح وأثره على استقرار النظام الدولي بعد الحرب الباردة – بحر الصين نموذجا"، (مذكرة ماستر، جامعة جيجل،2017/2016)، ص09.

[3] علي، مرجع سابق، ص13.

[4] صافية، مرجع سابق، ص31.

تروج لنزع السلاح، وهذا يؤكد دعمها للحفاظ على التوتر وتغذيته وزيادة الإنتاج العسكري، من أجل الاحتفاظ بآلاف المليارات من الدولارات لتلك الدول الكبرى التي تعتمد على مثل هذه الصناعات.[1]

ثانيا: تطور مفهوم التنمية

التنمية عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي وتعتبر عملية تطور شامل أو جزئي مستمر تتخذ اشكالا عدة بهدف الرقي بالوضع الإنساني وتحقيق الرفاهية والاستقرار وتطور المجتمع بما يتوافق مع احتياجاته وامكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، ولفهم أوسع سنتطرق الى تعريف هذا المصطلح، وتتبع تطوره التاريخي من التنمية الاقتصادية الى التنمية المستدامة ثم التنمية البشرية، ودراسة العلاقة الجدلية بينه وبين الانفاق على التسلح.

1. **تعريف التنمية**

التنمية جاءت من الفعل نمى،[2] النماء: الزِّيادَةُ، نَمَى يَنْمى نَمْياً ونُمِياً ونَماءً: زادَ وَكَثُرَ، وَرُبَّما قالُوا يَنْمُو نُمُوًّا.[3] تعرف التنمية بأنها: "حركة تهدف إلى تحقيق حياة أفضل للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للسكان. أو أنها عملية التغيير الواعي التي تحدث في المجتمع من خلال التوحيد ومشاركة جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من جميع الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي يتم ذلك وفقًا لخطة محددة[4].

من خلال هذا التعريف يمكننا إبراز أهم العناصر الأساسية للتنمية وهي:

1)تقوم التنمية على الإنسان كعنصر بشري يساهم في عملية التنمية. 2) التنمية هي عملية تهدف إلى ضمان الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لجميع أفراد المجتمع وليس لشريحة واحدة دون أخرى.3) تهدف التنمية إلى تسخير كل الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع. 4) تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية، أي أنه يجب على جميع الأفراد وأفراد المجتمع المساهمة في جميع مراحل التطوير، من التخطيط التنموي إلى المراحل النهائية من التطوير.5) التنمية تهدف

---

[1] المرجع نفسه.

[2] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها**، (مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2017)، ص65.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، (القاهرة: دار المعارف، 2016)، ص4551.

[4] بوضياف ياسين، " التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية "، **مجلة صوت القانون**، المجلد 3، العدد 2، 2016، ص185.

إلى تنمية وعي الأفراد وتوجيههم وتنمية قدراتهم على مواجهة المشاكل، يجب أن يقال إن التنمية التي نسعى إليها يجب أن تكون ذات توجه داخلي وتعتمد على القوى الذاتية .[1]

ويمكن تعريف التنمية بأنها عملية مجتمعية واعية وموجهة لخلق تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين القاعدة اللازمة لإطلاق القدرات الإنتاجية الذاتية، والتي بموجبها تتحقق زيادة منتظمة في الإنتاجية الفردية وقدرات المجتمع في إطار العلاقات الاجتماعية، بهدف توفير الاحتياجات الأساسية وتوفير الضمان الفردي والاجتماعي[2].

يمكن أن تُعرف أيضا باسم التطور الهيكلي أو التغيير الهيكلي للمجتمع ولأبعاده المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تنظيمية، من أجل توفير أفضل وسائل الحياة لجميع أفراد المجتمع (كما يتم أخذها على أنها عملية تحسين حياة الإنسان التي تشمل ثلاثة جوانب متساوية الأهمية، أولها رفع المستوى المعيشي للأفراد، أي مستوى الدخل والاستهلاك والخدمات الطبية والتعليمية، وذلك بتحقيق النمو الاقتصادي. ثانيا خلق ظروف مواتية لنمو الشعور باحترام الذات لدى الأفراد من خلال إنشاء أنظمة اجتماعية وسياسية واقتصادية تعزز احترام الفرد، والجانب الثالث هو زيادة حرية الأفراد في توسيع خياراتهم[3] .

تعرف التنمية أيضا بأنها الانتقال من مستوى إلى آخر، في شكل قفزات غير منتظمة تهدف في المقام الأول إلى تحسين مستوى الأفراد. تمر بمراحل من أدنى مستوى إلى أعلى مستوى حتى الوصول إلى الهدف المخطط. فهي عملية شاملة تتعامل مع جميع جوانب الحياة لتحقيق أهداف واضحة أهمها تحسين المستوى والانتقال من مستوى منخفض إلى مستوى أعلى وأفضل نتيجة إرضاء وإشباع الرغبات. تتطلب مشاركة مستنيرة من جميع أفراد المجتمع لتحقيق المصلحة الخاصة والعامة. التنمية بمعناها الشامل – ليس في أحد المجالات الرئيسية (الاقتصادية – الاجتماعية .... الخ) أو الفرعية (مثل التنمية الصناعية والتنمية التجارية) تقوم على الرغبة والتصميم مع توافر الإمكانيات والطاقة اللازمة لأجل الهدف التنموي[4] .

تعريف إجرائي:

التنمية تعني مجمل التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية المتشابكة والمستمرة تشكل كل منها عاملا مستقلا وتابعا في آن واحد، وتُعرف أيضا بأنها الحركة العلمية المخططة لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، ويتم تعريفها أيضا بأنها ثقافية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف للانتقال من حالة غير مرغوب فيها الى حالة مرغوبة.[5]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] عباس علي محمد، **الامن والتنمية: دراسة حالة العراق للمدة 2007/1970**، (العراق: مركز العراق للدراسات، ط1، 2013)، ص 24_25

[3] المرجع نفسه، ص25.

[4] صافية، مرجع سابق، ص46.

[5] علي، مرجع سابق، ص18.

2. التطور التاريخي لمفهوم التنمية

تعددت مفاهيم التنمية ومعانيها المختلفة مما أدى إلى غموض هذا المفهوم، نتيجة الاستجابة الواقعية والطبيعية للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات وانعكاس التجارب الدولية والمحلية، استمر مفهوم التنمية في التطور من حيث المفهوم والمحتوى كنتيجة واقعية لتطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي، مثل الثورة الصناعية، وظهور الثورة الفرنسية، وانهيار النظام الإقطاعي وظهور النظام الصناعي الرأسمالي على الفكر الاقتصادي والاجتماعي لمختلف المفكرين.[1]

سيطر الفكر التقليدي على مفهوم التنمية قبل الحرب العالمية الثانية، من هنا بدأت الافكار التي تتعلق بزيادة الدخل القومي حتى لو اقترنت بمشاكل مثل الفقر والبطالة وسوء التوزيع، وقد اقترنت التنمية على تطوير الأشياء المادية مثل الناتج المحلي، ومتوسط دخل الفرد، والادخار والاستثمار، الامر الذي أبعد التنمية عن أي متغير اجتماعي يتعلق بالإنسان وهو أساس التنمية وهدفها. وقد اعتمدت الدول على استراتيجية التصنيع لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وبعض الدول اتبعت استراتيجيات بديلة مثل استراتيجية زيادة الصادرات والمساعدات الخارجية عندما فشلت استراتيجية التصنيع في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

التجارب والحلول الجاهزة للمشاكل التي لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمعات المطبقة عليها، كانت السبب في فشل العديد من التجارب التنموية في تحقيق تطلعات السكان وعدم القدرة على تلبية أكثر الاحتياجات الأساسية لذلك كان لابد من وضع خطط تهتم بالإنسان وتعمل على تنمية قدراتهم وامكانياتهم من قبل صانعي القرار في معظم البلدان. وقد دفعت سياسات اغلبية الدول "اليونسكو" إلى ربط الاستثمار في البشر بالتنمية واعتبرت أن الاستثمار في الانسان من أعلى درجات التنمية التي يمكن لهذا الاستثمار تحقيق تنمية لكافة المجالات.[2]

في أواخر الستينات، تحول المفهوم إلى تلبية الحاجات الأساسية، مما دفع الحكومات في البلدان النامية إلى تقييم حاجاتها من الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبُنى التحتية، في الوقت نفسه كان العالم يشهد مستوى مقبولاً من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.[3]

في أوائل التسعينات ظهر تحول في التفكير التنموي أعاد الانسان إلى موضعه الصحيح في الجهود المبذولة لتحديد أبعاد العملية التنموية وهذا ما سمي بمنهج التنمية البشرية، كان هذا المفهوم يعتبر أوسع بكثير من النظريات التقليدية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فنماذج النمو الاقتصادي كانت تهدف إلى زيادة الناتج القومي،

---

[1] معتصم محمد إسماعيل، "دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة–سورية انموذجاً"، (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015)، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص40.

[3] المرجع نفسه.

ومفهوم إشباع الحاجات الأساسية كان يركز على توفير السلع الاقتصادية والخدمات لفئات محدودة من السكان دون زيادة خيارات الناس في جميع الميادين، أما التنمية البشرية فقد جمعت بين انتاج وتوزيع السلع وزيادة قدرات الناس واستخدامها، الامر الذي أدى الى ضرورة تعظيم الاستثمار في العنصر البشري الى جانب الاستثمارات المادية، فلما زاد الاستثمار في التعليم والصحة والتدريب والبحوث الإنتاجية فإن هذا يساهم في زيادة الدخل القومي، فالاستثمار في العنصر البشري هو انعكاس لإمكانية زيادة الدخل في المستقبل.[1]

وتجدر الإشارة الى أن التنمية كانت تهدف الى تلبية الحاجات الأساسية للسكان واشباعها منسجمة مع المستوى المعيشي المتدني للمواطن، قد يكون هذا التيار أحد الاتجاهات السائدة في التفكير التنموي، لكنه ليس التيار الوحيد فقد ظهر تيار تنموي يدعو الى انسجام خطط التنمية مع البيئة وإدخال الاعتبارات البيئية في التخطيط التنموي، لأن محور التنمية هو علاقة الانسان بالموارد. وهذه التنمية تدعى بالتنمية المستدامة والذي هناك إشكالية كبيرة في تعريفها بسبب التداخل الشديد بين مكوناتها إضافة الى جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.[2]

ثالثا: العلاقة الجدلية بين الانفاق على التسلح والتنمية

إن زيادة الانفاق العسكري على المستوى العالمي بدواعي امنية ومواجهة التهديدات وخاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، أدى الى ظهور نقاش كبير حول جدوى هذه النفقات، على وجه الخصوص فهي تحصل على مبالغ طائلة كان من الممكن توجيهها لمواجهة الفقر والتخلف وتحقيق التنمية لشعوب هذه الدول، ومن خلال ذلك أُثيرت عدة تساؤُلات حول العلاقة بين الانفاق على التسلح والتنمية.

تنقسم الدراسات التي تناولت هذه العلاقة الى اتجاهين وهما:

1. الاتجاه الأول: أولوية الأمن على التنمية

يعد الأمن الوطني من بين أهم سياسات الدولة وأكثرها متابعة، حيث تسخر له كافة الإمكانيات المادية والبشرية وتوضع له الخطط والإستراتيجيات ويحظى بالأولية عندما يتم اتخاذ القرارات السياسية والتفاوض، لهذا في كثير من الأحيان يصبح الأمن مهدداً من الداخل او الخارج، وما يتطلبه ذلك من اعدادٍ للجيوش وتجهيزها وتدريبها بهدف حماية وضمان أمن الدولة.[3] يعتبر الامن القيمة الأساسية والحيوية وهو ما يسميه "آدم سميث" Adam Smith مأزق الاختيار بين الرخاء والدفاع، ان الاختيار وفق هذا الاتجاه يكون في صالح السلاح على حساب

[1] محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 41.

[2] المرجع نفسه.

[3] غربي محمد، "من اجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والامن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة**، العدد01، 2009، ص63.

رغيف الخبز، ويرى هذا الاتجاه بأن السيادة الوطنية والاستقلال أكثر أهمية، لذلك فالبعد العسكري يجب ان يتم حساب قدراته على التفوق على الخصم سواء كان حقيقياً او محتملاً. يعتبر "آدم سميث" Adam Smith أن الامن الوطني من اهم السياسات التي تتخذها الدولة قبل اهتمامها بالجوانب الاقتصادية ويقول "ان الاختيار بين الدفاع والثروة يستدعي الانحياز الى الدفاع".[1]

من بين أبرز التعريفات التي جاءت ضمن هذا الاتجاه نجد:

- تعريف والتر ليبمان Walter Lippmann : "تكون الدولة آمنة لا تضطر الى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأن يكون امن الدولة كذلك يتساوى مع القوة العسكرية والامن العسكري، بالإضافة الى القدرة على مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه". فليبمان في تعريفه يركز على استخدام القوة العسكرية، بهدف حماية المصالح المشروعة من وجهة نظر الدولة، وتعريفه للأمن يدور من في إطار القوة العسكرية[2].
- تعريف فريدريك هارتمان Friedrich Hartmann : "الأمن هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة". يعد هذا التعريف أكثر مرونة، هذا لأنه يشمل المصالح الوطنية والحيوية، ومحصلة التفاعل بينهما يُكَوِّنْ لنا أمن الدولة، ودون تحديد لها اذ هي من المتغيرات الدائمة، ومن الممكن ان تختلف من مكان لآخر، كما انه لم يشر الى القوة العسكرية على اعتبار ان المصلحة الدفاعية من المصالح الوطنية الحيوية[3].
- تعريف هنري كيسنجر Henry Kissinger : " الامن هو التصرفات، التي يسعى المجتمع عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء". يشير هذا التعريف بشكل مباشر الى استخدام القوة بمختلف اشكالها وليس العسكرية فقط، دون توضيح لشرعية هذه التصرفات، ودون تحديد لوقت استخدامها، ما يترك المفهوم مفتوحاً لتصرفات عدوانية، يأتي هذا المفهوم من منطلق أن الدولة التي ينتمي اليها هنري كيسنجر ألا وهي الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بالعديد من عناصر القوة التي تمكنها من القيام بالتصرفات المُشار اليها في تعريفه، مع ضمان نجاحها دون ان تضع في الاعتبار إمكانيات الأطراف الاخرى لحفظ حقها في البقاء، يعتبر هذا التعريف ترجمة لعبارة "الغاية تبرر الوسيلة"[4].

بشكل عام، فإن التركيز على جوهر الأمن القومي في هذا الاتجاه كبعد عسكري أصيل له محددات يمكن تقييمها، يدفع بالتأكيد الدول إلى زيادة قدراتها العسكرية وقوتها في مختلف المجالات. عادة ما يهيمن المفهوم العسكري للأمن على سياسات هذه الدول، ودور القادة المدنيين والسياسيين محدود للغاية. حيث يرى العنصر

---

[1] علي، مرجع سابق، ص20.

[2] جمال منصر، " تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل الى أمن الأهداف"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد الأول، 2009، ص03.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

العسكري أمنه في استمرار وجود عناصر تهديد للأمن، وتوجه هذه المنافسة الشديدة بين أقوى الدول في النظام الدولي الجزء الأكبر من الموارد لمواجهة هذه المنافسة وتداعياتها، مستبعداً مطالب التنمية في القطاعات الأخرى غير الأمنية (غير العسكرية). وهذا الانخراط في سباق القوى يضع الدول المتنافسة في حلقة مفرغة (المعضلة الأمنية)، حيث يعتقدون أن الحل يكمن في الحصول على المزيد من التسلح وأنظمة الدفاع، الأمر الذي يولد مناخا من الشك وعدم الثقة في العلاقات الدولية.[1]

هناك العديد من الدراسات التي أثبتت هذه العلاقة السلبية بين الإنفاق العسكري والتنمية في هذا الاتجاه، مثل دراسة "سميث وديجر" Smith and Digger عام 1980 ودراسة "أنيز وتايلور"Anis and Taylor ، وقد استندت إلى الحجج التالية:[2]

ـ الإنفاق العسكري مثل كل الإنفاق الحكومي الآخر يتطلب فرض ضرائب التي تؤثر على سبيل المثال، على الأجور وأسعار الفائدة الحقيقية، مما يؤدي إلى تشويه الاقتصاد، علاوة على ذلك سيتضرر الاستثمار الخاص وهو عامل رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي؛

ـ قد يؤدي الإنفاق العسكري إلى مزاحمة أنواع أخرى من النفقات الحكومية التي يمكن تخصيصها لتكوين رأس المال البشري، مثل التعليم أو الصحة أو غيرها من مصادر الإنتاج الخارجي؛

ـ قد يتسبب الإنفاق العسكري في اختناقات في الطلب على العمال المؤهلين تأهيلا عاليا ويأخذ الموارد بعيدا عن المدنيين في أنشطة البحث والتطوير. ويؤدي انخفاض إنتاجية القطاع الحكومي الى تحويل الموارد من أغراض مدنية الى أخرى عسكرية قد يضر بالمدى الطويل بإنتاجيه البلاد، على المستوى التكنولوجي، وأيضا على النمو؛

ـ تستورد الدول النامية متطلباتها الدفاعية من الدول الأجنبية، وهذا يتطلب منها تحويل جزء كبير من مواردها المالية إلى تلك الدول، مما يضعف رأس المال المحلي والإنتاج المحلي، واستمرار العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لهذه الدول، والزيادة في الطلب على السلع الدفاعية سيزيد من تفاقم هذا العجز، ويدفع هذه الدول الى اللجوء الى الاقتراض الخارجي ما يفرض عليها شروط صعبة. [3]

كما أن الاعتماد على مفهوم الأمن ضمن هذا الاتجاه يؤدي أيضًا إلى الانخراط في سباق القوى بين الدول (سباق التسلح)، مما يعني زيادة الإنفاق من أجل زيادة القدرات العسكرية. هذا السباق له العديد من السلبيات على التنمية يمكن تلخيصها بما يلي:

---

[1] المرجع نفسه، ص04.

[2] علي، مرجع سابق، ص21.

[3] المرجع نفسه، ص21- 22.

- الإنفاق المفرط على التسلح يكون دائمًا على حساب فرص التنمية المحلية، مما يجعل هذه الدول تقع في دائرة التخلف والتبعية، وتكنولوجيا الأسلحة المستوردة، وهي موارد كان من الممكن توجيهها للنهوض بقطاع التنمية المحلية وتحسين حياة المواطنين؛
- الإنفاق على التسلح ضار بالاقتصاد الوطني، لأنه غير منتج وغير فعال، وعادة ما يحدث في ظروف اقتصادية غير تنافسية، على عكس الإنفاق على برامج التنمية؛
- من ناحية أخرى، قد يتطلب الاحتفاظ ببعض الأسلحة تكلفة عالية جدًا، مما يزيد من الضرائب على المواطنين، وقد يكون من الممكن توجيه التكنولوجيا الموجهة للإنفاق على التسلح لخدمة أغراض مدنية؛
- تطوير أسلحة جديدة وتدمير القديمة قد يكلف مبالغ ضخمة، في بعض الحالات يتم طلب الخبرة الأجنبية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأسلحة غير التقليدية. كما أن تدمير الأسلحة سيضر بالمحيط البيئي؛
- من نتائج الإنفاق على التسلح أن هذه الأسلحة محدودة الصلاحية وغالبًا لا تستخدم خاصة في الدول التي تتمتع ببيئة آمنة ومستقرة، وفي النهاية تضطر إلى التخلص منها مع العلم أن تكلفة التخلص من بعض الأسلحة أكثر من تكلفة شرائها؛
- كما أن التنافس على التسلح قد يسهم في تأجيج أسباب الحرب والقطيعة، والقضاء على فرص التعايش السلمي، ويؤدي إلى عسكرة المنطقة، مما قد يؤدي إلى ضعف العلاقات بين الدول والقضاء على فرص التعاون والتعايش السلمي[1].

هذه النظرة الكلاسيكية للأمن، التي ظهرت بشكل خاص مع المدرسة الواقعية، التي تربط الأمن بزيادة القوة العسكرية من أجل حماية حدود الدولة (الأمن التقليدي)، وذلك من خلال استنزاف مواردها وقدراتها على تطوير المؤسسات العسكرية وعلى الجيش. لم يعد هذا الاتجاه كافياً لتأمين الدول في ظل المفهوم غير التقليدي للأمن، والذي تطور إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أصبحت السياسات الأمنية قائمة في المقام الأول على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين تخوفاً من الاضطرابات والاحتجاجات التي تعتبر منطلقا للعنف[2].

تشير دراسة لأحد الخبراء الأوروبيون إلى أن زيادة الانفاق العسكري بنسبة 1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، يمكن أن يؤدي في غضون خمس سنوات إلى تدهور الاقتصاد الوطني بنسبة 0.7%، أيضا تساهم المنافسة في تطوير أسلحة جديدة بدرجة كبيرة في استنزاف موارد المجتمع، فمثلا، التكلفة المرتبطة بإنتاج غواصة نووية واحدة تساوي ميزانية التعليم السنوي لأكثر من 26 بلداً ناميا فيها 180 مليون طفل في سن الدراسة. بالإضافة الى ذلك، يتجاوز الانفاق العسكري العالمي السنوي ستة اضعاف خدمة الدين الخارجي للبلدان النامية،

[1] المرجع نفسه، ص 22-23.

[2] المرجع نفسه، ص 23-24.

ومن شأن تخفيض هذا الانفاق ان يوفر الموارد اللازمة لإحراز تقدم سريع نحو حل المشاكل العالمية مثل الفقر، الجوع، التخلف.[1]

2. الاتجاه الثاني: الامن الوطني ذو بعد اقتصادي وتنموي شامل

أظهرت تداعيات ازمة النفط في حرب أكتوبر 1973 أهمية تأمين الموارد الحيوية والإستراتيجية والمحافظة على معدلات تدفقه في شرايين الاقتصاد العالمي الذي يهم الدول الصناعية في الغالب، وقد أدى ذلك الى تصعيد أهمية الموارد الإستراتيجية في درجات الامن الوطني، وأصبحت واحدة من ركائز الامن القومي للمجتمع الأوروبي والامريكي، فالأمن ضمن هذا الاتجاه حسب "لورنس كروز" و "جوزيف ناي" Lawrence Krauss and J.Nye : هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية. وبحسب هذا التصور، ارتبط الامن ذو البعد الاقتصادي بالحرب، وجعل الاختيار صعباً بين السلاح والطعام، بينما اعترض البعض على زيادة الانفاق على التسلح وأنظمة الدفاع، والبعض الآخر (الدول المصدرة خاصة) بخلاف ذلك، لأنه يوفر فرص عمل كبيرة ويضخ عوائد مالية مهمة ويطور الصناعة فضلاً عن خدمات ما بعد البيع بتوريد لوازم الإصلاح والصيانة والتدريب والذخيرة والتطوير، ورفضت الدول النامية الاعتراف بهذا الاتجاه قولاً وممارسة من خلال تكديس الأسلحة ومواصلة صيانتها بمبالغ كبيرة جداً.[2]

من التعريفات الواردة ضمن هذا الاتجاه نجد تعريف لورنس كروز، وجوزيف ناي: "الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية". يشير هذا التعريف إلى مفهوم القوة والتهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية بمفهومه المادي الملموس وهو الجانب الاقتصادي، مؤكدا على أهمية القوة الاقتصادية كركيزة أساسية للأمن القومي.[3] أدى مفهوم الامن من منظور انمائي شامل الى زيادة فهم مطالب وظروف الدول الفقيرة والتأكيد على ان معالجة مشاكلها تتطلب حلولاً اقتصادية ذات ابعاد اجتماعية، دون المبالغة في رفع القدرات العسكرية وحدها، وبالتالي تنجو هذه الدول من الزيادة في النفقات العسكرية على حساب التنمية.

ضمن هذا الاتجاه تظهر العلاقة الإيجابية بين الانفاق على التسلح والتنمية، حيث يمكن للقوات المسلحة أن تكون وسيلة تحديث وتطوير للمجتمع نظرا إلى ما تتمتع به من قدرة تنظيمية والسيطرة على مصادر القوة، حيث يمكن أن تساهم في:[4]

ـ التدريب الفني: كمجال للتدريب لاكتساب المهارات الإدارية والفنية.

---

[1] حيدر، مرجع سابق، ص501.

[2] منصر، مرجع سابق، ص04.

[3] المرجع نفسه.

[4] فؤاد الأغا، **علم الاجتماع العسكري**، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2008)، ص 230 -231.

ـ الاشراف على المشاريع: يمكن للقوات المسلحة دفع رواتب العديد من المديرين المدربين للإشراف على الأنشطة وتلبية احتياجات الصناعة.

ـ المساهمة في الاشغال العامة: يمكن للقوات المسلحة ان تساهم في اعمال التحديث العامة، مثل بناء الطرق والمشاريع الهندسية خاصة ان لها قدرة خاصة على مواجهة الكوارث التي تحدث في البلاد مثل الفيضانات والزلازل.

ـ الجوانب التربوية: تساهم في محو الامية، خاصة انها تعتبر التربية كلمة جوهرية للقائد العسكري.

ـ التغيير الاجتماعي: على أساس ان المؤسسة العسكرية تشمل جميع فئات سكان البلاد، ومنه اجراء تغييرات جوهرية فيهم، حيث يمكن للقروي المجند ان يلمس لأول مرة في حياته أساليب التنظيم العصري وقواعد الانضباط، ويفتح امامه فرصة التعلم المهني الجديد، بعد اقالته ستكون عاملا في تغيير مسار حياته والقفز به الى فئة اجتماعية مختلفة.

تظهر العلاقة الايجابية بين الانفاق العسكري والتنمية فيما يلي:

ـ يخلق الانفاق العسكري الامن، الذي يسمح للعاملين في القطاعين الاقتصادي والخاص بالقيام بأنشطة اقتصادية منتجة دون خوف، لاسيما من جانب الاستثمار الأجنبي؛

ـ في عديد من البلدان يخصص جزء من الانفاق العسكري لأنشطة البحث والتطوير، والذي يؤدي لاحقاً الى ابتكارات يمكن تطبيقها في القطاع المدني وبالتالي زيادة الإنتاجية والدخل، كجزء من النمو الكبير فيما بعد غالباً ما تُعزى فترة الحرب العالمية الثانية الى الاختراعات العسكرية العظيمة التي تمت اثناء الحرب؛

ـ قد يؤدي الانفاق العسكري الى عوامل خارجية إيجابية لتكوين رأس المال البشري، يساهم الجيش على سبيل المثال في تحسين راس المال البشري من خلال توفير التدريب المهني والتقني، والذي يمكن من استخدامه لاحقاً في القطاع الخاص؛

ـ تزيد النفقات العسكرية (على سبيل المثال، الطرق والجسور والمطارات) من رأس المال العام وتحسن إنتاجية رأس المال الخاص وتحفز الاستثمار والنمو؛

تلجأ بعض الدول الى استخدام القوة العسكرية من اجل تحقيق اهداف اقتصادية مباشرة من خلال الحرب او التهديد بشن الحرب والاستيلاء على الموارد الاقتصادية لدولة ثانية باستعمال القوة. [1]

بشكل عام يمكن القول أن الأمن كل لا يتجزأ، فهو عسكري واقتصادي واجتماعي... لذلك فإن خلق التوازن في الانفاق هو الامن في حد ذاته، ومنه فإن علاقة الانفاق على التسلح بالتنمية تعتمد على هذا التوازن، خاصة بالنسبة للدول النامية التي يجب ان تجري ميزانية دقيقة في مجال تخصيص الأموال بين الانفاق على التسلح والانفاق التنموي لتحقيق الامن بمعناه الشامل

[1] حابس عصفور، مرجع سابق، ص 22.

خلاصة المدخل

من خلال ما سبق ذكره في هذا المدخل يمكن القول بأن الإنفاق العسكري هو بمثابة قرار سياسي واستراتيجي واقتصادي، لأنه من الواضح أن عملية صنع القرار في هذا الصدد تخضع لتأثير العوامل السياسية والاستراتيجية والاقتصادية المختلفة التي تتفاعل مع بعضها البعض.

العوامل السياسية تشمل الوضع في الدولة المعنية وطبيعة النظام فيها ودرجة استقراره السياسي بالطبع هناك علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار السياسي والإنفاق العسكري، وكذلك في التحالفات الإقليمية للدولة المعنية ومدى ارتباطها بالتحالفات العسكرية والتي يمكن أن تجعل إنفاق ذلك البلد مرتفعًا.

أما العوامل الاستراتيجية تتمثل في خطر نشوب الحرب، إن الإنفاق العسكري يكون مرتفعاً في المناطق التي تلوح فيها احتمالية نشوب حرب، فضلاً عن الحروب الأهلية والصراعات الإقليمية مما يؤدي إلى اندلاع سباقات التسلح بين دول المنطقة ككل.

العامل الجغرافي يتعلق بالمساحة والحدود والموقع الجغرافي والحدود مع الدول المجاورة. حيث يعتبر الموقع الجغرافي للدولة عامل محدد لدورها الدولي وعلاقتها بالخارج وكذلك تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية.

تتمثل العوامل الاقتصادية في توافر الموارد الاقتصادية فكلما كانت الدولة غنية بمواردها الاقتصادية، فكلما زادت قدرتها على الإنفاق على الأغراض العسكرية أكثر من غيرها، والعكس صحيح.

تعتمد العلاقة بين الانفاق على التسلح والتنمية على تحقيق التوازن بينهما، حيث يمكن أن يؤدي الانفاق المفرط على التسلح إلى تحويل الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية بعيداً عن التنمية، في حين أن الانفاق العسكري عامل مهم في تحقيق الامن والاستقرار وهما من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية.

تشهد الدول العربية ارتفاعا كبيرا في حجم نفقاتها العسكرية مما طرح إشكالية تأثيره على التنمية داخل هذه الدول، وهناك عدة عوامل ساهمت في هذه الزيادة هذا ما سوف نعرفه في الفصل الأول.

الفصل الأول:
الإنفاق على التسلح كمحدد لفعالية التنمية في الدول العربية

إن الدول في سبيل حماية أمنها القومي ودرء التهديدات التي تواجهها تسعى الى تعزيز قدراتها العسكرية والأمنية وتحقيق الأمن العسكري، وهو من أكثر عناصر الأمن فاعلية وتأثيرا وأن ضعفه يؤثر بشكل مباشر على أمن الدولة ويعرضها لمخاطر عنيفة يمكن أن تدفعها الى نقطة الانهيار والاختفاء. ومع توسيع مفهوم الامن ليشمل الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والذي أصبح اهم ابعاد السياسات الأمنية، تميل الدول الى تفضيل البعد التنموي على البعد العسكري في تحقيق امنها والاستقرار، الامر الذي اثار بدوره موضوع الانفاق العسكري قيد البحث.

المبحث الأول: واقع الانفاق على التسلح في الدول العربية

احتلت دول عربية لسنوات عديدة مواقع متقدمة في قوائم الأكثر استيرادا للسلاح عالميا واستحوذ هذا القطاع على جزء كبير من موازنات حكومات المنطقة صغرت إيراداتها أم كبرت، على الرغم من غياب بيانات عدد من الدول العربية فإن اجمالي الانفاق على التسلح للمنطقة العربية يقدر بنحو تريليون دولار في السنوات الأخيرة، بحيث أن الدول العربية تنفق قسما كبيرا من ثرواتها الوطنية على اقتناء الأسلحة لدواعي حماية الأمن الوطني ومواجهة التهديدات الخارجية الفعلية والمفترضة، وبسبب النزاعات الداخلية والصراعات الإقليمية...الخ. سيتناول هذا المبحث واقع الانفاق على التسلح في الدول العربي وذلك وفق المطلبين الآتيين:

- المطلب الأول: تطور الانفاق على التسلح خلال الفترة 2000_2021.
- المطلب الثاني: أسباب الانفاق على التسلح في الدول العربية.

المطلب الأول: تطور الانفاق على التسلح خلال الفترة 2000_2021

ارتفعت النفقات العسكرية المبلغ عنها في الشرق الأوسط بنسبة 5 في المائة بالقيمة الحقيقية في عام 2002، المملكة العربية السعودية المنفق الرئيسي في المنطقة علقت شراء أسلحة جديدة، والكويت، منفق إقليمي رئيسي آخر، يجد برلمانه صعوبة في زيادة الانفاق على التسلح في ضوء قلة استخدام منظومات الأسلحة القائمة. وعلى النقيض مما قد يوحي به تأييدها العام للحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة، خفضت بعض البلدان العربية مخصصاتها الدفاعية في عام 2002. وقد أصبح الرأي العام في معظم الدول العربية سلبيا بشكل متزايد نحو زيادة الانفاق على التسلح منذ نهاية حرب الخليج 1991 نتيجة لتدهور الظروف الاجتماعية. يبدو ان الدعم المتوقع من الحكومات في المنطقة للحرب على الإرهاب زاد من اثارة الرأي ضد الزيادات الجديدة في الانفاق على التسلح، ويتجلى ذلك في البيانات الرسمية بشأن الانفاق العام في بعض الدول بعد هجمات سبتمبر 2001 على الولايات

المتحدة. أعلنت عمان عن تخفيض النفقات العسكرية لعام 2002 وشهدت انخفاضا بنسبة 6 في المائة تقريباً، مع حدوث تحول محدد في هذا الصدد. بيد ان في الواقع ارتفعت النفقات بنسبة 9 في المائة تقريباً في عام 2002، وانخفضت النفقات اللبنانية بنسبة 16 في المائة تقريبا بالقيمة الحقيقية.[1]

في عام 2008 انخفض الانفاق العسكري في الشرق الأوسط بنسبة 1.1 في المائة بالقيمة الحقيقية بعد زيادة قدرها 57 في المائة خلال التسع سنوات السابقة، بيد انه ليس هناك ما يشير إلى أن انخفاض الانفاق العسكري في الشرق الأوسط في عام 2008 يمثل بداية الاتجاه، بل ان الامر على العكس من ذلك، فقد أصدرت العديد من بلدان الشرق الأوسط بما في ذلك المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، أوامر عسكرية كبيرة، والتي يتعين عليها ان تدفع ثمنها في المستقبل. وانخفاض الانفاق العسكري في عام 2008 ينطبق على جميع بلدان المنطقة التي تتوفر عنها مجموعات بيانات متسقة، خفضت كل من لبنان والكويت ميزانيتهما الى اقصى حد، مع تخفيضات بالقيمة الحقيقية بلغت 7.5 في المائة لكل منهما، تليها إيران ومصر وعمان، بيد أن العبء العسكري لا يزال مرتفعاً جداً في العديد من البلدان بما فيها عمان والمملكة العربية السعودية، حيث تجاوز الانفاق العسكري 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007.[2]

الزيادة المستمرة في الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط منذ عام 2002 لها تأثير مستقراً عن عام 2008، حيث يقدر الإجمالي الإقليمي بنحو 103 مليار دولار في 2009. في حين أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد تكون أحد العوامل وراء ذلك التغيير، من خلال تأثيره على سعر النفط، من المؤكد أن الأزمة أثرت على عائدات الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط حيث ارتفعت أسعار النفط لأول مرة من متوسط 92 دولاراً للبرميل في يناير 2008 إلى 141 دولاراً في يوليو قبل أن ينخفض إلى 33 دولاراً في ديسمبر. انخفضت النفقات العسكرية بشكل حاد لأنها استندت إلى انخفاض أسعار النفط في عام 2008. على سبيل المثال، انخفض الإنفاق العسكري للعراق بنسبة 28 في المائة بالقيمة الحقيقية وسلطنة عمان بنسبة 13 في المائة. في المقابل، المملكة العربية السعودية (ثاني أكبر منتج للنفط) زادت إنفاقها العسكري بمقدار 2.7 % إلى 155 مليار ريال (41.3 مليار دولار) في عام 2009 أو 33 في المائة من إجمالي ميزانيتها الوطنية. على الرغم من انخفاض بنسبة 9 في المائة في الإيرادات الحكومية

[1] SAM PERLO_FREEMAN and PETTER STALENHEIM, Military Expenditure, in: group of authors, *SIPRI Yearbook*، (Stockholm, Stockholm international peace research institute,2003), pp 322_323.

[2] SAM PERLO FREEMAN and others" The Midle East", in: group of authors, *SIPRI Yearbook* 2009, (Stockholm: Stockholm international peace research institute,2008), p205.

في عام 2009، زادت الحكومة السعودية انفاقها العسكري بنسبة 16 %، مما أدى إلى عجز موازنة يقدر بـــ 65 مليار (17.3 مليار دولار) هو أول عجز من نوعه منذ 2004.[1]

إن البيانات المتعلقة بالنفقات العسكرية في معظم بلدان الشرق الأوسط غير مؤكدة، إيران على وجه الخصوص لا تشمل الانفاق على فيلق الحرس الثوري الإسلامي (IRGC) في ميزانيته الدفاعية الرسمية، على الرغم من أنه من القوات البرية والجوية والبحرية وكذلك وحدة الصواريخ فإنه يمثل حصة كبيرة من القدرة العسكرية الإيرانية. في 2008 كانت هنالك مطالب صريحة في البرلمان الإيراني (المجلس) بزيادة الانفاق العسكري بحجة أن دولاً أخرى في المنطقة تنفق حصة أعلى بكثير من ميزانيتها على الدفاع. تتحمل الحكومة العراقية نصيباً متزايداً من تكاليف قوات الامن العراقية، التي تتكون من القوات المسلحة التابعة لوزارة الداخلية. لقد تجاوز التمويل المحلي التمويل الخارجي لقوى الامن الداخلي منذ عام 2006 بفضل زيادة إيرادات النفط، خلال الفترة 2005_2007 شكلت مبيعات صادرات النفط الخام 94 في المائة من إجمالي عائدات الحكومة العراقية المقدرة بمبلغ 96 مليار دولار.[2]

لقد زادت النفقات العسكرية العراقية الممولة من الإيرادات المحلية من 1126 مليون دولار في عام 2005 الى 1934 مليون دولار في عام 2007، الجزء الرئيسي منها بالنسبة للمرتبات والنفقات التشغيلية الأخرى، نفقات الاستثمار شكلت 7.5 في المائة فقط من إجمالي نفقات وزارة الدفاع خلال الفترة 2005_2007. وزادت النفقات الممولة محليا على قوات الامن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية من 983 مليون دولار في عام 2005 الى 2683 مليون دولار في عام 2007. وهذه الأرقام المتعلقة بالنفقات الفعلية اقل بكثير من المبالغ المدرجة في الميزانية، بينما بلغ مجموع النفقات الأمنية الفعلية لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية 4.6 مليار دولار في عام 2007، وبلغت النفقات المدرجة في الميزانية 7.3 مليار دولار. وفي 2007 أنفقت وزارة الدفاع 11.8 في المائة فقط من ميزانيتها الرأسمالية وانفقت وزارة الداخلية 11.1 في المائة. [3]

أفادت دراسة نشرها مركز الخليج للأبحاث أن الانفاق العسكري التراكمي لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفع بين عامي 2000 و2005 الى 233 مليار دولار ما يعادل 70 في المائة من إجمالي الانفاق العسكري في العالم العربي و4 في المائة من الانفاق العسكري العالمي. مكنت أسعار النفط الدول الرئيسية المصدرة للنفط من تمويل مشترياتها من الأسلحة، المملكة العربية السعودية والجزائر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان من بين الدول التي راكمت أصولاً ضخمة نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما سمح لها بالشروع في عمليات شراء اسلحة كبيرة، وعلى الرغم من أن تراجع أسعار النفط لاحقاً سيدفع هذه الدول وغيرها في نهاية المطاف إلى خفض الانفاق على التسلح،

---

[1] SAM PERLO FREEMAN and others" Military Expenditure, in: group of authors, *SIPRI Yearbook*، (Stockholm, Stockholm international peace research institute,2009), P186.

[2] Ibid, p206.

[3] Op cit.

الا أن تراكم الدخل من عائدات تصدير النفط خلال فترة ارتفاع الاسعار أتاح لها فرصة مالية لتقديم طلبات ضخمة في عام 2009. كانت هناك زيادات كبيرة في الانفاق على التسلح في عام 2012 في الشرق الأوسط (8.3 في المائة) وشمال افريقيا (7.8 في المائة)، وكانت أكبر الزيادات في بلدان الشرق الأوسط هي عمان (51 في المائة) والمملكة العربية السعودية (12 في المائة) والكويت (10 في المائة). وفي شمال افريقيا، واصلت الجزائر زيادة نفقاتها العسكرية خلال عام 2012 بنسبة 5.2 في المائة بالقيمة الحقيقية.[1]

في عام 2014 بلغ اجمالي الانفاق العسكري في الشرق الأوسط 196مليار دولار، بزيادة قدرها 5.2 في المائة في عام 2013. وكانت أكبر الزيادات في 2005 من جانب العراق (286 في المائة)، والامارات المتحدة (135 في المائة)، والبحرين (126 في المائة)، والمملكة العربية السعودية (112 في المائة)، وجميع هذه البلدان منتجة رئيسية للنفط، وقد عززها ارتفاع أسعار النفط طوال هذه الفترة. وآخر رقم متاح للإنفاق العسكري لقطر هو عام 2010، حيث قدر بمبلغ 1.9 مليار دولار، غير أن هناك دلائل قوية على أن انفاقها قد ازداد زيادة كبيرة بحلول عام 2014 بدأت قطر توسعاً كبيراً في قواتها المسلحة عام 2012، وأعلنت عن طلبات شراء أسلحة بقيمة 23.9 مليار دولار في مارس 2014.[2]

وبلغت الميزانية الرسمية للمملكة العربية السعودية لما تعنيه " الدفاع والامن" 80.8 مليار دولار في عام 2014، وهناك أسئلة حول ما تتضمنه الميزانية السعودية، والتي لم ينشر لها سوى رقم واحد اجمالي، وقد يشمل تمويل بعض افراد الشرطة او مكافحة الإرهاب التي لا يشملها تعريف معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ومن ناحية أخرى قد يكون هناك إنفاق خارج الميزانية لا يتم الإبلاغ عنه علنا. على سبيل المثال في أواخر عام 2014 المملكة العربية السعودية اشتركت في العمل العسكري ضد تنظيم الدولة الإسلامية، كما قدمت للبنان 4 مليار دولار لدعم جيشها سيتم تضمين هذا النوع من المعاملات في تعريف معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، وليس من الواضح ما إذا كان هذا الانفاق مدرجا في الميزانية المنشورة. [3]

تملك مصر واحدة من أكبر القوات المسلحة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وأكبر مخزون من الأسلحة الرئيسية في المنطقة، وسط تزايد وعي بالتهديدات الأمنية المكثفة محلياً واقليمياً، قامت الحكومة بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي باستثمارات ضخمة لتحديث وتدريب قواتها المسلحة، ومع ذلك بناءً على الأرقام الرسمية المقدمة

---

[1] SAM PERLO FREEMAN and others, "Trends in World Military Expenditure 2012"; *SIPRI Fact sheet*, 2013, p06.

[2] SAM PERLO-FREEMAN and others, "Global developments in military expenditure», in: group of authors, *SIPRI Yearbook*, (Stockholm: Stockholm international peace research nstitute,2014); p349.

[3] Ibid, p350

من الحكومة بلغ الافاق العسكري المصري 3.8 مليار دولار سنوياً على مدار العقد الماضي، وهو مبلغ معتدل نسبياً وفقا للمعايير الإقليمية لذلك يبدو ان مستوى الانفاق على التسلح في مصر من بين أدنى مستويات الانفاق على التسلح في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بناءً على ارقامها الرسمية احتلت مصر المرتبة التاسعة في عام 2019 من بين 14 دولة في المنطقة التي جاءت بياناتها متوفرة بين عامي 2010 و2016، زادت مشتريات الأسلحة في مصر بشكل ملحوظ مقارنة بالعقد السابق (اي 2000 ــ 2009) كما شنت العديد من العمليات العسكرية في شبه جزيرة سيناء في الوقت نفسه أظهرت الأرقام الرسمية الصادرة عن مصر انخفاضا اجمالياً حقيقياً في ميزانيتها العسكرية.[1]

الشكل رقم (02): 10 دول تستحوذ على 31.4 % من واردات السلاح عالميا بين 2017-2021

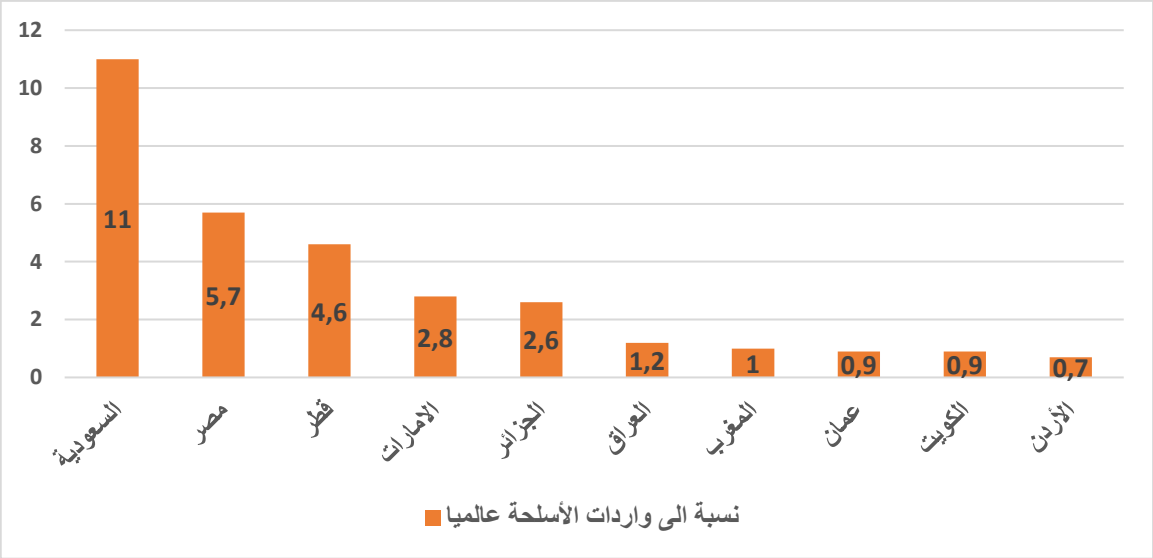

المصدر: معهد ستوكهولم للسلام.

في عام 2020 بلغ الانفاق العسكري للمغرب 54 في المائة عما كان عليه في 2011 وكانت هنالك عدة عوامل وراء هذه الزيادة، بما في ذلك برنامج شراء الاسلحة الكبير الذي بدأ في عام 2017، الصراع المستمر بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو في الصحراء الغربية، بلغ الانفاق العسكري للمملكة العربية السعودية 57.5 مليار دولار في عام 2020، أي اقل بنسبة 10 في المائة عما كان عليه في عام 2019، في السنوات الأربع سنوات التي سبقت تدخل الجيش السعودي في اليمن في عام 2015، زاد انفاقه العسكري بنسبة 63 في المائة ليصل لمستوى مرتفع بيد

[1] اليكساندرا كويموقا، "فهم النفقات العسكرية المصرية"، وثيقة مرجعية صادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، 2020، ص01.

أنه منذ بداية التدخل انخفض الانفاق العسكري للمملكة العربية السعودية بنسبة 37 في المائة، ويعود السبب في ذلك الى انخفاض أسعار النفط خلال الفترة.[1]

انخفض الانفاق العسكري الكويتي في عام 2020 لأول مرة منذ انهيار أسعار النفط في عام 2014، حيث انخفض بنسبة 5.9 في المائة وعلى الرغم من هذا الانخفاض في الانفاق، ارتفع العبء العسكري الكويتي بنسبة 1 نقطة مئوية الى 6.5 في المائة للناتج المحلي الإجمالي كان لانخفاض أسعار النفط بسبب انخفاض الطلب نتيجة جائحة كوفيد_19 تأثير سلبي خاص على الاقتصاد الكويتي في عام 2020. وانخفض الانفاق العسكري لإيران بنسبة 3.0 في المائة عام 2020 الى 15.8 مليار دولار، استمر هذا الاتجاه الذي بدأ في عام 2018، عندما اعادت الولايات المتحدة الامريكية فرض عقوبات اقتصادية على الأنشطة النووية الإيرانية، وانخفض الانفاق العسكري لإيران بنسبة 20 في المائة بين عامي 2018و2020.[2]

الجيش السعودي هو أكبر قوة عسكرية من حيث الميزانية في الشرق الأوسط، والثالث في قائمة الدول ذات الانفاق العسكري الأعلى في العالم، وفقاً لتقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام اقترب الانفاق العسكري للمملكة العربية السعودية في عام 2017 من 70 مليار دولار ويتحول لثالث أكبر ميزانية دفاعية في العالم.[3]

وذكر تقرير معهد ستوكهولم الدولي أن قيمة اجمالي ميزانية الأسلحة السعودية لعام 2015 بلغت نحو 87.2 مليار دولار وارجع هذه الزيادة الكبيرة الى الصراعات في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الحملة العسكرية التي تقودها الرياض في اليمن، ووصف المعهد الزيادة بأنها الأكبر من نوعها في العالم حيث ضاعفت القوات المسلحة السعودية امتلاكها لأنظمة الأسلحة الرئيسية أربع مرات بين عامي 2010 و2014 مقارنة بالسنوات الخمس السابقة من خلال استيراد مروحيات ومدرعات وطائرات مقاتلة.[4]

منذ عام 2015 شهدت صادرات الأسلحة الى المملكة العربية السعودية زيادة كبيرة بحيث تتصدر قائمة أكبر مستوردي الأسلحة في المنطقة حسب معهد ستوكهولم الدولي، وتأتي الولايات المتحدة الامريكية على رأس قائمة مصدري السلاح للمملكة بمبيعات تتجاوز 43 مليار دولار ما بين 2015و2017. بلغ حجم الانفاق

---

[1] DIEGO LOPES DA SILVA and others, "Trends in world military expenditure 2020", *SIPRI Fact Sheet*, 2021, p11.

[2] Op cit.

[3] "الانفاق العسكري السعودي الثالث عالميا في 2017"، **مكة-مكة المكرمة** (2018)، في: https://makahnewspaper.com ، 2021/05/21، 18:15.

[4] "معهد ستوكهولم: السعودية الثالثة عالميا في حجم الانفاق العسكري خلال 2015"، **الخليج الجديد**، (2022)، في: https://thenewkhalij.news، 21 /05/ 2022، 18:28.

العسكري السعودي لسنة 2020 حوالي 67 ملياراً و600 مليون دولار لتتصدر بذلك قائمة الجيوش الخليجية، وتصنف بذلك ضمن أكثر 3دول انفاقاً على جيوشها الى جانب الولايات المتحدة الامريكية والصين. [1]

خلص تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الى أن إيران رفعت ميزانيتها العسكرية الى 24.6 مليار دولار عام 2021 بزيادة قدرها 11%، قال المعهد بأن الانفاق العسكري الإيراني انخفض بنسبة 3% الى 15.8 مليار دولار وهو جزء من اتجاه نزولي بدا في عام 2018 عندا تم إعادة فرض العقوبات على الأنشطة النووية للبلاد بين عامي 2018 و2020 انخفض الانفاق العسكري للبلد بنسبة 20%. كما كتب معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام بأنه هذه المرة الأولى منذ 20 عاما التي تصنف فيها إيران بين أكبر 15 دولة إنفاقا عسكريا، زادت سنة 2021 نت ميزانية الحرس الثوري الإيراني بنسبة 14% وشكلت 34% من اجمالي الانفاق العسكري الإيراني، مع العلم أنه واحد من ثمانية أفرع عسكرية ويشكل حوالي 10% من اجمالي القوات المسلحة الإيرانية.[2]

كشف تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن الانفاق العسكري العالمي ارتفع في عام 2015 بنسبة 1% مقارنة بعام 2014 ليسجل نحو 1.7 تريليون دولار امريكي. مرجعا ذلك الى عدد من التطورات العالمية مثل العمليات ضد تنظيم داعش، والحرب المتواصلة في اليمن والاضطرابات في بحر الصين الجنوبي إضافة الى روسيا لشبه جزيرة القرم، ودعم الانفصاليين في أوكرانيا. حيث بلغ إنفاق المملكة العربية السعودية 87.2 مليار دولار، اما العراق بلغت 31.1 مليار دولار بعد انسحاب القوات الامريكية منها واكتساب داعش قوة في المنطقة، حيث من الملاحظ أن الانفاق العسكري سنة 2015 اظهر اختلافات كبيرة بالنسبة للمناطق فمن ناحية سجل زيادة في دول جراء التوترات والاشتباكات المتصاعدة، وشهد تضاءل في البلدان المصدرة للنفط.[3]

انخفض اجمالي الانفاق العسكري في الشرق الأوسط بنسبة 17 في المائة خلال عام 2016، مقارنة بعام 2015 بسبب تأثير انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات العديد من دول المنطقة. تراجعت المملكة العربية السعودية إلى المركز الرابع من حيث الإنفاق العسكري، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا على التوالي، وفقًا لتقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI). في حين أن المملكة العربية السعودية (التي تقدر ميزانية الإنفاق العسكري فيها بـــ 63.7 مليار دولار في عام 2016) تزيد من إنفاقها العسكري سنويًا منذ عام 2002، انخفض إنفاقها العسكري في عام 2016 بنسبة 30 في المائة مقارنة بعام 2015. وعلى النقيض من

---

[1] أشرف كمال، محمد أبو رزق، "يخوض حربا ضد الحوثيين منذ 5اعوام ...ماذا تعرف عن الجيش السعودي"، **الخليج اون لاين**، (2020)، في: https://alkhaleejonline.net 21 ماي 2022، 20:03.

[2] ANNA AHRONHEIM, « IRAN increased military spending in past year – report “, *The Jerusalem post* (2022), in: https://www.jpost.com/middle-east/iran-news/article-705009 ,21 mai 2022, 20 :36.

[3] أومور كوجك ساميز، "معهد ستوكهولم: ارتفاع الانفاق العسكري العالمي في 2015"، **شبكة الاناضول**، (2016)، في: https://www.aa.com.tr/ar/ ، 22ماي 2022، 19:16.

ذلك، ارتفع الإنفاق العسكري الإيراني بنسبة 17 في المائة بين 2015 و2016 وتابع التقرير أن رفع العقوبات الدولية أفاد الاقتصاد الإيراني وحسّن إيرادات الدولة ومنح الحكومة حرية زيادة إنفاقها العسكري. بينما حلت الامارات العربية المتحدة قي المرتبة الـــ 14 بإنفاق عسكري قدره 22.8 مليار دولار. [1]

كان الانفاق العسكري لقطر سنة 2021 اعلى بنسبة 434 % مما كان عليه في عام 2010 وهي آخر مرة أصدرت فيها الدولة مثل هذه البيانات، يشير تقرير معهد ستوكهولم أنه خلال الفترة بين 2010-2021 كانت قطر متورطة في الصراعات في ليبيا وسوريا حيث وسعت قواتها المسلحة وبدأت في تحديث مخزونها من المعدات العسكرية بأسلحة مستوردة، بحيث شهدت واردات قطر زيادة بنسبة 361% من 2016 الى 2020، وقال المعهد أنه من المرجح أن تكون هذه الزيادة في تجارة الأسلحة مرتبطة بأزمة قطر في عام 2017، عندما قاطعتها السعودية والبحرين والامارات العربية المتحدة ومصر بسبب دعمها للإرهاب.

أما الكويت بحسب المعهد بلغ انفاقها العسكري 6.9 مليار دولار عام 2020 واحتلت بذلك المرتبة 30 عالميا في قائمة أكبر 40 دولة إنفاقا في عام 2020، وقال إن الانفاق العسكري للكويت تراجع في 2020 لأول مرة منذ انهيار أسعار النفط في 2014 مشيرا الى أنه رغم هذا الانخفاض في الانفاق زاد العبء العسكري الكويتي نقطر مئوية واحدة ليصل الى 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي، كان لانخفاض سعر النفط بسبب انخفاض الطلب نتيجة جائحة كورونا تأثير سلبي بشكل خاص على الاقتصاد الكويتي في عام 2020. [2]

رغم الازمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها العراق والتي تسببت في تراجع النشاط الاقتصادي واجبرت الحكومة على خفض قيمة الدينار لمواجهة العجز الهائل في دخلها فإن تخصيصات المؤسسة العسكرية لموازنة 2021 لم تنخفض بل زادت مقارنة بالسنوات السابقة، وبلغت 27617 مليار دينار (18.7 مليار دولار) وتشمل نفقات التشغيل والتسليح للجيش وهيئة الحشد الشعبي وجهاز مكافحة الإرهاب ووزارة الداخلية بكافة أجهزتها الأمنية، كما شملت الميزانية على طلب قروض من جهات دولية لتسليح هذه المؤسسات تصل الى أكثر من 600 مليون دولار عام 2021، ليرتفع الانفاق العسكري الى نحو 16.6% من الانفاق العام للدولة.[3]

---

[1] سيرجي فينيافسكي، "الانفاق العسكري في 2016.. انخفاض في السعودية بـــ 30% وارتفاع في إيران بـــ 17%"، CNNعربية (2020)، في: https://www.arabic.cnn.com ، 22ماي 2022، 19:38.

[2] يوسف حمود، "بظل التوترات...كيف كان الانفاق العسكري الخليجي في زمن كورونا "، الخليج اون لاين (2021)، في: https://alkhaleejonline.net ، 23 ماي 2022، 11:06.

[3] مؤيد الطرفي، "العراق يخصص 19 مليار دولار للنفقات العسكرية غم أزمته الاقتصادية"، INDEPENDENTعربية (2021)، في: https://independentarabia.com ، 23 ماي 2022، 11:31.

الجدول رقم (01): الانفاق العسكري حسب الدولة كنسبة مئوية من الانفاق الحكومي (2015-2020)

البلدان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ليبيا	13,70%	15,30%	15,40%	14,50%	15,90%	17,00%
المغرب	10,50%	10,50%	10,60%	10,50%	10,40%	12,20%
تونس	6,50%	7,80%	7,10%	6,90%	8,10%	8,80%
شمال السودان	25,60%	9,00%	6,20%	9,80%	8,10%	..
السودان	21,90%	22,90%	25,70%	10,60%	8,70%	8,30%
البحرين	12,70%	13,30%	13,30%	12,00%	12,20%	12,50%
مصر	5,20%	5,10%	4,40%	4,20%	4,30%	4,60%
إيران	15,40%	15,20%	16,00%	13,90%	12,60%	11,70%
العراق	12,50%	8,40%	4,00%	8,80%	9,30%	8,30%
الأردن	12,80%	15,60%	16,20%	15,00%	15,10%	14,80%
الكويت	9,20%	11,00%	10,90%	10,30%	10,40%	10,00%
لبنان	10,80%	18,00%	15,20%	15,60%	15,20%	10,80%
عمان	21,50%	23,70%	21,10%	21,00%	19,40%	21,90%
السعودية	23,70%	25,50%	30,70%	25,90%	21,90%	21,70%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي.

ولقراءة أسهل للجدول أعلاه سيتم تمثيله بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (03): تمثيل بياني للجدول رقم (01)

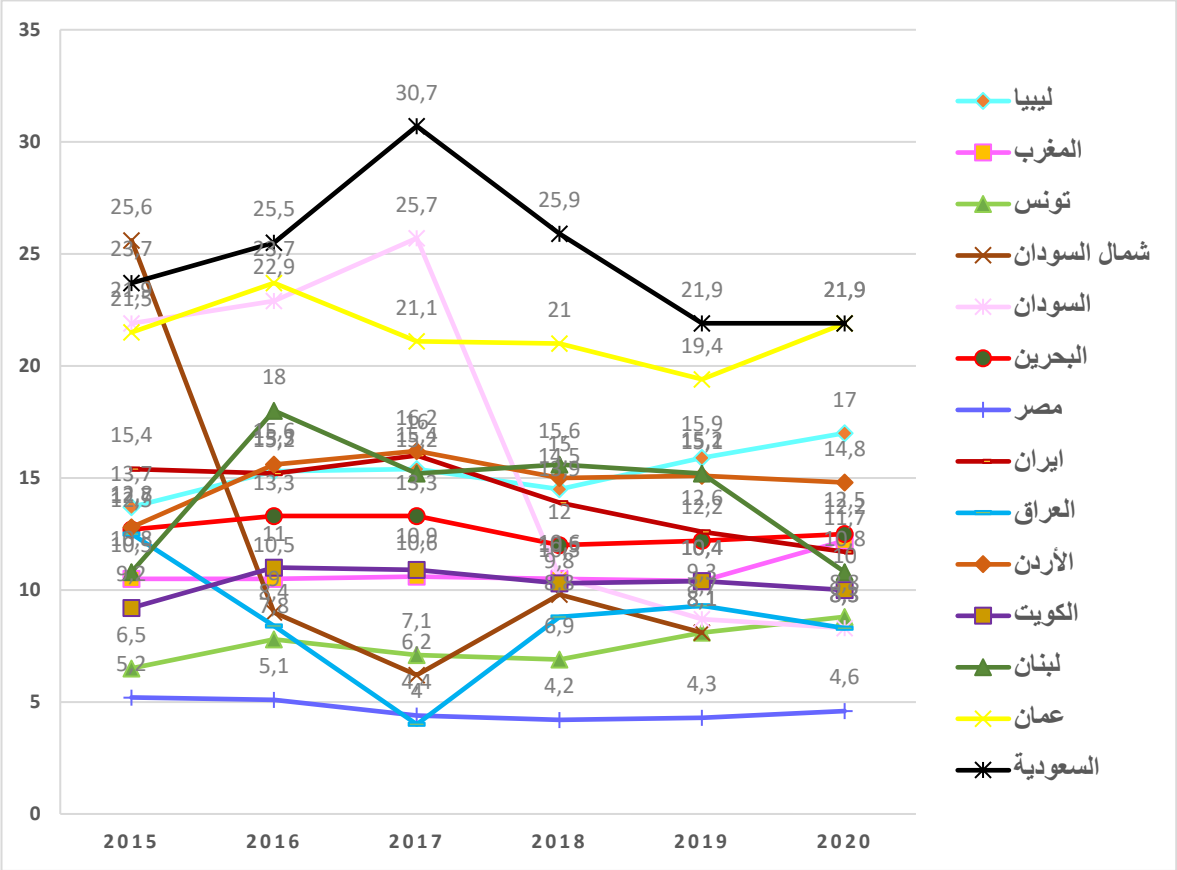

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01).

عند دراسة الجدول أعلاه بالرجوع الى الرسم البياني بالاعتماد على بيانات معهد ستوكهولم الدولي، أن نصيب الانفاق العسكري للمغرب من اجمالي الانفاق الحكومي كان يتفاوت ما بين 10.4% و10.6% من 2015 الى 2019 ليشهد ارتفاعا بنسبة 2 %في سنة 2020. اما عن نصيب إنفاق السودان فقد شهد ارتفاعا في سنة 2017 ليصل الى نسبة 25.7% من اجمالي الانفاق الحكومي ليشهد انخفاضا مفاجئا في السنة الموالية (2018) ليصل الى نسبة 10.6% ثم ينخفض بعدها ليصل الى نسبة 8.7% سنة 2019 و8.3% سنة 2020. بالنظر الى نسبة الانفاق العسكري لليبيا من اجمالي الانفاق الحكومي نرى انه يمثل نسبة 13.7% سنة 2015 ليرتفع في السنة الموالية ليصل الى نسبة 15.3% ثم يستقر عند 15.3% و15.4% في السنتين المواليتين ثم يرتفع الى اعلى نسبة له سنة 2020 ليصل الى 17% وهو نسبة ضئيلة بالنظر الى الأوضاع التي تشهدها البلاد مقارنة بالدول الأخرى التي تشهد أوضاعا مستقرة نوعا ما. اما عن تونس فنسبة انفاقها العسكري من اجمالي الانفاق

الحكومي بلغت اعلى نسبة لها في الفترة الممتدة من 2015 الى 2020 عند 8.8% سنة 2020 رغم عدم هبوطه تحت حاجز 6.5%.

شمال السودان سجل نسبة 25.6% سنة 2015 لينخفض في السنة الموالية الى 9% ثم يواصل الانخفاض الى 6.2% سنة 2017 ثم يشهد ارتفاعا سنة 2018 ليصل الى نسبة 9.8% من اجمالي الانفاق الحكومي ثم ينخفض مرة أخرى سنة 2020 ليصل الى نسبة 8.1%. اما عن دولة البحرين فنرى أن نسبة الانفاق العسكري من اجمالي الانفاق الحكومي لديها تسجل نسبة 12.7% سنة 2015 ثم تستقر عند نسبة 13.3% سنة 2017 و2018 على التوالي لتستقر عند 12% في السنوات الأخرى بفاصل ضئيل. اما مصر فسجلت نسبة 5.2% سنة 2015 ثم ينخفض بشكل ضئيل الى نسبة 5.1% سنة 2016 ثم يشهد استقرارا عند 4%بدرجات متفاوتة.

اما العراق تسجل نسبة 12.5% سنة 2015 ليشهد انخفاضا بشكل كبير في السنة الموالية ليصل الى 8.4% من اجمالي الانفاق الحكومي ليعاود الانخفاض سنة 2017 ليصل الى نسبة 4% ثم يرتفع في السنة الموالية الى نسبة 8.8% ثم 9.3% سنة 2019 ثم يعاود الانخفاض سنة 2020 ليصل الى نسبة 8.3%.

بالنظر الى الأردن نرى انها سجلت نسبة 12.8% من اجمالي الانفاق الحكومي سنة 2015 لترتفع النسبة في السنة الموالية الى 15.6% ثم ترتفع للمرة الثانية الى 16.2% ثم تنخفض سنة 2018 الى نسبة 15% ثم تستقر عند نفس النسبة سنة 2019 الى 15.1% ثم تعاود الانخفاض الى 14.8% سنة 2020.

تصل نسبة الانفاق الحكومي من اجمالي الانفاق الحكومي في الكويت الى نسبة 9.2% سنة 2015 ثم ترفع النسبة الى 11% في السنة الموالية ثم تنخفض الى 10.9% سنة 2017 ثم تشهد انخفاض قليل لتسجل نسبة 10.3% سنة 2018، ثم 10.4% سنة 2019، و10% سنة 2020.

تسجل لبنان نسبة 10.8% سنة 2015 وترتفع في السنة الموالية الى 18% ثم تعاود الانخفاض الى 15.1% سنة 2017، ثم ترتفع بنسبة ضئيلة الى 15.6% سنة 2018، ثم تنخفض الى المرة الثانية سنة 2019 الى 15.2% لتعاود الانخفاض فتصل الى 10.8% سنة 2020.

تحافظ السعودية على موقعها كأكثر الدول تخصيصا للنفقات العسكرية في الشرق الأوسط بفارق واسع بحيث سجلت نسبة 23.7% سنة 2015 ثم تشهد النسبة ارتفاعا في السنة الموالية الى 25.5% ثم يرتفع سنة 2017 ليصل الى 30.7 %، ثم ينخفض سنة 2018 الى 25.9% ويصل الى 21.9% سنة 2019 و 21.7% سنة 2020. اما إيران فسجلت نسبة 15.4% سنة 2015 لينخفض اثم يرتفع سنة 2017 الى 16% ثم ينخفض الى 13.9%سنة 2018 ليعاود الانخفاض الى 12.6% سنة 2019 و11.7% سنة 2020. وأخيرا عمان التي سجلت نسبة 21.5% من اجمالي الانفاق الحكومي في البلد سنة 2015 ثم نرى أن النسبة ارتفعت سنة 2016 لتصل الى 23.7% ثم تنخفض سنة 2017الى 21.1% وتستقر عند هذه النسبة سنة 2018 وتشهد انخفاضا سنة 2019 بنسبة 19.4% وترتفع الى 21.9% سنة 2020.

المطلب الثاني: أسباب الانفاق على التسلح في الوطن العربي

الأسباب السياسية:

إن عدم الاستقرار السياسي وفقا لعلماء السياسة، هو "عدم قدرة نظام الحكم على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم القدرة على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى. [1]

أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي في الدول العربية وجود ظاهرة التوزيع غير العادل للثروات الوطنية خصوصا في الدول العربية التي ارتبطت مع النهج الليبرالي، أين تم تعميق الفوارق الطبقية في المجتمع بسبب انتهاجها لسياسات وطنية تبيح الملكية اللامحدودة لقلة من الافراد دون باقي فئات المجتمع، مما سمح بإنشاء مظاهر سلبية أدت إلى عدم الاستقرار السياسي وخاصة في الدول العربية غير النفطية التي تعذر عليها شراء السلم الاجتماعي، على أنه يمكن تلخيص هذه الظواهر السلبية كما يلي[2]:

- تزايد حدة الفوارق الاجتماعية وفشل السياسات التي تستهدف الفئات الهشة بسبب ضعف المخصصات المالية.
- ضعف مقدار الاستثمار الحكومات العربية في الانفاق الاجتماعي لموازنة مستوى التفاوت في الدخل يظهر ذلك من خلال السياسات المنتهجة في فرض الضرائب والصحة والتعليم والشغل والرعاية الاجتماعية.
- انعدام السلم الاجتماعي جراء التفاوت الصارخ بين افراد المجتمع الامر الذي يؤدي الى سيطرة بعض الفئات التي تستأثر بالقوة الاقتصادية والنفوذ السياسي على فئات أخرى ليس لها مكانة في المجتمع، هذا الوضع كفيل بانهيار النظم والقوانين الاجتماعية.

الصراعات (العربي العربية) وما خلفته من ظروف عدم الاستقرار في جميع الدول العربية تقريبا حيث نادرا ما تجد دولتين عربيتين سواء كانا جارين او متباعدين يعيشون في حالة من الانسجام والوئام والتعاون، ويمكن أن يكون السبب في ذلك أن هذه الصراعات أصبحت متنوعة ومتشابكة فمنها المذهبية والعقائدية والاقتصادية والاثنية الى جانب النزاعات الحدودية. كان لهذه الصراعات العربية – العربية عواقب سلبية حادة سواء على وضعها الداخلي أو الخارجي، فمن جهة أنهكت امكانياتها الاقتصادية والمالية داخليا، وأدت إلى ظهور قضية التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية على المستوى الخارجي، بعد أن تعذر حل وتسوية هذه الصراعات والنزاعات بعد أن طال

---

[1] ياسر محجوب الحسين، "الاستقرار السياسي والمسؤولية الوطنية"، **عربي 21** (2021/09/25)، في: www.m.arabi21.com، 2022/05/31، 14:18.

[2] بن يمينة شايب الذراع، "المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية"، **الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد21، 2019، ص 116.

امدها فما كان من القوى الخارجية الا أن تغتنم فرصة تحقيق مصالحها وأهدافها بعدما اتيحت لها فرصة الضغط على القرار السياسي العربي.[1]

لعبت الجيوش في الدول العربية دوراً سياسياً واجتماعيا فيما أن نالت البلدان العربية استقلالها السياسي شهدت موجات من الانقلابات العسكرية بالإضافة الى اشكال مختلفة من التدخلات العسكرية حتى اصبحت المؤسسة العسكرية الحكم النهائي في معظم العمليات الاجتماعية السياسية الدستورية وكثيرا ما قادت المهنة العسكرية الى السلطة السياسية.[2]

بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط فإنها تتميز بقدم الظاهرة العسكرية التي ترجع جذورها الى ظهور الدعوة الإسلامية والمحاولات الأولى لنشرها في أقطار المحيط بالجزيرة العربية فتح تلك الأقطار والسيطرة عليها لتشكل فيما بعد قاعدة انطلاق الجيوش الإسلامية التي تمكنت خلال مائة عام على وجه التقريب من السيطرة على شمال إفريقيا ومناطق واسعة من آسيا. وبصورة إجمالية فإن الظاهرة العسكرية قد انتشرت في الدول العربية ودول العالم الثالث إلى درجة أصبح معها التدخل العسكري شبه دائم هو السمة الغالبة على التفاعل السياسي الاجتماعي وصارت السيطرة المدنية هي الاستثناء، ومن المؤشرات التي تبين مدى الدور العسكري في الوطن العربي ما يلي:[3]

- كثرة الانقلابات العسكرية.
- حجم الميزانية العسكرية التي تراوحت بين 2 و25 %من الميزانية العامة للدولة التي تعكس فعالية ومدى الدور العسكري.
- وضع القوات المسلحة كحكم أساسي في العمليات الاجتماعية السياسية وما يربط بذلك من مظاهر الحكم العسكري في بعض الدول حيث تتركز السلطان في يد شخص واحد غالبا ما يكون من العسكريين.

بالحديث عن الجيش المصري الذي يُعد أول وأقدم جيش نظامي في العالم حيث مر بقياده مصرية وعربيه ومملوكيه وعثمانية وانجليزيه فكلها ساهمت في بناء هذه المؤسسة وتعتبر فتره حكم محمد علي باشا وما بعدها الفترة الحديثة المهمة في بناء الجيش المصري على الطراز الحديث حيث تم اضافه السجلات والرتب العسكرية وسن تعد المؤسسة العسكرية بمقتضى عقيدها القتالية حاميه للوطن. الانتقالية لعبه دور حماية النظام الجمهوري الديمقراطي من أي انقلاب ويوصف الجيش بأنه جيش الشعب وليس للحكام، إلا أنه تحول الى جماعه مسرحيه يعمل في خدمه قائد الجيش عبد الفتاح السيسي في المقابل تحتفظ النخب العسكرية بمكانه أساسيه داخل النظام السياسي المصري بحيث

[1] المرجع نفسه، ص117.

[2] بوقفي صبيحة، "أثر المؤسسة العسكرية على الأنظمة السياسية العربية: نموذج مصر 1981-2013"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945-قالمة، 2017/2016)، ص 44-45.

[3] المرجع نفسه، ص 46-47.

كل الرؤساء المصريين الذين تداولوا على الحكم كانوا عن ضباط عسكريين ما عدا الرئيس محمد مرسي، كما سيطرت النخب على معظم الوزارات والمحافظات.[1]

الأسباب الاقتصادية:

تنظر بعض الدول العربية باهتمام كبير لجهود جديدة لتطوير القواعد الوطنية التكنولوجية والصناعات العسكرية، حيث شهدت السنوات الماضية تغيرات هائلة في مجال توطين الصناعات العسكرية في بعض الدول العربية، في الوقت الذي قامت فيه مصر بنقل مصانعها وأعادت تنظيمها أعادت السعودية والإمارات توجيه طموحاتهما للصناعات العسكرية، وتنطوي هذه التغييرات على علاقات جديدة مع موردي الدفاع، بحيث انتقلت الدول العربية التي كانت سابقاً بمثابة عملاء إلى مصنّعين للأسلحة في حد ذاتها، لتشكّل أيضًا تغييرًا استراتيجيًا متحركًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هناك محاولات من قبل بعض دول المنطقة العربية التي ما تزال تتلمس طريقها للانطلاق في هذا المسار بحيث تسعى كل من المغرب والجزائر إلى تطوير صناعة عسكرية محلية من خلال تأسيس قاعدة صناعية دفاعية، بهدف تقليص اللجوء إلى الخارج لاقتناء الأسلحة، وهناك دعم سعودي قويّ للمغرب في مجال تصنيع أسلحة عسكرية محلية من خلال اقتناء براءات تصنيع دفاعية وتوفير يد خبيرة بالمجال لأجل وضع حجر الأساس لصناعة عسكرية مغربية في عام 2019.[2]

أصبحت دول الشرق الأوسط فعالة بشكل جدي في بناء شركات تصنيع دفاعية قوية وعالية التقنية بدافع التحرر من الاعتماد الاقتصادي على النفط، فبعد سنوات طويلة من الاعتماد المُكثّف على الاستيراد الخارجي للطائرات والدبابات والصواريخ وأنظمة الحرب الأخرى دون النظر إلى كيفية دعم هذه المعدات بشكل مستقل عن المصنعين الأجانب، حيث اتجهت المملكة العربية السعودية نحو رفع نسبة مساهمة الإنتاج المحلي في التسليح من 2% عام 2017 إلى 50% عام 2030، من خلال "الشركة السعودية للصناعات العسكرية" (SAMI) التي أسستها الرياض وخلال عام 2019 شهد تنفيذ صفقة الـ 110 مليار دولار للمملكة تباطؤًا، وكذلك توقيع عقود تسليح جديدة، في ظلّ انتهاء "عاصفة الغضب" من السياسات العربية على الساحة الدولية، الأمر الذي يمكن أن يتيح المجال أكثر وأكثر أمام السعودية للاعتماد على قدراتها المحلية. ومع ذلك، لا تزال تلك الدول في المراحل الأولى من بناء قدرات التصنيع المحلية، بحيث شكّل الإنفاق العسكري السعودي (على سبيل المثال) في السنوات العشر الماضية نحو 26% من الإنفاق الحكومي بواقع نحو 70 مليار دولار عام 2017، وهو ثالث أكبر إنفاق عسكري

---

[1] ايجا ذهبية، "أثر التحولات الإقليمية على الدور السياسي للمؤسسة العسكرية: دراسة حالة مصر"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزيز وزو، 2019/2018)، ص 99-100.

[2] شريف مبروك، "الصناعات العسكرية في المنطقة العربية: الواقع والتحديات"، شؤون عربية، العدد 175، (2018 /09/4)، في: https://arabaffairsonline.com ، 2022/05/31، 15:12.

في العالم بعد الولايات المتحدة والصين. وتشير التقديرات إلى أن المملكة العربية السعودية ستستثمر 129 مليار دولار حتى عام 2021 في حين ستستثمر الإمارات مبلغ 41 مليار دولار في قطاع الدفاع. ويأتي العراق في المركز الثالث مع خطط لاستثمار 36 مليار دولار في حين تلتزم قطر عن كثب مع خطط لاستثمار 35 مليار دولار.[1]

ويأتي العراق في مقدمة الدول العربية المستفيدة من المساعدات الأمريكية حيث حصل على 5.28 مليار دولار 89٪ منها للمجال العسكري، تلقى العراق 4.8 مليار دعمًا أمنيًا وعسكريًا و369 مليونًا للمساعدات الإنسانية الاغاثية منها 86 مليونًا مساعدات غذائية طارئة، بينما تلقت المصروفات الإدارية على دعم 10 ملايين، في حين حصلت مصر على 1.23 ملياراً، 89 بالمئة منها في المجال العسكري، و11 بالمئة المتبقية اتجهت إلى المجال التنموي، ووفق التفاصيل فحوالي 1.1 ملياراً خُصصت للدعم العسكري والأمني، فيما لم تتجاوز المساعدات الخاصة بالتعليم الـــ37 مليوناً، والإنسانية 26 مليوناً بينما بلغ الدعم المخصص للنمو الاقتصادي 45 مليوناً. وتونس حصلت على 117.4 مليوناً منها وُجهت للدعم العسكري والمتبقي للمجال التنموي. بينما البحرين تعتبر الدولة الخليجية الأكثر تلقياً للمساعدات الأمريكية في عام 2016، بحوالي 6.5 مليوناً. 91 بالمئة منها للمجال العسكري. وقد بلغت قيمة الدعم الأمني والعسكري 5.4 مليوناً، بينما خُصصت 806 ألفاً لمكافحة المخدرات، و351 ألفاً للحكومة والمجتمع المدني. في حين حصلت سلطنة عمان على 5.7 مليوناً، 80 في المئة منها للجانب العسكري. وقد تلقّت عمان تحديداً 4.6 مليوناً لأجل الدعم العسكري والأمني.[2]

العوامل الاستراتيجية:

منطقة الشرق الأوسط تبقى واحدة من أبرز مناطق الازمات في العالم، الحرب في سوريا زادت من حدة النزاعات وزادت معها نفقات القوى الفاعلة هناك، رفعت التوترات العديدة في المنطقة من معدل الانفاق العسكري باستثناء سلطنة عمان فان كل دول الشرق الأوسط مشاركة في نزاعات وحروب، لذلك فان التوترات في المنطقة قادت الى مزيد من التسلح.[3]

يقول أستاذ تسوية النزاعات الدولية في جامعة جورج ميسُن في واشنطن الدكتور محمد الشرقاوي إن الغاية الأساسية للإنفاق العربي الضخم على التسلح هو الخوف من دول أخرى فقط، بحسب نظرية "الواقعية السياسية"

---

[1] شيرين مشنتف، "الدول العربية والتصنيع العسكري المحلي: التحديات والآمال"، **مجلة الامن والدفاع العربي**، (2019/02/22)، في: https://sdarabia.com ، 2022/05/31، 15:19.

[2] إسماعيل عزام، "بالأرقام.. تعرّف على المساعدات الأمريكية لـــ20 دولة عربية!"، **DWعربية**، (2017/12/21)، في: https://www.dw.com/ar/ ، 2022/05/31، 19:33.

[3] كيرستن كنيب، "لهذا زادت دول وسط أوروبا والشرق الأوسط نفقات التسلح"، **عربية DW**، (2017)، في: https://m.dw.com/ar/ 03 ماي 2022، 11:54.

كما وصفها، ويتابع في حديثه لبرنامج المسائية (الخميس 26 أكتوبر 2017) على شاشة DWعربية عن "نظرية الباب الدوار" فيما يتعلق بالتسلح: "الوضع الآن في الشرق الأوسط، يعكس ما أسميه نظرية الباب الدوار، بمعنى أن بعض الدول تخشى من تنامي دور دول أخرى في المنطقة فتلجأ إلى شراء أسلحة، لعلها تجد نفسها في وضع أقوى وتثير الخوف لدى الطرف الآخر... وتدور العجلة لسنوات".[1]

ويعتقد الشرقاوي أن العقلية العسكرية للذين يرسمون استراتيجية الدول العربية هي ما يجعل الزعماء العرب يحتاجون لقوة السلاح من أجل البقاء، ويتابع: "إذا تأملنا العالم العربي ... فالحاكم العربي عندما يجلس في قصره أو في غرفة العمليات ينصت لثلاثة أشخاص، وزير الداخلية ومسؤول المخابرات ووزير الدفاع، فهؤلاء هم عماد الدولة العربية الحديثة، وأحياناً حتى بثوب سلطاني" ويضيف: "خطاب تحديد الاستراتيجية والرؤى المستقبلية يبقى أسير هذه النظرة الوجودية، وهي أنهم يحتاجون لقوة السلاح ليبقوا في الميدان". من جهته يؤكّد أستاذ تسوية النزاعات الدولية الشرقاوي أن حالة عدم الاستقرار تتوالد من كثرة الأسلحة، ويتابع: "العامل الوحيد الذي يمهد لاستقرار المجتمعات ويحفظ العلاقة المتينة بين المجتمع والدولة هو الاستثمار في العنصر البشري، على مستويات التعليم والصحة وتأمين الوظيفة وتحقيق الرفاهية".[2]

ويرى المحلل السياسي حافظ الميرازي أن غاية الدول العربية من شراء الأسلحة هي شراء الولاءات من بعض الدول الكبرى لتدافع عنها، ويضيف في حديثه لبرنامج المسائية على شاشةDW عربية: "في زمن الحرب الباردة كان يتم الحديث عن حروب بالوكالة لكننا اليوم نتحدث عن وكالة الحروب، بمعنى أن تلك الدول وقعت اتفاقيات مع أمريكا لطلب الولاء السياسي منها، كما أن أزمة الخليج والحرب في سوريا واليمن وليبيا ليست سوى نماذج لشراء الولاءات". وفي ظل غياب الشفافية وعدم الإعلان عن ميزانيات وزارات الدفاع لمعظم الدول العربية، يصف الميرازي الإنفاق العربي الضخم على التسلح بـــ "غطاء للفساد" ويتابع: "بالنسبة لهذه الانظمة، يعتبر (التسلح) منفذا جيدا لعملية الفساد إذ لا يوجد من يحاسبهم فيشترون الأسلحة لتستفيد منها الطغمة الموجودة المحيطة بالنخب الحاكمة".[3]

يعتبر الارتفاع في النفقات العسكرية للدول العربية هو نتيجة واضحة للتوتر السياسي في المنطقة والصراعات المسلحة الداخلية إضافة إلى ثلاثة عوامل اخرى، الأول هو الوضع المالي للدول العربية، ارتفعت الصادرات النفطية العربية في فترة وجيزة بشكل ملحوظ من 369 مليار دولار في عام 2009 إلى 719 مليار دولار في عام 2012 وفي هذه الفترة ارتفعت إيرادات موازنات الدول العربية من 595 مليار دولار إلى 1072 مليار دولار، ويشجع

---

[1] محي الدين حسين، "السباق العربي للتسلح ضرورات دفاعية أم تملق للغرب"، عربية DW (2017)، في:
https://amp-dw-com.cdn.ampproject.org 03 ماي 2022، 18:01.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

هذا الوضع المالي على شراء المزيد من الأسلحة بعد تدهور استخدامات الاستثمار الخارجي للفوائض النفطية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، استغلت الدول الصناعية هذا الوضع المالي العربي والاقتصادي العالمي لزيادة مبيعاتها.

والثاني هو القدرة العسكرية الإيرانية المتنامية، وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي هذه القوة المدعومة بالأسلحة النووية تهديدا واضحا لأمنها ومصالحها، لذلك لا تجد هذه الدول بديلا عن استيراد أحدث أنواع الأسلحة بشكل دوري وبأسعار باهظة.

والثالث هو زيادة عدد الأفراد العسكريين، في كثير من الدول العربية، أصبح الجيش أحد أكبر أرباب العمل للعاطلين عن العمل دون جدوى اقتصادية وفعالية عسكرية، وبينما لا يتجاوز عدد الأفراد العسكريين 1.7٪ من القوة العاملة في روسيا و0.9٪ من القوة العاملة في الولايات المتحدة، تصل النسبة إلى 2.6٪ في السعودية و5.9٪ في كل من الأردن وسوريا، بلغ عدد أفراد القوات المسلحة العراقية 822 ألف فرد (الموازنة الاتحادية لعام 2010)، أي ثلث موظفي الدولة و10.3٪ من القوة العاملة، وهي أعلى نسبة في العالم على الإطلاق. بلغ عدد العسكريين درجة بحث تعادل عدد المزارعين في الأردن، وفي العراق بلغ عددهم ضعف عدد العاملين في القطاع الزراعي.[1]

إن ظاهره سباق التسلح هي ظاهره عسكرية سياسية صناعيه تجاريه تتمثل في استمرار التنافس بين الاقطار المتنازعة فعلا أو ضمنا على تحسين كفاءتها وأسلحتها القتالية وطاقتها الدفاعية والهجومية وذلك إما عن طريق تطوير الأسلحة والمعدات الحربية نوعا وانتاجها بكميات كبيره وتحديثها بوثيره تناسب مع وتيره التطور التقني والتكنولوجي وبناء قوه مستعده لخوض المعارك في أي وقت هذا بالنسبة للدول الصناعية ، وإما باستيراد المعدات الحربية والأسلحة واستبدالها عند حدوث تطورات تقنيه حديثه هذا بالنسبة للدول غير الصناعية، ترتبط ظاهره سباق التسلح ارتباطا وثيقا ببعدها الاقتصادي الذي يتمثل بما يعرف بنفقات الدفاع أو النفقات العسكرية.[2]

لا يزال الانفاق العسكري في الشرق الاوسط يشكل أكبر النسب في العالم فقد بلغت النفقات العسكرية في المنطقة خلال سنه 2000 الى 51.7 مليار دولار ثم ارتفعت الى 56.1 مليار دولار سنه 2004 وهذا بزيادة قدرها 40% ان ظاهره سباق التسلح مرتبطة ارتباطا وثيقا بالصراعات والازمات التي حدثت في المنطقة منذ سنه 1948. إن القاعدة العامة هي ان النزاعات الدولية هي التي تؤدي تسبب رئيسي اضافه الى اسباب اخرى الى سباق التسلح. لقد ساعد كل من إيران والعراق الى فرض زعامتهما كقوى اقليميه في الشرق الاوسط من خلال تطوير قوتيهما العسكرية وتوضحت الطموحات العراقية في ذلك من خلال غزوها للكويت الذي اعقبه التدخل قوات

---

[1] صباح نعوش، "ارتفاع النفقات العسكرية في الدول العربية"، الجزيرة نت (2014)، في:
www.aljazeera-net.cdn.ampprojrct.org 03 /05/ 2022، 18:35.

[2] عرجون شوقي، "المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة "، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2007/2006)، ص29.

التحالف لتدمير قواتها العسكرية ثم اسقاط نظام الحكم عقب الغزو الامريكي للعراق سنه 2003 تقلصت بذلك طموحات العراقية.[1]

العوامل الأمنية:

لطالما كان الشرق الأوسط مسرحا ناريا للمنافسات الجيوسياسية والصراعات العسكرية والحروب الاهلية ولم يكن العالم العربي استثناء لذلك، حيث نشهد حروبا ونزاعات عسكرية في بلدين عربيين (سوريا واليمن) وصراعات واضطرابات داخلية في ثلاثة بلدان أخرى (السودان والعراق وليبيا)، في حين خمس دول عربية آمنة تستحوذ على نصف قائمة أكبر عشر دول مستوردة للأسلحة في العالم وهي السعودية ومصر والجزائر وقطر والإمارات، لكن الجدير بالذكر أن معظم الأسلحة المشتراة في العالم العربي لا تهدف إلى إعداد الجيوش لحروب وشيكة بقدر ما تهدف إلى تعزيز المكانة الجيوسياسية والتنافسية للدول وتقوية علاقتها مع الدول الكبرى المصدرة للأسلحة والتي لها نفوذ في المنطقة وفي بعض الحالات تؤمن الأنظمة الحاكمة وتحمي المصالح من أي تهديد محتمل.[2]

تتمتع دول الخليج بموقع استراتيجي مهم على الخليج العربي والبحر الأحمر وتقع فوق محيط نفطي ضخم يمثل حوالي 40٪ من احتياطيات العالم ومع ذلك فهم بحاجة إلى تحالف وثيق مع القوى الكبرى لتأمين عبور ناقلات النفط الخاصة بهم من مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران، والتي سبق أن هددت بعرقلة تدفق نفط الخليج عبر مضيق هرمز حال توسيع العقوبات الدولية عليها بسبب برنامجها النووي بالإضافة إلى التهديد الاقتصادي، ترى معظم دول الخليج في نظام الجمهورية الإسلامية تهديداً وجوديًا لها خاصة بعد أن مددت أذرعها الإقليمية في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وبسبب هذه التهديدات والمصالح المشتركة تم إنشاء "التحالف الخليجي الأمريكي" بهدف حماية المصالح السياسية والاقتصادية ومنع التهديدات من دول الجوار، لكن التحالف الخليجي مع واشنطن لم يسلم من الاشتباكات خلافة الرؤساء الأمريكيين مما دفع دول الخليج للبحث عن طرق بديلة لتجنب مضيق هرمز وتنويع تحالفاتها السياسية بشراء أسلحة من أكثر من بائع[3].

توجد في منطقة الشرق الأوسط تنظيمات إرهابية قوية اوضحت نشاطاتها بين الحضور بين الظهور والاختفاء نجد في مقدمتها ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" الذي امتد الى كامل المنطقة والتي كانت في فترة زمنية قصيرة واستغلالها الفراغ الأمني الذي تركته موجة الحراك السياسي الذي عرفته المنطقة وخصوصاً في العراق وسوريا، ونظرا الى الأساليب والتكتيكات التي انتهجتها للسيطرة على مناطق في الشرق الأوسط. بات

---

[1] المرجع نفسه، ص 30-38.

[2] محمد العربي، "سباق التسلح في 2021.. لماذا يشتري العرب الكثير من الأسلحة "، الجزيرة نت (2022)، في: www.aljazeera.net/midan/reality/pilitics/ 28 أفريل 2022، 42: 19.

[3] المرجع نفسه.

تنظيم "داعش" يمثل تهديدا امنيا خطيرا لكافة دول المنطقة خاصة وأنه قد نشر خريطة لتصوره للدولة الإسلامية التي يسعى الى اقامتها وأن نجاحه في الاستيلاء على الأراضي في كل من سوريا والعراق قد يساهم في اكتسابه مزيدا من التأييد والدعم من قبل تنظيمات جهادية أخرى في دول مثل مصر وليبيا، الامر الذي قد يدفعه الى توسيع تمدده الجغرافي ليشمل الجزيرة العربية وشمال افريقيا خاصة في ظل مطامحه الرامية الى توحيد كافة القوى الجهادية تحت قيادته.[1]

الشكل رقم (04): مؤشر الإرهاب في المنطقة العربية

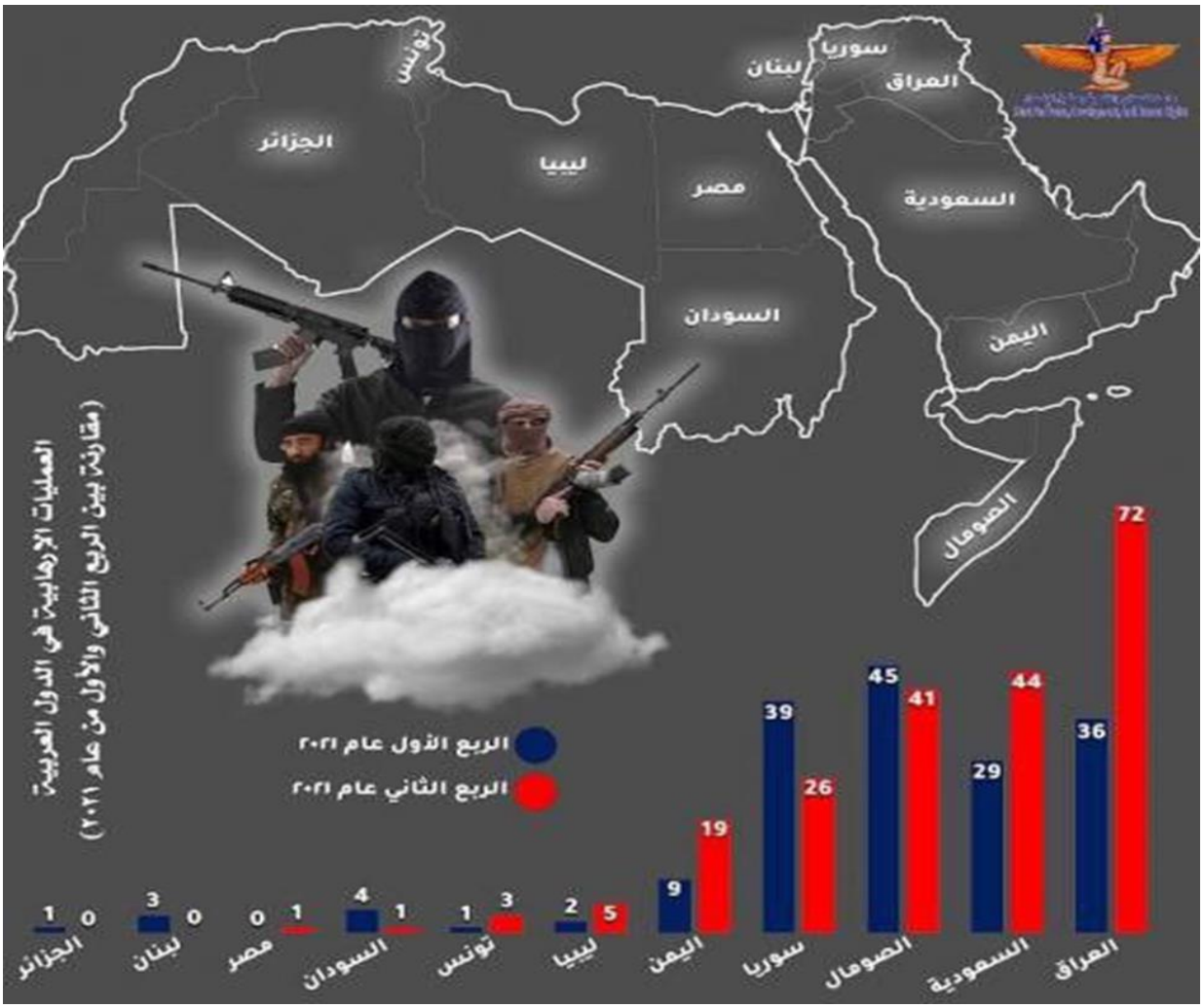

المصدر: https://www.alnahar.news/

[1] حاج محفوظ محمد اعراب، جبراني محند، "التهديدات الأمنية الجديدة وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط 2011-2016"، (مذكر ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017/2016)، ص 67.

ما زالت المنطقة العربية أكثر المناطق تأثراً بالنزاعات في الفترة بين عامي 2009 و2013، شهد 41 في المائة من البلدان العربية نزاعاً داخلياً واحداً على الأقل، حيث تشهد ترابطا فيما بينها عبر الحدود كما في الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن على سبيل المثال، و لم تعد هذه المجموعات المسلحة المختلفة تمارس حرب العصابات باستخدام أسلوب الكر والفر فحسب، بل اصبحت تقاتل عبر الحدود وعلى امتداد مناطق شاسعة وتبسط سيطرتها على مدن رئيسية كالموصل في العراق ودرنة في ليبيا، ما يطرح تحديات كبرى على نظلم الدول العربية، غير أن سيطرة هذه المجموعات على الأراضي في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن تتغير باستمرار، إن حكم المتمردين هو حكم ضعيف وقائم على العنف إذ تركز المجموعات المسلحة على تأمين الإيرادات الرعاية الخارجية والموارد الطبيعية والخطف والتهريب والاتجار بالبشر والمخدرات.[1]

كما تعاني منطقة الشرق الأوسط تصاعد الحروب الأهلية باستمرار مما يهدد مصالح الدول الغربية التي يجب القيام بتدخلات مباشرة لوضع حد لهذه الحروب ولكن من الممكن أن تؤدي مثل هذه التدخلات لمزيد من الفوضى في المنطقة إذا كانت تتماشى مع طرف على آخر حساب طرف. في هذا الصدد واحدة من الدراسات تشير إلى أن 75٪ من الحروب الأهلية حول انتهت العالم بانتصار طرف واحد مع تدمير الطرف الآخر تماما، في حين أن الحروب الأهلية التي انتهت من خلال التفاوض بين طرفي المعركة وللتوصل إلى تسوية سلمية، حول نسبة 5٪ من وقدر عدد من الحروب الأهلية التي انتهت من خلال وساطة طرف خارجي بنحو 20٪.[2]

إن التفوق الكمي والنوعي لدولة ما في مجال القوة العسكرية لا يمكن أن يعني شيئا إذا لم يكن مرتبطا بإمكانية توظيف الدولة لهذه القوات المسلحة لخدمة استراتيجيتها الأمنية، حيث أن القدرة العسكرية قد تكون لأغراض الدفاع والهجوم، تعد القوة العسكرية بالنسبة للاستراتيجية الأمنية أهم محدداتها، يتبلور تأثير العامل العسكري في كونه يمثل وسيلة وحماية في آن واحد عكس الدول الضعيفة عسكريا أو العاجزة عن الدفاع عن كيانها ما يجعلها تبحث عن الحماية الخارجية وما يترتب عن ذلك من تقييد لحرية قرارها السياسي. وتعتبر إيران من الدول التي اهتمت بتقوية مؤسستها العسكرية وتبني استراتيجية تتلاءم والطموحات الإيرانية مع مستوى التدخل في دول منطقة الشرق الأوسط خاصة تلك التي تتسم بتوتر مثل الدول التي مسها ما يسمى بالربيع العربي كسوريا والعراق واليمن

[1] "الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها: النزاعات الطويلة الأمد والتنمية في المنطقة العربية،" العدد 4(نيويورك/الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2015)، ص02.

[2] منى مصطفى محمد، "خمسة تهديدات امنية في الشرق الأوسط"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** (2016/03/22)، في: www.futureuae.com ، 2022/05/31، 13:11.

ومجريات الاحداث في لبنان والازمة القطرية كل هذه الدول كانت مسارح للإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط حيث لعبت بها أدوارا كانت تجسيدا لهذه الأخيرة.[1]

تجسدت الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط في جملة من الأدوار مارستها في مجالها الحيوي باحثة من خلالها على تحقيق امنها وأمن المنطقة ككل وقد تجسدت هذه الأدوار لتحقيق جملة من الدوافع متخذة عدة اشكال في كل دولة تتدخل ايران فيها، كانت التدخلات الإيرانية في هذه الدول بغرض ربط المنطقة ككل ببعضها البعض من خلال التواجد الإيراني في أهم مناطق النفوذ الأمريكي واستعمالها كورقة ضغط وحماية نفسها، فاستغلال هذه الدلول كمسارح لتحقيق اهدافها الاستراتيجية في لعب دور إقليمي هام في كل من السعودية وتركيا والوافد الجديد الامارات العربية وحصر النفوذ والتواجد الأمريكي في المنطقة.[2]

كان للاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط جملة من الانعكاسات الداخلية والدولية والتي تبلورت على ارض الواقع بطرق كثيرة سواء كانت انعكاسات إيجابية او انعكاسات سلبية على كل الأطراف الفاعلة في هذه المعادلة الاستراتيجية، تعتبر ايران من أهم دول المنطقة من الناحية العسكرية وأما امنيا فقذ سعت الى المحافظة على أمنها القومي بالمحافظة على حدودها في ظل التهديدات الناتجة عن الدول الغربية وإسرائيل بنقل التوتر الى مجال هذه الدول وأصبحت ايران هي من يهدد هذه الدول بشكل مباشر من خلال تواجدها في بؤر التوتر ومناطق نفوذها مثل العراق ومصالح الولايات المتحدة ودول الخليج. لقد ربطت إيران امنها بأمن المنطقة ككل باعتبارها الدولة القائدة، وهي تنطلق من قناعة مفادها أن الواجد العسكري ولعب دور أمني في اشد بؤر التوتر في منطقة الشرق الأوسط لتشبيك المنطقة وربط مصيرها ببعضه والضغط على الدلو الغربية وحتى دول الإقليم المعادية لها.[3]

إن الاتهام الرئيسي الذي نوجهه الولايات المتحدة الامريكية لإيران أنها تهدد أمن المنطقة وهناك اجماع قوي على أن إيران العدو الأكبر، لا يخفى على أحد أن التدخل العسكري الإيراني في الملف السوري اطال الحرب ودفع بالصراع الى قالب طائفي لن تفلت البلاد من تداعياته في العقود المقبلة، كما غيرت طهران معاناة الشعب اليمني من خلال دعم جماعة الحوثيين مما جعل اليمن مسرحًا لأسوأ كارثة إنسانية في تاريخ البشرية وفقًا لشهادة الأمم المتحدة.[4]

يأتي سعي السعودية لتطوير برنامجها الصاروخي محليا أو من خلال الاعتماد على الخبرات والتكنولوجيا الأجنبية في سياق مواكبة تطوير إيران حزمة متقدمة من الصواريخ بعيدة المدى التي تعتبرها الرياض تهديدا لأمنها

---

[1] حمادة عائشة، "الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط واشكالية الامن الإقليمي"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019/2018)، ص 32.

[2] المرجع نفسه، ص ص 36 – 62.

[3] المرجع نفسه، ص66.

[4] و.ب، " أذرع إيران الثلاث للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط"، DWعربية، (2018/07/24)، في: https://www.dw.com/ar/ ، 2022/06/01، 11:29.

الإقليمي، ومحاولة إيرانية لاحتكار النفوذ في منطقة الخليج ودول جوار السعودية، وكشفت المخابرات الغربية أن المملكة العربية السعودية تستورد أنواعًا مختلفة من الصواريخ الصينية منذ سنوات عديدة لكن بكين أصبحت مؤخرًا شريكًا في برنامج الصواريخ السعودي من خلال المساهمة في البنية التحتية للبرنامج[1]. واليوم المملكة العربية السعودية مليئة بأحدث الأسلحة في العالم حيث أن التدفق المستمر للأسلحة (بشكل رئيسي من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة) جعلها أكبر مستورد للأسلحة في العالم، بين عامي 2016 و 2020 تلقت البلاد 11٪ من واردات الأسلحة العالمية، سواء كانت في حالة حرب أو في سلام يبدو أن رد الرياض المفضل على أي تحد جيوسياسي هو موجة تسوق عسكرية، وفي المقابل بلغ إجمالي واردات إيران من الأسلحة خلال نفس الفترة 0.3٪ من الإجمالي العالمي، بين عامي 2015 و 2020 تذبذب الإنفاق العسكري السعودي السنوي بين أربعة وثمانية أضعاف الإنفاق العسكري الإيراني.[2]

[1] إحسان الفقيه، " شراكات سعودية بعيداً عن واشنطن لمواجهة تهديدات إيران"، **الاناضول** (2022/01/11)، في: https://www.aa.com.tr/ar/ ، 2022/06/01، 15:27.

[2] سجاد صفائي، " السعودية تُصَعِّدُ سِباقَ التَسَلُّحِ في الشرق الأوسط"، **أسواق العرب** (2022)، في: https://www.asswak-alarab.com/archives/26189 ، 2022/06/01، 15:33.

المبحث الثاني: التكلفة التنموية للإنفاق على التسلح في الدول العربية

باعتبار أن الانفاق على التسلح هو التكلفة المالية التي يتكبدها البلد عن نشاطه العسكري لأجل تحقيق القوة العسكرية التي تعد اهم رموز الدولة، ورغم أنه حاجة أساسية لكل دول العالم باختلافها، غير أن الافراط في التسلح له انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدولة ويحول دون تحقيق التنمية. غير أنه مع امتداد مفهوم الامن الى الابعاد والاجتماعية والسياسية الذي أصبح اهم بعد في السياسات الأمنية تميل الدول الى تفضيل البعد التنموي على البعد العسكري في تحقيق امنها واستقرارها الامر الذي اثار بدوره موضوع الانفاق على التسلح قيد البحث. تعتبر البلدان العربية أكثر الدول إنفاقا على التسلح خاصة في الفترة محل الدراسة، لأسباب داخلية وخارجية تطرقنا اليها في المبحث الأول، بصرف النظر عن الأسباب المؤدية الى هذا الانفاق الكبير على التسلح الا انه ينعكس على التنمية. سوف يتم في هذا المبحث دراسة التكلفة التنموية للإنفاق على التسلح في الدول العربي وفق المطالب التالية:

- المطلب الأول: التكلفة الاقتصادية.
- المطلب الثاني: عبء المديونية الخارجية.
- المطلب الثالث: تكلفة التنمية البشرية.

المطلب الأول: التكلفة الاقتصادية

يقاس العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري بعدة طرق منها:[1]

ـ يُقاس الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومعرفة آثاره في القطاع المدني، ثم تحديد تأثيره على عدد من المتغيرات الاقتصادية مثل الاستثمار والاستهلاك وطبيعة تخصيص الموارد.

ـ نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام وهو المقياس الأكثر استخداماً كونه يعكس مصالح وأفضليات متخذي القرار فكلما كانت الدولة في ظروف اقتصادية جيدة زادت مخصصات الأمن والدفاع.

ـ نسبة الواردات العسكرية من إجمالي الواردات.[2]

---

[1] نضال شاكر جودة، "أثر الانفاق العسكري على المسار التنموي في العراق للمدة 1990-2016"، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، السنة الثامنة عشر، العدد 65، 2020، ص32.

[2] علي محمد، مرجع سابق، ص98.

ـ نسبة الإنفاق العسكري إلى الدخل القومي: يعتبر مقياس الدخل القومي من المقاييس المهمة لأنه يعطي صورة حقيقية عن الموارد التي تحتفظ بها الدولة، حيث يعتبر مقياساً حقيقياً للموارد الاقتصادية ويستخدم كمقياس بديلا عن الناتج القومي الإجمالي.[1]

ـ الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الموازنة العامة: يوضح هذا النوع من القياس درجة أهمية القطاع العسكري مقارنة بباقي وظائف الإدارة العامة.

ـ مقدار نصيب الفرد من الإنفاق العسكري: من خلال هذا المقياس يمكن توضيح ما يحصل عليه الفرد من الإنفاق العسكري والمتمثل في استهلاك الفرد من حصة الدفاع والتي تتمثل بحماية الأفراد والتي ليس بالإمكان تجزئتها وتُحسب بالحسابات النقدية.[2]

يُعتبر هذا النوع من الإنفاق مثالاً على نوع الإنفاق العام غير المنتج أي أنه يؤدي فقط إلى تأثيرات سلبية على حجم الناتج القومي، ويؤدي الإنفاق على التسلح إلى تحول جزء من الموارد المادية والبشرية المتاحة للجماعة من الاستخدام المدني إلى الاستخدام العسكري، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج بسبب انخفاض العرض بعد أن استوعب الإنفاق العسكري جزءاً منه مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات وانخفاض طلب المستهلك عليها، تم تنظيم المدرسة الكلاسيكية للقطاع العسكري كقطاع غير منتج ولا يمكن قياس الخدمة الدفاعية التي تقدمها للمجتمع لتحديد درجة الكفاءة في تخصيص الموارد بدقة حيث يعتبر الدفاع منفعة عامة يتطلب توفيرها التضحية بإنتاج سلعة أخرى، مما يعني أن ما يتم تخصيصه للمؤسسات العسكرية من الموارد والقدرات سيتم بالضرورة أخذها من الموارد المتاحة للإنتاج والاستهلاك في القطاع الأهلي.[3]

يتم تمويل الإنفاق العسكري بثلاث طرق: من خلال فرض الضرائب، وتحويل الموارد الاقتصادية المخصصة لقطاعات لصالح القطاع العسكري، عن طريق خلق عجز في الموازنة. تؤدي طرق تمويل الإنفاق العسكري هذه إلى انخفاض المدخرات الوطنية لأدنى مستوياتها، بسبب انخفاض دخل الأفراد، فانخفاض الادخار الوطني، يقلل من نسبة الاستثمار المستقبلي، وهذا يدلي بآثاره السلبية على الاقتصاد الوطني.[4]

هناك ارتباط وثيق بين الإنفاق على التسلح والتضخم وهي ظاهرة تؤدي إلى اضطراب اقتصادي كبير، الإنفاق على التسلح في معناه هو الإنفاق التضخمي الذي يخلق ضغوطًا تضخمية كبيرة بالنسبة للقوة الشرائية الناتجة عن دفع الأجور والرواتب في قطاع أمن الدولة لا يتم تعويضها بنسبة مماثلة في الزيادة في الإنتاج اللازمة لتلبية هذه القوة

[1] فؤاد عصفور، مرجع سابق، ص16.
[2] محمود كداوي، مرجع سابق، ص42.
[3] فرجاني، مرجع سابق، ص23.
[4] احمد زيادة، مرجع سابق، ص90.

الشرائية، وبالتالي فإن هذه الآثار التضخمية سيكون لها آثار سلبية على الإنتاج والادخار والاستثمار، ثم على النمو، خاصة في البلدان النامية التي تعاني من ضيق حجم السوق وجمود نظام الإنتاج.[1]

نمط التمويل الداخلي لعمليات الإنفاق على التسلح هو أحد الأسباب المباشرة للتضخم داخل اقتصاديات الدول، وتمويل الإنفاق العسكري المتزايد من خلال خلق عجز في الموازنة هو واحد من أكثر الطرق ضرراً لما تسببه من تضخم عام، لأن هذه الطريقة تؤدي إلى زيادة حجم القاعدة النقدية في الاقتصاد الوطني، على الرغم من أن هذه العملية مصحوبة بزيادة في الكميات المعروضة من السلع والخدمات هذا سوف يؤدي إلى التضخم.[2]

تتحدد العلاقة بين الإنفاق على التسلح والتضخم من خلال كيفية تمويل الزيادة في النفقات العسكرية،

من ناحية أخرى فإن الزيادة في الإنفاق العسكري يكون مصحوبا بتضخم يسود الاقتصاد، فجزء من الزيادة في النفقات العسكرية تكون على شكل دخل إضافي لأفراد القوات المسلحة، مما يعني زيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات، سواء كانت هذه الزيادة مدفوعة بالإنتاج الحقيقي في اقتصاد يتمتع بوفرة اقتصادية، أو من خلال اقتصاد لديه موارد اقتصادية معطلة[3].

إن عملية التضخم ليست سوى محفز للزيادة في مستوى نمو الاقتصاد الوطني، وهذا ما وجده الباحث الاقتصادي "بينويت" Benoit في دراسة أجراها عام 1978 على بعض دول العالم الثالث، أن زيادة الإنفاق العسكري في اقتصاد به موارد اقتصادية عاطلة، سيؤدي إلى زيادة في التضخم وارتفاع الأسعار مما سيؤدي إلى استغلال الموارد المعطلة في اتجاه احداث نمو اقتصادي حقيقي، إذا لم يقترن ارتفاع الطلب بإنتاج حقيقي أو استغلال للموارد المعطلة، فإن التضخم الناتج عن زيادة الإنفاق العسكري سيلحق ضرراً جسيما بالاقتصاد الوطني، حيث تتسبب في خلل في هيكل توزيع الدخل للأفراد، خاصة ذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى حقيقة أن ارتفاع الأسعار يضر بالقدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق العالمية.[4]

---

[1] فرجاني، مرجع سابق ص26.

[2] احمد زيادة، مرجع سابق، ص94.

[3] عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز: **الانفاق العسكري في الوطن العربي 1990_1970**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1993)، ص11.

[4] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: عبء المديونية الخارجية

المديونية الخارجية هي اتفاق بين حكومة أو إحدى مؤسساتها ومصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع التزام المدين بسداد هذه الموارد والفائدة المستحقة عليها في موعد نهائي يتم الاتفاق عليه في وقت عقد القرض. [1] يمثل الدين نسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية ويمثل استنزافًا للموارد المالية التي كان من الممكن تخصيصها للادخار والتوسع الاقتصادي. كما أن ارتفاع خدمة الديون الخارجية الذي شهدته الدول العربية في السنوات الأخيرة يشكل عبئا على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية.[2]

إن تأثير الإنفاق العسكري يعتمد على ميزان المدفوعات وما إذا كانت الدولة تنتج أسلحة أم لا وما إذا كانت تتلقى مساعدات عسكرية أم لا، وبالتالي فإن استيراد الأسلحة في معظم الدول النامية سيكون بمثابة العبء الثقيل على الاقتصاد من خلال استخدام النقد الأجنبي وسيكون من الصعب تجنب العجز التجاري. كما يعتبر الإنفاق العسكري متغيرًا مهمًا في تفسير زيادة الدين الخارجي في عدد من الدول النامية بسبب الاقتراض الخارجي لتمويل الإنفاق العسكري، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التضخم الناتج عن زيادة المعروض النقدي (الإصدار النقدي الجديد) كحاجة ملحة لتمويل العجز الناتج عن زيادة النفقات العسكرية، وهكذا فإن أنماط عجز التمويل مرتبطة باختلالات الاقتصاد الكلي المتمثلة في طباعة النقود مع التضخم باستخدام الاحتياطي الأجنبي مع بداية أزمات الصرف والاقتراض الخارجي مع ازمة الديون الخارجية. يمكن أن يؤثر الدين أيضًا على سعر الفائدة الذي قد يؤثر على الاستثمار.[3]

تتميز المؤسسة العسكرية بكثافة استيراد الأسلحة الحديثة، إذا تم تمويل هذه الواردات من الدخل المخصص للصادرات فسيؤدي ذلك إلى تقليص فجوة الموارد وربما تم استخدام الموارد التي تم استيعابها بشكل أفضل في قطاعات أخرى. إذا تم تمويل الواردات عن طريق الاقتراض الخارجي، فسيؤدي ذلك إلى زيادة المديونية في الخارج.[4]

دول العالم الثالث المثقلة بالديون بما فيها الدول العربية تتعرض لـــ "مؤامرة مالية دولية" بعد انجرارها إلى ديون مفرطة وتأخذ هذه المؤامرة شكلاً خطيراً يتمثل في احتلال المستثمرين الأجانب للأصول الإنتاجية الاستراتيجية التي بنتها هذه الدول من خلال جهودها التنموية المضنية على مدى عقود، بطريقة تعيد السيطرة الأجنبية بعد أن وصلت أزمة الديون إلى مستوى حرج وبعد عدم سداد خدماتها، ظهر اتجاه بين الدائنين يدعو إلى مبادلة الديون الخارجية

---

[1] عزيزي حليمة، جعفري فوزية، "إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية: حالة الجزائر 2000_2016"، (مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية ادرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017)، ص08.

[2] المصطفى ولد سيد محمد، "الآثار السياسية والاقتصادية للديون العربية"، **الجزيرة نت**، 2004، https://www.aljazeera.net/2004/10/03 10 ماي 2022، 16:12.

[3] علي داود، فاضل رسن، قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019»، **مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 17، العدد الثاني، 2021، ص83.

[4] الفارس، مرجع سابق، ص240.

بأصول منتجة معينة في البلدان المدينة، مثل مبادلة الديون بحقوق الملكية في الشركات العامة في هذه البلدان وهو توجه يؤسس رؤيته لمشكلة الديون في هذه الدول على أنها مشكلة إفلاس وليس نقص السيولة.[1]

أثار الديون الخارجية متغيرة حتى لو اختلفت من دولة إلى أخرى يمكن تفسير الآثار المختلفة الناتجة عن هذه الديون من خلال طبيعة الديون نفسها وشروط السداد، وكذلك من خلال إدارة الديون من قبل الدولة، ولكن القاعدة العامة هي أن الديون تتجاوز حدود الدولة، لا تستطيع السيطرة والتراكم مع مصالحها، فتناوب كل النقاط وتصبح المؤثرات سلبية لتزيد من أعباء ديون الدولة.[2]

الجدول رقم (02): تطور اجمالي حجم الديون الخارجية للدول العربية المقترضة (2000_2016)

السنوات	اجمالي حجم الديون الخراجية
2000	128.695.6
2001	128.103.6
2002	138.211.5
2003	147.693.6
2004	151.084.3
2005	149.237.3
2006	137.562
2007	152.988
2008	157.009
2009	163.199
2010	173.010
2011	173.774
2012	181.261.7
2013	200.731.5
2014	200.762.1
2015	207.122.2
2016	232.334.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

[1] سيد محمد، مرجع سابق.

[2] احمد عزت محمود المتولي وآخرون، "المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي"، **المركز الديمقراطي العربي** (2021)، في: https://democraticac.de/ 8 ماي 2022، 19:40.

ويمكن ملاحظة تطور الديون الخارجية للدول العربية المقترضة للفترة الزمنية الممتدة من 2000 الى 2016 وذلك بالاعتماد على التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (05): تطور الديون الخارجية للدول العربية المقترضة (2000-2016).

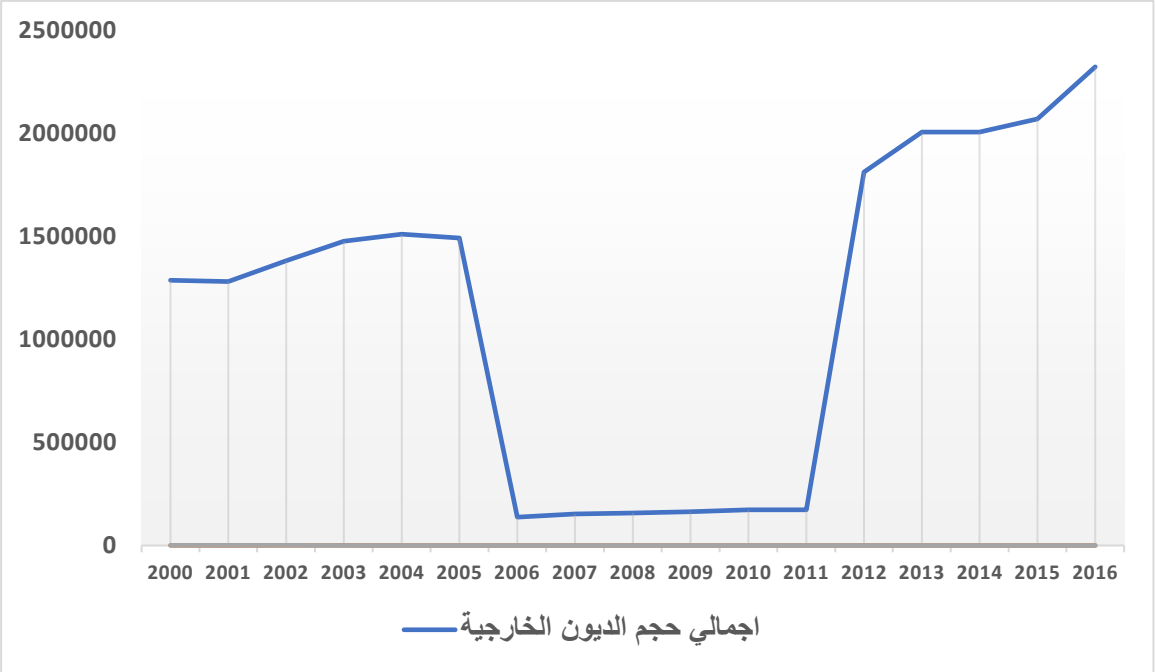

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

إن حجم الديون الخارجية للدول العربية المقترضة في عام 2000 بلغ 128.695.6 مليون دولار ، لينخفض في عام 2001 لتبلغ 128.103.6 مليون دولار ، وعلى الرغم من هذا الانخفاض بسيطا ، إلا أنه أنعكس بصورة ايجابية على مؤشرات قياس عبء المديونية ، ليرتفع خلال عام 2002 ، ويأتي هذا الارتفاع بعد الانخفاض التدريجي في إجمالي دين الدول العربية المقترضة ويستمر في الارتفاع ليبلغ 151.084.3 مليون دولار في عام 2004 ، يأتي ذلك في وقت يشهد فيه الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية مقيما بالدولار أمريكي ازديادا في قيمته ، ثم ينخفض حجم الديون الخارجية للدول العربية المقترضة في عام 2005 ليبلغ 149.237.3 مليون دولار ثم ليرتفع في عام 2007 بعد أن تراجع في عام 2005 و 2006 فقد ارتفع من 137.562 مليون دولار في عام 2006 إلى 152.988 مليون دولار في عام 2007 وقد تأثر الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة سلبا في عام 2007 بعدة عوامل أهمها انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى ، ويستمر في الارتفاع إلى

عام 2016 ليبلغ 232.334.0 مليون دولار ، ويعود هذا الارتفاع في هذه المديونية إلى زيادة اعتماد عدة دول على الاقتراض الخارجي في ظل استمرار المصاعب في أوضاعها المالية.

من أهم الآثار السلبية للديون الخارجية أنها تزيد من حدة التدخل الأجنبي في هذه الدول وتؤثر سلبا على حرية اتخاذ القرار السياسي وتعرضها لمزيد من الضغوط وخطر تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل انها تتجاوز الى تعريض حرية صانع القرار السياسي الى مزيد من الضغوطات.[1] ففي البحرين مثلاً كشفت تقارير اقتصادية عن ارتفاع الدين العام بنسبة 10% نهاية شهير نوفمبر الماضي، مقارنة بنفس الشهر من العام السابق 2020. وقالت صحيفة "الوطن" المحلية لدولة البحرين إن الدين العام صعد إلى 14.41 مليار دينار (37 مليار$) بنهاية نوفمبر 2021. في وقت أرجع خبراء اقتصاديون هذا الارتفاع إلى حجم الإنفاق العسكري الكبير في البحرين. وأشارت إلى أن ذلك يأتي مقارنة بقرابة 13 مليار دينار (34 مليار$) عن الشهر نفسه من عام 2020. ويشير هؤلاء المحللون إلى أن غالبية نفقات الحكومة تُخصّص للصرف على مرتبات ومصاريف عسكرية والإعانات الاجتماعية التي تعتبر أبوابًا للإنفاق على نحوٍ غير إنتاجي ولا تسهم في تحسين القدرة المالية للدولة، فيما النفقات الاستثمارية فلا تتعدى نحو 9% فقط من الإنفاق العام وهو ما يفسر النتائج غير الإيجابية لحالة الديون في الدولة الصغيرة. كما يشير هؤلاء المحللون إلى أن غالبية نفقات الحكومة تُخصّص للصرف على مرتبات ومصاريف عسكرية والإعانات الاجتماعية التي تعتبر أبوابًا للإنفاق على نحوٍ غير إنتاجي ولا تسهم في تحسين القدرة المالية للدولة، فيما النفقات الاستثمارية فلا تتعدى نحو 9% فقط من الإنفاق العام وهو ما يفسر النتائج غير الإيجابية لحالة الديون في الدولة الصغيرة.[2]

بينما بلغت ديون مصر الخارجية مستوى مرتفعاً قياسياً وصل إلى 92.64 مليار دولار أميركي في حزيران/يونيو 2018، أي بزيادة 17 في المئة في غضون عامٍ واحد، لتبلغ نسبتها 36.8 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. يُضاف إلى ذلك ارتفاع الديون الداخلية التي بلغت 3.4 تريليونات جنيه مصري (190 مليار دولار) في أواخر العام 2017، أي بزيادة 12 في المئة بالمقارنة مع العام السابق. غير أن جذور أزمة الديون تكمن في إدارة الجيش للاقتصاد السياسي المصري. لقد حصلت المؤسسات العسكرية على المساعدات من دول الخليج، واستدانت مبالغ طائلة من المؤسسات الخارجية لتوسيع بصمتها التجارية. واشتمل ذلك على استثمارات واسعة في مشاريع ضخمة غير منتجة، أبرزها قناة السويس الجديدة التي بلغت كلفة بنائها 8 مليارات دولار، والعاصمة الإدارية التي يُتوقَّع أن تصل كلفتها إلى 300 مليار دولار، كذلك أنفق الجيش مبالغ كبيرة على واردات الأسلحة التي ازدادت

---

[1] احمد عزت محمود المتولى وآخرون، " المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي"، **المركز الديمقراطي العربي** (2021/09/08)، في: www.democraticac.de ، 2022/06/01، 16:45.

[2] "الانفاق العسكري يُرهق الدين الحكومي في البحرين"، **اليمن نت** (2022/01/02)، في: www.theyemen.net ، 2022/06/01، 16:57.

بنسبة 215 في المئة في 2013-2017 بالمقارنة مع 2008-2012، ما يجعل مصر ثالث أكبر دولة مستوردِة للأسلحة في العالم بعد الهند والسعودية.[1]

المطلب الثالث: تكلفة التنمية البشرية

كثيراً ما بررت البلدان العربية الإنفاق العسكري المرتفع على أساس أنه يوفر رادعًا فعالاً ضد التدخل، ويكسبها الاحترام في الساحة الدولية. وكانت تشير أيضًا إلى أن الصناعة العسكرية مصدر هام للعمالة وللنواتج التكنولوجية من أجل الصناعة المدنية. لكن تقرير التنمية البشرية للعام 1994 أشار إلى "أن البلدان التي تنفق القليل على الدفاع والكثير على التنمية البشرية كانت أكثر نجاحًا في الدفاع عن سيادتها الوطنية من تلك التي تنفق بإفراط على التسلح"، وأن "الإنفاق على التسلح يقوض الأمن البشري، أي أنه يلتهم الموارد الثمينة التي كان يمكن استخدامها في أغراض التنمية البشرية. كما جاء في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، أن الأموال التي تم إنفاقها على الأسلحة كان يمكن أن توضع في استخدامات أفضل بكثير، فلو تمّ تحويل جزء ضئيل من الموارد المخصصة لبناء القدرة العسكرية في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، لكنا عشنا في عالم تقل فيه المشاكل الاجتماعية والبيئية والحروب المدمرة.[2]

التنمية البشرية جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة والتعليم هو أحد أهم مكونات هذا التطور، لا يمكن تحقيق التنمية الحقيقية إلا من خلال وجود طبقة متعلمة تواكب التطور العلمي والمعرفي وتقود عملية التنمية الشاملة للمجتمعات، والنجاح في تحقيق هذا الهدف يتطلب امتلاك المعرفة وتحقيقا لهذه الغاية يجب على الحكومات أن تستثمر في تأهيل العاملين في مجال المعرفة، أي تخصيص الميزانية اللازمة والبيئة المناسبة لتطوير أنظمة التعليم وتنمية المهارات. إن الدولة الحديثة هي التي تمول المؤسسات التعليمية وتشجعها على تغيير المناهج كلما دعت الحاجة لذلك، وهي التي تدعو هذه المؤسسات التعليمية إلى تغيير أهدافها من المؤسسات التي تدرس برامج محددة إلى المؤسسات التي تعلم الطلاب كيفية الدراسة والتفكير والتجديد، مما يتيح لهم فهم واستيعاب كافة التطورات. يشكل الإنفاق المفرط للأغراض العسكرية عقبة خطيرة أمام تحقيق هذه الأهداف بالإضافة إلى حقيقة أن عمليات التسلح الضخمة في الدول النامية تشكل استنزافًا كبيرًا لموارد هذه الدول لأنها تنطوي على تحويل أموال طائلة نحو أغراض

---

[1] ماجد مندور، "السيسي وأزمة الديون"، صدى **Sada**، (2018/11/20)، في:
https://carnegieendowment.org/sada ، 2022/06/01، 17:06.

[2] محمد دياب، "جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية"، **الدفاع الوطني اللبناني** (2011)، في:
https://www.lebarmy.gov.ib/ar/content 04 ماي 2022، 18:49.

غير منتجة، ونقل الكثير من أفضل الكوادر البشرية وأصحاب الكفاءات والشرائح الأكثر حيوية وتعليميا في المجتمع الى قطاع غير منتج.[1]

يُقاس تطور الدولة بمستوى التطور الذي تحققه لمواردها بفروعها المختلفة ولكن أهم تطور تحققه الدولة هو تنمية الموارد البشرية لأن الإنسان هو المكون الأساسي للدولة و يتحملون مسؤولية تطوير وتنمية باقي الموارد، بالإضافة إلى ذلك فإن الدول التي تدخل في دوائر الصراع وسباق التسلح والأزمات الداخلية غالبًا ما تعاني من انخفاض في قدرتها على تحقيق تنمية جيدة لمواردها المختلفة بما في ذلك الموارد البشرية، حيث تتراجع فيها نسبة التعليم ومستواه وكذلك الصحة، وبما أن الدول التي تشكل خريطة الشرق الأوسط تعاني من أزمات مع جيرانها وهذه المعاناة دفعتهم إلى زيادة إنفاقهم العسكري الأمر الذي أدى إلى تشكيل عبء اقتصادي على هذه الدول وفي ظل الموارد المحدودة لها نجد أن إنفاقها العسكري يتم على حساب قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة والتي بدورها تعيق تطور هذه البلدان بمرور الوقت، مما يجعلها عرضة لابتزاز معظم البلدان المتقدمة مهما كان شكل هذا الابتزاز العسكري والسياسي والتكنولوجي والاقتصادي.[2]

والأخطر من ذلك كله تدمير رأس المال البشري نتيجة الحروب والصراعات وفي بعض الأحيان تدمير ذلك الرأسمال الكامن في أجيال من البشر مما يشكل عقبة كبيرة أمام تقدم البشرية، وباختصار فإن التسلح يمثل استنزافًا كبيرًا لموارد المجتمعات لأنه يؤدي إلى تحويل موارد هائلة لأغراض غير منتجة، ويزيد من تفاقم أزمة الديون الخارجية في البلدان النامية والتي تظل عبئًا ثقيلًا على الأجيال الحالية والمقبلة، وهنا تتجسد العواقب المدمرة لزيادة الإنفاق العسكري وسباق التسلح بينما تعاني غالبية الدول (خاصة البلدان النامية) من أزمات اقتصادية وتطور غير متوازن ونقص هائل في القدرات المادية اللازمة للتعامل مع المشاكل والتحديات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية بشكل عام.[3]

تعد فرص العمل أحد أهم آثار الانفاق على التسلح، الى جانب زيادة القوات يخلق الإنفاق العسكري بنيةً تحتيةً جديرةً بالملاحظة لتدعيم الخدمة الفعلية للأفراد العسكريين. وتظهر بعض الأعمال الخاصة نتيجة الإنفاق العسكري أيضًا، وتتسع الدائرة من الأعمال المتعلقة بتصنيع الأسلحة وحتى المطاعم بجانب القواعد العسكرية، يشير أنصار اقتصاد السوق الحر إلى أن المبالغ المخصصة للإنفاق العسكري في الميزانية العامة تقلل فرص عمل القطاع الخاص بما يساوي أو يزيد عن فرص العمل التي يخلقها القطاع العسكري، وذلك بسبب الضرائب اللازمة لتمويل

---

[1] المرجع نفسه.

[2] عبد الرحمن تيشوري، "عسكرة الاقتصاد بين الانفاق العسكري والانفاق التنموي"، **مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط** (2022)، في: https://www.beirutme.com/?p=15760 3ماي 2022، 19:13.

[3] دياب، مرجع سابق.

الإنفاق العسكري. ويتعلق الأمر بمدى ضرورة أن يكون الجيش قويًا بالنسبة لك، فإن كنت تراه ضروريًا، يجب أن تتقبل فكرة التضحية ببعض الوظائف في القطاع الخاص لتحقيق هذه الغاية.[1]

ترتبط البطالة ارتباطا وثيقا بالأمن والتنمية، يؤثر عدم الاستقرار وانعدام الأمن تأثيراً سلبياً على عدد العمال وبالتالي على ظهور عقبات وقيود أمام عملية التنمية. أكدت دراسات عديدة وجود علاقة سببية بين الأمن والبطالة. وعند غياب الأمن ترتفع معدلات البطالة والعكس صحيح مع ارتفاعها، وتؤدي البطالة لسبب أو لآخر إلى انعدام الأمن، غياب الأمن يستدعي تخصيص نفقات عسكرية كبيرة لضمان مقومات الاستقرار، لا تقتصر هذه النفقات على الاعتبارات الأمنية بل تتجاوز الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إن ضيق حجم السوق وتراجع معدلات نمو القطاعين العام والخاص يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة ونتيجة لذلك تلجأ الدول إلى زيادة الإنفاق العسكري لتوظيف القوى العاملة والعمل المتاح وزيادة حجم الطلب للموارد العسكرية.[2]

تعد مؤشرات الصحة والتعليم من أهم المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالتنمية البشرية، يعتبر الوضع الصحي مؤشرا كبيرا للتنمية البشرية ويرتبط بعلاقة قوية بين الدخل والحد من الفقر، بالإضافة إلى حقيقة أن التنمية لا يمكن أن تتحقق في معظم البلدان وخاصة في البلدان النامية دون وجود فئة متعلمة، إن نجاح وتحقيق هذه الأهداف المتعلقة بعملية التنمية يتطلب درجة عالية من التعليم والمعرفة، والتعليم سبب رئيسي لتنمية الموارد البشرية وتظهر علاقة واضحة وقوية بين التعليم ومستوى الدخل على صعيد الفرد والمجتمع، إن ارتفاع معدل الإنفاق على التسلح نسبة للإنفاق العام والمغالاة الواضحة في العديد في موازنات العديد من الدول في قطاعي الأمن والدفاع يقابله تناقص نسب المخصصات للخدمات الاجتماعية ولا سيما الصحة والتعليم، هذا التفاوت في مخصصات الميزانية بين مخصصات الدفاع ومخصصات الخدمات الاجتماعية سيؤدي إلى نقص الخدمات اللازمة وانتشار الأمراض والأوبئة وتدهور الأوضاع الصحية وتدني مستويات التعليم بالإضافة إلى نسبة مئوية معدلات التسرب المرتفعة خاصة بالنظر إلى الإيرادات الحكومية المحدودة.[3]

---

[1] كميت الخطيب، "كيف يؤثر الانفاق العسكري على الاقتصاد؟"، **أنا أصدق العلم** (2021)، في: https://www.ibelieveinsci.com 06 ماي 2022، 17:46.

[2] شاكر جودة، مرجع سابق، ص35.

[3] المرجع نفسه، ص 35_36.

خلاصة الفصل الأول

البلدان العربية التي تقع ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا هي من اعلى بلدان العالم في الانفاق على التسلح حيث تعتبر المملكة العربية السعودية المنفق الرئيسي في الشرق الأوسط، وهي في زيادة مستمرة طيلة فترة الدراسة حيث مكنت أسعار النفط الدول العربية المصدرة للنفط من تمويل مشترياتها من الأسلحة وتراجعه يدفعها الى خفض الانفاق العسكري.

يعتبر الارتفاع في النفقات العسكرية للدول العربية هو نتيجة واضحة للتوتر السياسي في المنطقة والصراعات المسلحة الداخلية، إضافة الى ان الجيوش في بعض الدول العربية تلعب دوراً سياسيا واجتماعيا وشهدت بعض الأقطار العربية موجة من الانقلابات العسكرية إضافة الى اشكال مختلفة من التدخلات العسكرية في رسم صنع القرار السياسي للدولة.

كما انه اتجهت بعض الدول العربية الى توحيد جهود جديدة لتطوير القواعد الوطنية التكنولوجية والصناعات العسكرية بدافع التحرر من الاعتماد الاقتصادي على النفط وأيضا التحرر من الاعتماد المكثف على الاستيراد الخارجي للأسلحة. ويمكن القول إجمالاً إن المنطقة العربية وبخاصة بعض دول الخليج تستترف مواردها الاقتصادية في إنفاق عسكري يتسم بالإفراط، واختصارا فإن التنمية في المنطقة العربية تتعرض لجور شديد من تضخم الإنفاق العسكري.

تندرج الجزائر ضمن قائمة الدول الافريقية الأكثر إنفاقا في الفترة محل الدراسة، وسوف نتطرق في الفصل التالي الى التطور التاريخي للإنفاق على التسلح في الجزائر وتبيان الأسباب التب أدت الى ارتفاعه وانعكاسه على التنمية في البل

الفصل الثاني:

مدى تأثير الإنفاق على التسلح على التنمية في الجزائر

لقد أدى الارتفاع المستمر في النفقات العسكرية في الجزائر في الفترة محل الدراسة إلى جدل كبير حول هذه النفقات وانعكاسها على التنمية في الجزائر، باعتبار أن هذا التزايد سيكون حتما على حساب القطاعات الأخرى وتعطيل المسار التنموي بشكل عام، حيث أن الجزائر تندرج ضمن قائمة الدول الإفريقية الأكثر إنفاقا للعديد من الأسباب. من خلال هذا الفصل سوف ندرس مسار تطور الانفاق على التسلح في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، وسوف نتطرق أيضا الى حجم ميزانية التسلح في الموازنة العامة للدولة الجزائرية، وتبيان اهم المتغيرات المفسرة لحجم الانفاق على التسلح في الجزائر والتكلفة التنموية له.

المبحث الأول: واقع الانفاق على التسلح في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

وقبل البدء في سرد توجه الإنفاق العسكري في الجزائر، لابد من الإشارة إلى أن معظم أراء الباحثين في الشأن العسكري بالجزائر، تشير إلى أن تقديرات الإنفاق العسكري في الجزائر غير واضحة ويكتفيها الكثير من الغموض، وأن الإنفاق العسكري الحقيقي كان أكثر بكثير مما تذكره الحكومة الجزائرية في تقاريرها، بحيث أن الأرقام المعلنة التي تشير إلى الأموال المخصصة لوزارة الدفاع في الجريدة الرسمية في إطار ميزانية التسيير، في حين لا تتم الإشارة إلى الأموال المخصصة لقطاع الدفاع التي تأتي في إطار ميزانية التجهيز والتي يعبر فيها عن ميزانية الإنفاق على التسلح وهذا بدعوى السرية وحماية الأمن القومي للدولة.[1]

المطلب الأول: تطور الانفاق على التسلح

شرعت الجزائر في تكوين جيش بعد الاستقلال بغية الدفاع عن أمن وسيادة الدولة، ونظرا للإمكانيات القليلة التي كانت بحوزة الجيش الوطني الشعبي، حيث تجسدت في بعض الأسلحة الخفيفة التي ورثتها عن جيش التحرير الوطني، ومنذ 1962 باشرت في التسليح من الإتحاد السوفياتي نظرا لتبنيها النهج الاشتراكي آنذاك، ما أدى إلى تعميق التقارب في صفقات التسليح التي عقدتها الجزائر مع السوفيات حيث يعد هذا الأخير الممول الرئيس في العتاد العسكري، خلال حقبة التسعينات رأت الدولة الجزائرية ضرورة تحديث أسلحة الجيش الوطني، إلا أن الارهاب

[1] علي، مرجع سابق، ص62.

الذي عانت منه الدولة الجزائرية عطل عملية التحديث إلى حين انتهائه، حيث شرعت الجزائر في تطوير أسلحة الجيش الوطني عن طريق القيام بشراء أسلحة متطورة وأكثر دقة وتقنية مركزة في اقتنائها على القوات الجوية والبحرية التي أصبحت هاتان القوتان تلعبان دورا حاسما في ميدان الحروب الحديثة، خاصة أن القدرة على تدمير الأهداف العسكرية والاقتصادية على مساحات واسعة من اليابسة بالرغم من أن استيراد الأسلحة يمثل مبدأ ثقيلا على الميزانية المالية، تحاول الدولة الموازنة بين هدف نجاح إستراتيجية التحديث وبأقل تكلفة ممكنة عن طريق تشجيع الإنتاج المحلي للأسلحة، انطلاقا من المصانع والمؤسسات التي يملكها الجيش الوطني الشعبي كمؤسسة صناعة الطائرات وهي طائرة فرناس 142 وذلك سنة 2002، بالرغم من أنها محدودة المهام إذ هي موجهة للتدريب القاعدي والمراقبة، كما فتحت المؤسسة الباب للتعاون الأجنبي مع خبراء دوليين للعمل من أجل الحصول على الاعتماد لتصنيع القطع التي تتميز بها المؤسسة وذلك لرفع مستوى التصنيع ودخول غمار المنافسة الإقليمية والدولية، أيضا في مجال القوات البحرية توجد مؤسسة البناء والتصليح البحري بالمرسى الكبير المختصة بإنتاج قوارب مراقبة ودوريات مختلفة الأصناف، إضافة إلى السعي في تطوير شركة العربات الصناعية الواقعة بالرويبة إذ كانت هذه الشركة منذ سنوات عديدة و لحد الآن تزود الجيش الوطني الشعبي بالعربات العسكرية، و لذلك قرر تطوير و تنويع إنتاجها عن طريق التعاون مع هيئات عسكرية للبحث و التطوير.[1]

تشير التقارير الصادرة عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام خلال الفترة الزمنية 2001_2015 الى أن الجزائر من بين أكثر دول العالم من حيث الانفاق العسكري وتحتل المراتب الأولى ليس فقط على الصعيد الافريقي وانما على الصعيد العالمي، حيث في سنة 2015 احتلت المرتبة 22 عالميا من حيث ميزانيات الدفاع والمرتبة 11 عالميا من حيث شراء العتاد العسكري.[2]

وفقا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام فإن الجزائر والمغرب هما بالفعل المستوردان الرئيسيان للأسلحة في القارة الافريقية، كانت الجزائر سابع أكبر مستورد للأسلحة التقليدية في العالم بين عامي 2012 و2017، وخلال نفس الفترة شكلت الواردات الجزائرية من المعدات العسكرية 3.7 من الصادرات على المستوى العالمي.[3] استحوذت شمال إفريقيا على 74 في المائة من واردات الأسلحة الأفريقية من 2015الى 2019. وشكلت الجزائر وحدها 79 % من واردات الأسلحة من شمال إفريقيا. حيث ارتفعت واردات الجزائر من الأسلحة بنسبة

---

[1] أسماء حداد، "الدفاع الوطني الجزائري: الواقع والرهانات الإستراتيجية"، **المركز الديمقراطي العربي**، (2017)، في: https://democraticac.de 15 ماي 2022، 17:20.

[2] علي، مرجع سابق ص56.

[3] Maria Camello, « Exportations D'armes Au Maghreb : Quelle Conformité avec la Position commune ? », *Groupe de recherche et d'information sur la paix sécurité, (*2018), in : https://grip.org ,15 mai 2022, 18 :16.

71 %في الفترة الممتدة من 2010 الى 2014، مما يجعلها أفضل سادس أكبر مستورد للأسلحة في العالم في الفترة 2015. حدثت الزيادة في سياق التوترات الجزائرية الطويلة الأمد مع المغرب، والمخاوف بشأن النزاعات في مالي وليبيا المجاورتين، ظلت روسيا أكبر مورد للأسلحة الجزائر من 2015الى 2019، تمثل 67 في المائة من واردات الأسلحة الجزائرية، تليها الصين (13 %) وألمانيا (11 %).[1]

بين عامي 2006 و2010 ارتفع الانفاق العسكري الجزائري من 3.4 مليار دولار الى 5.3 مليار دولار، انطلاقا من سنة 2016 عرف الانفاق على التسلح في الجزائر انخفاضا طفيفا حيث بلغ 9.9 مليارات عام 2017 و9.5 في 2018، وسرعان ما عاد للارتفاع عام 2019 ليصل الى 10.3 مليار دولار. حتى عام 2020، تصدرت الجارتان قائمة الدول التي تنفق أكثر على الأسلحة في القارة الافريقية، فبحسب التقرير الأخير، "اتجاهات الانفاق العسكري العالمي، 2020"، الصادر عن معهد ستوكهولم للسلام، بلغ الانفاق العسكري الجزائري 9.7 مليار دولار بانخفاض قدره 3.4% مقارنة بعام 2019، "لكنه ظل الى حد بعيد أكبر منفق في شمال افريقيا وافريقيا ككل"، حيث كان لانخفاض أسعار النفط بداية من عام 2014 وما بعده من انخفاض في عائدات النفط الجزائرية تأثير ملحوظ على الانفاق العسكري الجزائري بحلول نهاية عام 2016، خلال الفترة 2017-2020 انخفض الانفاق الجزائري كل عام باستثناء عام 2019، فعندما انخفض الانفاق العام بنسبة 5.3 %،[2] افردت الجزائر ميزانية بلغت 9.1 مليار دولار لشراء العتاد العسكري والأسلحة في عام 2021.[3]

زادت الجزائر من انفاقها العسكري بشكل شبه مستمر لمدة عقدين من الزمن لكن الزيادة بنسبة 44 في المائة في عام 2011، والتي تضمنت زيادة في منتصف العام بنسبة 22 في المائة في ميزانية الدفاع، كان تسارعا حادا من هذا الاتجاه ومن المرجح أن تترك الجزائر بأحد أعلى الأعباء العسكرية في افريقيا، كانت الزيادات في الجزائر مدفوعة في السنوات الأخيرة بارتفاع عائدات النفط، حيث استحوذ النفط والغاز على 70 في المائة من الإيرادات العامة في عام 2013، منذ عام 2008 لم يتوقف هذا الانفاق العسكري.[4]

---

[1] PIETER DWEZEMAN and outhers, « Trends in international arms transfers,2019", *SIPRI fact sheet,* (2020), P07.

[2] مصطفى جالي، "التسلح الجزائري المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة"، مركز الجزيرة للدراسات (2021/09/07)، في: https://studies.aljazeera.net ، 05/13 / 2022، 16:55.

[3] حسن الاشرف، "الى أين ينتهي سباق التسلح بين المغرب والجزائر"، اندبندت عربية، (2022)، في: https://independentarabia.com ,2022/05/13، 17:08.

[4] OLAWAL ISMAIL and SAM PERLO-FREEMAN, « military expenditure in Africa", in: groupe of authors, *SIPRI year book*, (Stockholm: Stockholm international peace research institute, 2011), p p 158-168.

واصلت الجزائر زيادة نفقاتها العسكرية خلال عام 2012 بنسبة 5.2 في المائة بالقيمة الحقيقية، خلال الفترة 2003 زاد انفاقها بنسبة 189 في المائة، وترتبط الزيادة ببرنامج رئيسي مستمر لشراء الأسلحة والوضع الأمني غير المستقر في منطقة الساحل، مما دفع الحكومة الجزائرية الى تعزيز حدودها مع ليبيا ومالي، تم ارسال المزيد من القوات الى الحدود الجنوبية للجزائر في عام 2012 وزادت الحكومة عدد نقاط التفتيش التي تهدف الى تعقب تجار المخدرات وتجار الأسلحة والجماعات المسلحة[1].

استحوذت الجزائر على 55 في المائة من الانفاق العسكري في شمال افريقيا و27 في المائة من الانفاق العسكري الافريقي في عام 2016، بين عامي 2015 و2016 زادت الجزائر نفقاتها العسكرية بنسبة 2.3 في المائة، وهو مستوى زيادة اقل بكثير من أي سنة أخرى منذ عام 2007، جاء هذا التباطؤ في النمو في وقت كان لأسعار النفط المنخفضة تأثير كبير على المالية العامة للجزائر.[2]

يشكل الانفاق العسكري الجزائري نحو نصف الانفاق العسكري لشمال افريقيا ونحو ربع الانفاق العسكري الافريقي، ومع ذلك انخفض إنفاق الجزائر العسكري بنسبة 5.2 بالمئة ووصل إلى 1.10 مليار دولار في عام 2017 تلك كانت المرة الأولى التي انخفض فيها الانفاق العسكري منذ عام 2003، يمكن عزو انخفاض الإنفاق في عام 2017 الى تدني أسعار النفط وإلى استمرار تراجع العائدات الحكومية الجزائرية من استخراج المواد الهيدروكربونية، وهو ما أبقى عجز الموازنة مرتفعا واسترف ّ المدخرات الوطنية الجزائرية (التي انخفضت من 43 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 6.4 بالمئة وحسب في عام 2016) والاحتياطيات الدولية، فزاد الاقتراض المحلي زيادة كبيرة ودفع إلى تقليص الإنفاق العام (الذي ّ تدني إلى 8.5 بالمئة في عام 2016.[3]

[1] FREEMAN and others, op cit, p06.

[2] Nan tian and others, « Global developments in military expenditure", in: Groupe of authors, *SIPRI year book,* (Stockholm: Stockholm international peace reserch institute, 2016), p329.

[3] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي 2018، مرجع سابق، ص202.

المطلب الثاني: حجم ميزانية التسلح في الميزانية العامة للدولة

أما بالنسبة لميزانية التسلح في الجزائر فقد بلغت سنة 2011 نحو 7.8 مليار دولار، ويشير تقرير معهد البحث في السلام السويدي أن الجزائر تدخل في قائمة العشرين دولة الأولى في استيراد الأسلحة في العالم، أين تحتل الجزائر المرتبة السادسة بإنفاق وصل إلى 9 مليار دولار سنة 2013، حيث تضاعف حجم الإنفاق العسكري بنسبة تفوق 277 مليار دولار. كما بلغت ميزانية وزارة الدفاع الوطني الجزائري سنة 2014 مبلغ 955.926.000.000 دج، أما عام 2015 بلغت 1.047.926.000.000 دج. في حين في عام 2016 بلغ حجم إنفاق ميزانية الدفاع 1118.29 مليار دج.[1]

أثر انخفاض أسعار النفط على الجزائر في العام 2015 وتقلصت عائدات النفط بمقدار النصف بين 2007 و2017، وقد اختارت البلاد تمويل عجز مالي كبير من الاحتياطات المتراكمة لكن هذا لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة. في العام 2017 احتلت القوات المسلحة الجزائرية المرتبة الثانية من حيث الحجم في افريقيا بعد القوات المسلحة المصرية. ارتفع انفاقها العسكري بسرعة من 8 الى أكثر من 15 في المئة من لجمالي الانفاق الحكومي بين عامي 2008 و2017، نظرا الى أن النفقات الحكومية الاجمالية ارتفعت أيضا من 35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2006 الى ما يقرب 42 في المئة في عام 2015، وهو ضعف المستوى المسجل في العام 2008.[2]

وحسب تقرير لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي؛ استوردت الجزائر في الفترة ما بين عامي 2012 و2016، ما قيمته 6 مليار دولار من الأسلحة. وحسب هذا المعهد المتخصص في سوق السلاح العالمي فإن الجزائر استوردت ما قيمته 46% من مجمل الصادرات الإفريقية في الخمس سنوات الماضية، أي حوالي 6 مليارات دولار، محتلة بذلك المركز الخامس عالميا. كما حافظت موازنة الدفاع في الجزائر على مستواها خلال السنوات الأخيرة وقدرت بـــ 11 مليار دولار خلال 2017، حيث لم تتأثر بتراجع موارد البلاد النفطية إلى النصف منذ ثلاث سنوات. واحتل الجيش الجزائري المركز الثاني إفريقيا (بعد الجيش المصري) في ترتيب أقوى جيوش العالم في سنة 2016.[3]

---

[1] حداد، مرجع سابق.

[2] إسحاق ديوان، "القوات المسلحة في السلطة والاقتصاد"، **مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط**، (2020)، في: https://carnegie-mec.org ، 15 ماي 2022، 18:35.

[3] احمد عزيز، "3 أسباب تدفع الجزائر لشراء نحو نصف الأسلحة المستوردة في افريقيا"، **وكالة الأناضول** (2017)، في: https://www.aa.com.tr/ar/ ،15 ماي 2022، 17:06

الجدول رقم (03): حجم الانفاق العسكري في الجزائر (2010_2021)

السنوات	الانفاق العسكري (دينار جزائري)	الانفاق العسكري (مليار دولار)	نسبته من الانفاق الحكومي	نسبته من الناتج المحلي (GDP)
2010	421,726,569,000	5214,96	10,8	3,5
2011	516,638,000,000	7463.48	10,2	4,3
2012	723,123,173,000	7853.77	13,4	4,5
2013	825,800,800,000	8483.35	13,7	4,8
2014	955,926,000,000	9770,03	13,7	5,5
2015	1,047,926,000,000	10221,28	15,3	6,3
2016	1,118,297,000,000	10251,79	15,4	6,4
2017	1,118,297,000,000	9708,95	14,5	5,9
2018	1,118,297,000,000	9311,35	15,9	5,5
2019	1,230,000,000,000	10045,37	17,4	6
2020	1,230,330,000,000	9708,28	15,2	6,7
2021	1,230,000,000,000	9115,81	//	5,6

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: _ موازنة الدفاع فيا لجريدة الرسمية الجزائري.

_ قاعدة بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.[1]

_ // بيانات غير متوفرة.

بصرف النظر عن زيادة الانفاق على التسلح يؤكد الضابط المتقاعد محمد شفيق مصباح أن الجيش دخل في سباق جديد من التحديث والتطوير منذ توليه مهمة الحفاظ على بقاء الدلولة في بداية العشرية السوداء، وبذلك يعتبر مؤسسة هامة في مسيرة بناء الديمقراطية. [2]

[1] https://milex.sipri.org/sipri

[2] بودح سارة، "الاستراتيجية الجزائرية في الانفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة 2010-2014"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2015/2014)، ص23.

كما أن الجيش الجزائري جاء في المرتبة الثانية افريقيا والثالثة عربيا بعد كل من السعودية ومصر، وجاء تصنيف موقع "غلوبال فاير باور" للجيش الجزائري في هذه المرتبة وفق ما يلي:[1]

- تقدر ميزانية الجيش الجزائري بما يزيد عن 13.9 مليار دولار.
- يتكون اجمالي عدد قوات الجيش الجزائري551 طائرة حربية بينها 102 مقاتلة وطائرة اعتراضية وكذا 22 طائرة هجومية بالإضافة الى 268 مروحية.
- كما يمتلك الجيش الجزائري طائرات التدريب وطائرات المهام الخاصة.
- وفيما يخص القوات البرية يمتلك الجيش الجزائري أزيد من 2000 دبابة و7 آلاف مدفعا ذاتي الحركة و369 مدفعا ميدانيا وأيضا 300 راجمة صواريخ.
- في حين يتألف الاسطول البحري للجيش الجزائري من 201 قطعة بحرية بينها 8 غواصات و8 فرقاطات.
- كما يتكون الاسطول البحري الجزائري من سفن الدورية كاسحات الألغام البحرية.

الجدول رقم (04): قائمة القوات العسكرية الجزائرية 2021

	التصنيف	التعداد	النسب المئوية	الترتيب عالميا
القوى العاملة	القوى العاملة العسكرية	20916812	48.0%	31/142
	القوى الصالحة للخدمة العسكرية	17,779,290	40.8%	27/142
	السكان اللذين يصلون لسن التجنيد سنويا	520.000	//	31/142
	مجموع الافراد العسكريين (تقديريا - بالألف)	465	1.1%	31/142
	القوى العاملة العسكرية النشطة(بالألف)	130	0.3%	30/142
	الموظفون الاحتياطيون(بالألف)	135	0.3%	20/142
	القوات شبه العسكرية (بالألف)	200	0.5%	12/142
القوات الجوية	اجمالي معدات القوة الجوية	551	//	21/142
	اجمالي اسطول الطائرات	102	//	21/142
	القوة المخصصة للطائرات الهجومية	22	4.0%	21/142
	قوة اسطول النقل (طائرات النقل)	58	10.5%	11/142
	قوة اسطول طائرات المدربون	21	//	31/142

[1] م. فيصل، "تعرف على ما يمتلكه الجيش الجزائري الـ 3 عربيا و27 عالميا"، **النهار** (2021/05/26)، في: https://ennaharonline.com 14 ماي 2022، 16:33.

	قوة طائرات المهمات الخاصة	9	1.6%	23/142
	اسطول الناقلات	5	0.9%	10/142
	طائرات هليكوبتر	268	48.6%	14/142
	قوة طائرات هليكوبتر الهجومية	42	//	13/142
القوة البرية	الدبابات	2196	//	14/142
	عدد المركبات المصفحة	6461	//	16/142
	مدفعية ذاتية المدفع	545	//	15/142
	سحب المدفعية	450	//	27/142
	أجهزة عرض الصواريخ	334	//	17/142
القوة بحرية	حاملات الطائرات	0	//	140/142
	حاملات طائرات هليكوبتر	0	//	140/142
	المدمرات	0	//	140/142
	الفرقاطات	8	//	12/142
	الكورفيت	6	//	10/142
	الغواصات	8	//	15/142
	سفن الدورية	25	//	34/142
	حرب الألغام	0	//	140/142

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات https://globalfirepower.com
www.algerie-eco.com
// معلومات غير متوفرة

كشف تقرير صادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي أن الجزائر استوردت 52% من واردات الأسلحة الافريقية بين 2013-2017، مشيرا الى أن أكبر موردي الأسلحة للجزائر هما الصين وروسيا، اللتان زادت صادراتهما للجزائر بنسبة 3.7% بين 2013 و2017، وذكر التقرير أن الجزائر احتلت المرتبة السابعة بين أكبر الدول المستوردة للسلاح في العالم بعد الهند والسعودية ومصر والامارات والصين وأستراليا. أما الدول التي تستورد الجزائر منها أسلحتها فنجد روسيا والصين وألمانيا على التوالي، كما تؤكد الأرقام أن الجزائر استوردت 59% من أسلحتها من روسيا خلال الفترة بين 2013و2017. وتعد الجزائر ثالث أكبر مستورد للأسلحة الصينية خلال الفترة 2013و2017 بمعدل% 10، كما تعد الجزائر أكبر زبون لإيطاليا خلال الفترة نفسها بنسبة 9.9%.[1]

[1] المرجع نفسه.

الجدول رقم (06): المشتريات العسكرية للجزائر من خارج الولايات المتحدة (بالدولار الأمريكي).

Figure 20: Select Military Sales to North African States from Non-U.S. Sources
(In current US dollars)

Country Recipient	Country Supplier	Order Date	Expected First Delivery	Weapon System/ Equipment	Contract Value
Algeria	Russia	2006	-	300 T-90S MBTs (potential delay in delivery due to order suspension)	$1 billion
Algeria	Russia	2006	-	250 T-72 MBT upgrades (potential delay in delivery due to order suspension)	$200 million
Algeria	Russia	2006	-	400 BMP-2 IFV upgrades (potential delay in delivery due to order suspension)	$200 million
Algeria	Russia	2006	-	8 S-300PMU-2 batteries (potential delay in delivery due to order suspension)	$1 billion
Algeria	Russia	2006	-	24 Tunguska-M1 (SA-19) AD guided missile systems (potential delay in delivery due to order suspension)	$500 million
Algeria	Russia	2006	-	216 Kornet-E (AT-14) ATGM systems (potential delay in delivery due to order suspension)	$50 million
Algeria	Russia	2006	-	Metis-M1 (AT-13) ATGM systems (potential delay in delivery due to order suspension)	$50 million
Algeria	Russia	2006	2010	28 SU-30 MKA ground attack fighters	$1.5 billion
Algeria	Russia	2006	2009	16 YAK-130 trainers and simulators	$200 million
Algeria	Russia	-	2010	38 Pantsyr S1 air defense systems	$500 million
Algeria	France	2008	2009	21 FPB 98 fast patrol craft	$200 million
Algeria	United Kingdom	2009	2010	100 AW101 Merlin/AW139 helicopters	$5 billion

Source: Anthony H. Cordesman and others, "The north African military balance: Force Developments and Regional Challenges", *center for strategic and international studies*,2010,

وفق تقرير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام "سيبري" لعام 2017، احتلت الجزائر صدارة الدول المستوردة للسلاح في إفريقيا خلال السنوات الـــ 4 الماضية، حيث تحتكر 52 بالمئة من واردات إفريقيا للأسلحة في الفترة ما بين 2013 و2017"، وأشار إلى أن شركاء هذه التجارة مع الجزائر هم روسيا والصين وألمانيا وإيطاليا على الترتيب. ورغم أن التقرير أشار إلى انخفاض واردات الدول الإفريقية الـــ 54 من الأسلحة خلال نفس الفترة بنسبة 22 %، إلا أنه أشار لاحتلال الجزائر المرتبة السابعة عالميا في قائمة أكثر الدول المستوردة للأسلحة. وتجاوز حجم الإنفاق العسكري الجزائري بين 2013 و2016 ما قيمته 30 مليار دولار. وأشار تقرير نفس المعهد عن الفترة بين 2016 و2020 إلى أن واردات الجزائر من الأسلحة ارتفعت بنسبة 64 %. وتوضح بيانات التقرير أن روسيا حافظت على صدارة مزودي الجزائر بالأسلحة، من خلال الصفقات التي وقّعت بينهما في الفترة من 2013 إلى 2017، حيث عقدت مع موسكو صفقات تمثل 59 %من مبيعات أسلحتها، وهو ما يجعلها تحافظ على مكانتها في السوق الجزائرية للعام الـــ 24 على التوالي. كما كشف التقرير عن أن الجزائر جاءت في المرتبة الثالثة ضمن أكبر المستوردين للأسلحة الصينية خلال السنوات الأربع الماضية بنسبة وصلت إلى 10 %. وفيما لم يكشف التقرير عن حجم تجارة السلاح الجزائري مع ألمانيا، فإن تجارة السلاح بين إيطاليا والجزائر كانت أقل قليلا من نظيرتها مع الصين، حيث احتلت الجزائر المرتبة ذاتها بالنسبة لإيطاليا، التي أصبحت في السنوات الماضية من أكبر زبائنها عالمياً بنسبة 9.9 %.[1]

الجزائر وروسيا لديهما علاقات عسكرية وثيقة بالعودة إلى دعم الاتحاد السوفيتي لجبهة التحرير الوطني خلال حرب الاستقلال واصطفاف الدولة الجزائرية مع الاشتراكية خلال الحرب الباردة. الجزائر هي أكبر عميل لروسيا في إفريقيا لشراء الأسلحة، وثالثها في جميع أنحاء العالم. منذ 2014 زودت روسيا الجزائر بـــ 66٪ من أسلحتها كما تتعاون اقتصاديا في مجال المحروقات.[2] وتمتلك 6 غواصات روسية الصنع، بالإضافة إلى اقتنائها نظام الدفاع الجوي الصاروخي "س 400"، وكذا دبابات وطائرات ومروحيات هجومية وأنظمة رادارات روسية تشكل ركيزة القوات المسلحة الجزائرية. ويعزو الخبراء الأمنيون أسباب تركيز الجيش الجزائري في ترسانته العسكرية على السلاح الروسي إلى "الرفض الأمريكي ومماطلتها في تزويد الجزائر بأنظمة عسكرية"، وقررت الجزائر في 2010 الاستغناء عن أكثر من 50 % من طلبات الأسلحة التي تقدمت بها منذ عدة سنوات للولايات المتحدة. [3]

---

[1] "الجهود الامريكية لاحتواء الجزائر"، **صحيفة الاستقلال** (2022)، ص 04-14.

[3] «ALGERIA CONFLICTINSIGHT»، *Institute For Peace And Security Studies*, Addis Ababa University, Vol 01, (2020)، P13.

[3] يونس بورنان، "الجزائر وروسيا.. "أولوية" دبلوماسية وعسكرية "تدعمها" أسلحة الردع"، العين **الإخبارية – الجزائر** (2021)، في: https://al-ain.com ، 2022/06/18، 10:50.

المبحث الثاني: المتغيرات المفسرة لحجم الانفاق على التسلح في الجزائر

يعرف المتغير بأنه كل خاصية لها قيمتان فأكثر وبتعريف أكثر وضوحاً يمكننا القول بأن المتغيرات عبارة عن مشاهد يمكن أن تأخذ قيماً كمية أو نوعية وأن هذه القيم متغيرة وليست ثابتة، ويعبر البعض عن المتغير بالعنصر أو العامل، وقد تتصف المشاهد الخاصة بالمتغير بالاستمرار أو بالاتصال وقد تكون صفة المتغير منفصلة وقد يأخذ المتغير قيمتين فقط كالنوع وقد يكون للمتغير أكثر من قيمتين.

سوف ندرس في هذا المبحث الانفاق على التسلح في الجزائر انطلاقاً من ثلاث متغيرات أساسية وهي:

- المتغير الأمني وذلك من خلال تحديد التهديدات الأمنية الداخلية التي تتعرض لها الجزائر والاستراتيجيات الأمنية التي تنتهجها بهدف التقليل أو القضاء على أثر كل من التهديدات التي تعيق بناء سلم شامل وتنمية مستدامة كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، والإرهاب، وتجارة المخدرات ... الخ
- والمتغير الجيوسياسي الذي من خلاله سنقوم بتحديد الموقع الاستراتيجي الهام الذي تحتله الجزائر، وبموجب موقعها الجيوسياسي فرضت عليها جملة من التحديات الأمنية ومن خلال هذا المتغير سوف نقوم بتحديد السياسة الأمنية التي اتبعتها في مواجهة هذه التحديات مع الاخذ بعين الاعتبار التهديدات الأمنية التي منطقة الساحل وانعدام الاستقرار في الدول المجاورة الذي قد ينعكس سلبا على الامن في الجزائر. وأخيرا المتغير السياسي.

المطلب الأول: المتغير الأمني

الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الذي سمح لها بالانفتاح على الساحل الافريقي لا يمكن أن تتجاهل هذا الامتداد الحيوي في بناء أمنها القومي، خاصة ما تشهده هذه المنطقة مؤخرا من تهديدات جديدة وتنامي أخرى قديمة على غرار أزمة فشل الدولة والنزاعات الاثنية (أزمة الطوارق) والتدخل العسكري في كل من ليبيا وشمال مالي (فوضى انتشار السلاح)، بالإضافة الى تحالف الشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة مما ساهم في تعقيد القضية الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، الامر الذي ألزم دول الجوار والمحيطة بالمنطقة وعلى رأسها الجزائر التدخل والمعالجة الاستباقية لمشاكل المنطقة ومواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.[1]

يعتمد ضمان أمن واستقرار الجزائر على محورين رئيسيين أولهما أمني يعتمد على انتشار الوحدات العسكرية وقوات الأمن المدعومة بكافة الوسائل والتجهيزات اللازمة لتأمين الحدود مع دول الجوار ومنع أي تسلل للعناصر

[1] قصار الليل جلال، لقريعي هشام، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن الجزائري"، **مجلة الاقتصاد والقانون**، العدد 02، 2018، ص229.

الإرهابية ونقل الأسلحة، والمحور الثاني يتمثل في "استخدام الدبلوماسية" واعتماد الوساطة التي تتبعها الجزائر للتوفيق بين وجهات النظر بين أطراف النزاع وتحقيق المصالحة الوطنية في هذه البلدان والتنسيق والتعاون معها في مجال مكافحة الإرهاب مع التأكيد على تبادل المعلومات فيما يواصل الجيش مهامه العملياتية.[1]

تشير اغلب الدراسات والتقارير على أنه ثمة عاملين كانا السببين الرئيسين في زيادة الانفاق على التسلح في الجزائر وهما محاربة الإرهاب وإصلاح القوات المسلحة، حيث أن الجزائر قامت بتكريس موارد مالية وبشرية كبيرة من أجل محاربة الإرهاب على المستوى الداخلي الذي أدى بحياة ما يزيد عن 100 ألف شخص وقام بتدمير قطاعات بأكملها من المجتمع الجزائري، وتسبب بنزوح ما يزيد عن 5% من السكان من مواطنهم الاصلية وفقدان 7آلاف شخص.[2]

من بين أبرز التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل نجد تنظيم القاعدة وهو امتداد للجماعة السلفية للدعوة والقتال التي ظهرت في الجزائر في التسعينات وانضمت الى القاعدة في عام 2006 ليحمل فيما بعد تسمية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في 24 جانفي 2007، وحركة أنصار الدين التي أنشئت في نوفمبر 2011 في شمال مالي بهدف اقامة الدولة الاسلامية في المنطقة والتنظيم الآخر هو حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي أعلن عن تأسيسها في جانفي 2012 بقيادة الموريتاني حمادة ولد محمد خيرو وتعتمد في تمويل نشاطاتها كنظراتها على الاختطاف وتجارة المخدرات والسلاح.[3]

سعت الجزائر من خلال مجموعة من السياسات الأمنية المدرجة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب إلى تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما تعزيز القدرات الأمنية اللازمة في مواجهة الإرهاب؛ بما تتضمنه من أنظمة الإنذار المبكر، وثانيهما هو تجفيف منابع دعم وتمويل الإرهاب، وهو ما سعت الدولة لتنفيذه من خلال عدد من الإجراءات، حيث سعت الدولة الى تعزيز قدراتها الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب؛ من خلال الأدوات التالية:[4]

ـ رفع ميزانية الأمن والدفاع لتتجاوز حاجز الـ 20 مليار دولار سنويا، بعدما كانت لا تزيد عن 15 مليار دولار في 2013.

---

[1] لوازاني سهام، "التناول الإعلامي لحادثة تيقنتورين: دراسة وصفية تحليلية للمجلة الالكترونية الفرنسية Le nouvel observateur«، (مذكرة ماستر، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم، 2018/2017)، ص43.

[2] علي، مرجع سابق، ص 63.

[3] بن نافلة امينة، "الامن الوطني الجزائري بين التهديدات الأمنية الإقليمية وبناء الامن في منطقة الساحل والصحراء"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 10، 2018، ص ص 309-310.

[4] هاني الاعصر، " الاستراتيجية الوطنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب... محاولة للفهم والتقييم"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية** (الخميس 02 يونيو 2022)، في: https://acpss.ahram.org.eg، 2022/06/02، 22:08.

ـ زيادة القوة البشرية لأجهزة الأمن والجيش؛ ففي حين تجاوز عدد ضباط وأفراد الجيش حاجز 500 ألف فرد، وصل عدد عناصر الشرطة لنحو 210 ألف فرد؛ وهو ما يعني أن عدد العاملين بالشرطة زاد خلال السنوات الخمس الأخيرة بنسبة تتجاوز 100%.

ـ تحديث أجهزة التصنت والمراقبة والتي عززت من قدرة أجهزة الأمن الجزائرية في متابعة كافة التنظيمات الدينية والأشخاص المشتبه في تبنيهم أفكاراً متطرفة.

ـ إنشاء قاعدة بيانات محدثة خاصة بالإرهابيين الأجانب وذلك بالتعاون مع أجهزة استخبارات الدول الصديقة.

رفع كفاءة عناصر الشرطة والجيش العاملين في مجال مكافحة الإرهاب، عبر تنفيذ عدد من البرامج التدريبية الوطنية والمشتركة، فضلا عن تحديث منظومة التسليح المستخدمة في المجال ذاته، حيث أولت الجزائر اهتماماً واضحًا بأسلحة مكافحة الإرهاب على حساب الأسلحة والمعدات العسكرية الثقيلة.

إن الجيش الشعبي الوطني في مواجهته لظاهرة الارهاب في ظل العدو غير المتماثل الذي يعتمد على عمليات العصابات والعمليات النوعية كالاغتيالات واستهداف المؤسسات والمنشآت، كان بحاجة إلى التدريب والتدعيم بالأجهزة والمعدات اللازمة والمتطورة للقضاء على هذه الظاهرة لذلك تطلب الأمر تسريع وتيرة عملية التحديث، حيث يرى المراقبون أن استمرار الزيادة لميزانية الجيش يستهدف تلبية احتياجات المؤسسة العسكرية لتنفيذ استراتيجية تحديث وعصرنة واحترافية الجيش وتجهيزه بالتكنولوجيا الحديثة من أجل مواجهة التحديات المتعلقة المرتبطة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.[1]

تعد الجريمة المنظمة من أخطر النظم الإجرامية الحديثة التي لها انعكاس سلبي على أنها مشروع إجرامي قائم على أشخاص يوحدون صفوفهم من أجل القيام بالأنشطة الإجرامية على اساس دائم ومستمر. ويتسم هذا التنظيم بكونه ذو بناء هرمي، ويحكم هذا الكيان نظم ولوائح داخلية تضبط سير العمل يستخدم في سبيل تحقيق اهدافه، العزف والابتزاز والرشوة في افساد المسؤولين، وفي افساد اجهزة الحكم، او اجهزة ادارة العدالة بهدف تحقيق اقصى استفادة من القيام بنشاط إجرامي.[2]

بسبب الخطر العالمي الذي تمثله الجريمة المنظمة أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي عرفت هذه الجريمة في مادتها الثانية بأنها جماعه ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثالثة أشخاص فأكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ار تكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من اجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.[3]

---

[1] علي، مرجع سابق، ص63.

[2] شرابشة ليندة، "الامن الإقليمي والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية"، **الحوار المتوسطي**، المجلد العاشر، العدد 3، 2019، ص321.

[3] صهللو سارة، "الآليات الإجرائية لمكافحة الجريمة المنظمة"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم، 2019/2018)، ص ص 11-12.

كما عرفها الأستاذ الدكتور جون بول برود ور Brodeur JeanPaul ما يلي: إن الجريمة المنظمة أن مجرد التفكير بالقيام بها أو السعي إلى ارتكابها هي جريمة بحيث يمكننا ملاحظة الجريمة و ما تسببه و لو لم تكن مقترنة بالتنظيم و المعادلة التي تجمعنا في هذا الموضوع هو التفرقة بين الجريمة بصورتها العادية و الجريمة بصورتها المنظمة فالفرق يكمن في أن الجريمة العادية لا نعرف على أنها كذلك إلا عن طريق الملاحظة فقط أي نلاحظ نوعا من السلوكيات الإجرامية – إن استطعنا القول – عادية تدل على بساطة الفعل المرتكب، أما فيما يتعلق بالجريمة المنظمة فيتم التعرف عليها إلا بما لدينا من معلومات ومعارف عنها أو عن طريق السبل المتبعة من طرف أعضاءها مما يضفي التنظيم عليها مما يخرجها عن حيز الجريمة العادية.[1]

حرصا من المشرع الجزائري على التصدي لظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سارع الى تقنين قواعد خاصة لأنها تعتبر أخطر الجرائم في وقتنا الحاضر ذات خصائص متميزة وعديدة ابرزها جريمة تبييض الأموال والاتجار بالمخدرات والتهريب وكذلك جرائم الاتجار بالبشر وغيرها، كما أوضح بيان لوزارة الشؤون الخارجية الى أن الجزائر تسجل بارتياح تقرير كتابة الدولة الامريكية حول تطور مكافحة الارهاب في الجزائر الذي تضمن تقييم إيجابي للمجهودات المبذولة خلال سنة 2016 في مجال التطرف العنيف والإرهاب، وأشار التقرير أن الجزائر استمرت في خوض حملة مكافحة شرسة ضد الجماعات الإرهابية بالرغم من كونها غير عضوة في التحالف الدولي لمكافحة داعش.[2]

يبدو أن تهريب المخدرات هو من بين أخطر التهديدات للأمن الجزائري على حدودها الغربية حيث تعتبر الجزائر نقطة عبور لتجار المخدرات (القنب الهندي) القادمين بشكل رئيسي من المغرب الأقصى، مما يضر بالاقتصاد الوطني لأن تجارة المخدرات هي ثالث أكبر تجارة في العالم بعد النفط والسلاح، وهذا المكسب غير المشروع يؤدي إلى جرائم لتغطية هذا النشاط خاصة جريمة غسل الأموال لإخفاء مصادر الدخل غير المشروع، وخلال الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة تعمدت بعض المؤسسات المالية غسل الأموال من تجارة المخدرات التي كانت المصدر الرئيسي للسيولة حسب هذه المؤسسات.[3]

وتعتبر آثار معضلة الإرهاب والجريمة المنظمة بأنها ذات صبغة أمنية إقليمية مركبة الطابع ولها أثر مباشر وفوري (متبادل بين المعضلتين) على المنطقة الأمنية الحدودية لجنوب الجزائر، إقليميا أنعشت الازمات الداخلية في

---

[1] عدة بوهدة محمد الأمين، "الجريمة المنظمة: الأنماط والاتجاهات"، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019/2018)، ص16.

[2] حسيني وهيبة، سعيدات راضية، " الجريمة المنظمة وأثرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ادرار، 2019/2018)، ص47.

[3] رضا شوادرة، امينة زرداني، " هندسة أمن الحدود الجزائرية: من أجل استراتيجي شاملة في الفضاء الأفرومغاربي"، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد 04، العدد 03، 2020، ص 114.

كل من مالي والنيجر عمل النشاط الإرهابي في بلاد المغرب العربي من جديد وتحولت مالي اكثر فاكثر الى موقع أساسي مرتبط بالإرهاب في منطقة الساح، سواء من خلال تأمينها ملجأ للإرهابيين أو نقطة انطلاقهم أو معقل التدريب أو الوجهة النهائية لنشاطهم، مع تسليط الضوء على التوسع الأخير في النشاط الإرهابي تجاه تونس والمغرب، أما فيما يتعلق بالأثر الرجعي للمشكلة الأولى فهي تتمثل في تفاقم الجريمة المنظمة وإمكانية تحالفهما، ويبدو أن عدم الاستقرار في شمال مالي سمح للمهربين بالتحرك بحرية أكبر في بلد منخرط بالفعل في شبكات إقليمية وعالمية للاتجار بالمخدرات، الأسلحة والسلع والأشخاص، وهي مرتبطة بوجه خاص بالاتجار بالمهاجرين في ليبيا والجزائر والمغرب.[1]

في عام 2009 تولت الجزائر قيادة جيوش مالي والنيجر وموريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية في المنطقة حيث التقى القادة العسكريون للدول الأربع في مقر المنطقة العسكرية الجزائرية السادسة الواقعة في ولاية تمنراست، وتجدر الإشارة إلى أن مالي والنيجر وموريتانيا قد أدركت محدودية قدراتها العسكرية وطالبت الجزائر بتمويل وقيادة عمليات التمشيط العسكرية المركزة ضد تنظيم القاعدة الصحراوية بحلول سبتمبر وتولي مهمة نقل الإمدادات جواً والذخيرة والمعدات لإمداد جيوش الدول الثلاث، في حين أن مالي والنيجر وموريتانيا مجتمعة لا تنفق أكثر من 350 مليون دولار في هذه العمليات، فإن "عجز التسلح" هو أحد الأسباب الرئيسية لتأخير عملية التمشيط والتدخل في منطقة الساحل بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة في الصحراء الكبرى.[2]

إن انعدام الاستقرار الأمني في الحدود الجنوبية والشرقية الجزائرية عَمَّقَ من التهديد الإرهابي وباقي التهديدات اللانمطية مثل تهريب الأسلحة والمخدرات والإرهاب والهجرة غير الشرعية، والأخطر من ذلك هو اتحاد جماعات التهريب والجماعات الإرهابية، ووعيا" منها بأن الظاهرة لا يمكن مكافحتها بشكل منفرد كان لزاما على الجزائر أن تنتهج مقاربة متعددة الأطراف من خلال ترتيبات ثنائية بينها وبين ليبيا وتونس، حيث "تتعاون مع ليبيا في مجال إعادة بناء جهازها الأمني ورفض التعامل مع الميليشيات وتنسيق عمليات مع القوات التونسية على حدودها الشرقية في حين رفضت الجزائر أي مشاركة مع الميليشيات الليبية. وأدت التدخلات العسكرية إلى وجود دول فاشلة مجاورة للجزائر وتهدد امنها، هذا الهاجس الأمني دفع بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات لحماية حدودها وهو ما تطلب رفع ميزانية الدفاع والأمن إلى 20 مليار دولار للعام 2014 مقابل 15 مليار دولار في 2013 هذه الميزانية الضخمة الموجهة للدفاع وتحديث منظومة السلاح وإن كانت طبيعية بالنظر إلى التحديات الجديدة، وخروج الجزائر من حصار مفروض غير معلن تنظر إليها دول أخرى على أنها موجهة ضدها.[3]

---

[1] مرجع سابق، ص ص 116-117.

[2] بوحنية قوي، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي"، **مركز الجزيرة للدراسات** (2014/12/11)، في: www.studies.aljazeera.net ، 2022/06/05، 17:53.

[3] حكيم غريب، " من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية: التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب"، **فكرة**، (2016/11/30)، في: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis ، 2022/06/05، 18:07.

رفعت الحكومة الجزائرية ميزانية الجيش ووزارة الدفاع إلى 12 مليار دولار أميركي، بزيادة 10 في المائة مقارنة بميزانية عام 2012، والتي لم تتجاوز 9.7 مليارات دولار أميركي، وبزيادة 4.2 مليار دولار أمريكي مقارنة بميزانية عام 2011، التي بلغت 7.4 مليار دولار أمريكي. حيث أنها تهدف خلال سنة 2014 إلى "تنفيذ إجراءات نوعية لتطوير المؤسسة العسكرية وتجهيزها بأعلى التكنولوجيات الحديثة في العالم لمواجهة التحديات الأمنية المرتبطة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التي تهدد الجزائر ومنطقة المغرب العربي". تعليقًا على هذه الزيادة المتواصلة التي شهدتها موازنات المؤسسة العسكرية في السنوات الماضية، قال متابعون للوضع الجزائري إن الحكومة تسعى إلى تنفيذ البرنامج الذي أعلنه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة منذ عام 2000، والذي قال إنه يهدف إلى "تحويل الجيش الجزائري الى جيش احترافي قادر على مجابهة التحديات الامنية التي تشهدها المنطقة". ويذكر أن الميزانية العسكرية السنوية للجزائرية بقيت دون حد المليار الدولار لسنوات طويلة بسبب الحظر الدولي الذي فرض على بيع الأسلحة والمعدات العسكرية للجزائر منذ سنة 1992 وحتى سنة 1999 بسبب الانقلاب العسكري الذي شهدته في مطلع التسعينات.[1]

في إطار تطوير المؤسسة العسكرية، أبرمت السلطات الجزائرية مجموعة من الصفقات العسكرية الكبرى، من بينها صفقتان تقدران بقيمة 13 مليار دولار لشراء منظومات صاروخية ودبابات ومقاتلات وطائرات تدريب، وصفقات أخرى لشراء منظومة كاملة من التقنيات البحرية العسكرية والزوارق والسفن الحربية، ولتحديث الغواصات. كما عقدت الجزائر صفقات أخرى مع مؤسسات حكومية روسية لتزويد الجيش الجزائري بـــ 23 ألف عربة عسكرية. لعل جزءاً من الموازنة المخصصة للجيش، سيُوجّه لمعالجة آثار مرحلة مكافحة الإرهاب، بعد تسوية وضعية آلاف من جنود الجيش الاحتياط، الذين تم استدعاءهم خلال فترة التسعينيات إلى الخدمة العسكرية مجدداً لمكافحة الإرهاب، دون أن يتم تقديم منح مالية لهم. يُضاف في هذا السياق، قضية الجرحى، الذين أُصيبوا في عمليات مكافحة المجموعات المسلحة، وعائلات الجنود الذين قُتلوا خلال هذه العمليات، دون الاستفادة من التعويضات، وهو ما دفع الآلاف من جنود الاحتياط الذين تم تسريحهم من الجيش بعد الخدمة، إلى تنظيم احتجاجات واعتصامات قبالة مقر وزارة الدفاع في العاصمة الجزائرية، وأمام مقرات القيادات العسكرية الجهوية في مختلف المحافظات للمطالبة بتسوية وضعيتهم، واستعادة حقوقهم المادية.[2]

[1] يقين حسام الدين، " النفقات العسكرية الجزائرية إلى ازدياد"، **العربي الجديد** (2014/10/22)، في: https://www.alaraby.co.uk ، 2022/06/05 ، 20:01.

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: المتغير الجيوسياسي

تحظى الجزائر بموقع جغرافي متميز في شمال القارة الافريقية متوسطة بلدان المغرب العربي، وتتمتع بحدود مع كل دول المنطقة المغاربية، بالإضافة الى حدودها مع دولتين من دول الساحل الافريقي، وهي أكبر دول افريقيا مساحة (منذ جويلية 2011 عقب تقسيم السودان)، بمساحة تقدر بـــ 2.381.741 كم ^{2}، اما اجمالي طول شريطها الساحلي فيبلغ 1200 كم.[1]

تتميز الجزائر بحكم موقعها الجغرافي واتساع أراضيها بطول حدودها التي تتجاوز 7000 كلم، من الشرق تشترك في حدود 1010 كم مع تونس و982 مع ليبيا، من الغرب تشترك حدود 1739 كم مع المغرب و39 كم مع الصحراء الغربية، جنوبا تمتد حدود الجزائر مع النيجر 951 كم و1329 كم مع مالي و461 كم مع موريتانيا.[2]

نظرا للحدود البرية للجزائر التي تربطها بست دول وتجعل منها بوابة افريقيا وامتداد لأعماق القارة الافريقية ومنطقة الشرق الأوسط، فإن أمن الجزائر لا يمكن فصله عن هذه المنطقة الجغرافية والتي مفادها أن منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي تمثل العمق الاستراتيجي لهذا الامن.[3]

إن الموقع الجيواستراتيجي الذي تحتله الجزائر بما يشغله من مساحة شاسعة جعله محط انكشاف أمني ومعضلات أمنية حدودية يمكن تلخيصها فيما يلي:[4]

- الميدان المتوسطي والافريقي الذي تحتل الجزائر الجزء الأكبر منه هو ساحة منافسة استراتيجية عالمية.
- انعدام الأمن في دول الجوار الذي ازداد تعقيداً بعد التدخل الفرنسي في مالي وحلف شمال الأطلسي في ليبيا، وأصبحت الجزائر على مستوى حدودها أمام دول فاشلة شبيهة بفشل الصومال وأفغانستان، أما تونس التي تعاني من ثغرة أمنية بسبب المرحلة الانتقالية وزاد النشاط الإرهابي على مستوى حدوده مع الجزائر بسبب قلة خبرة جيشها الذي لم يعتاد على مثل هذه الظروف، إضافة إلى ضعف الأداء السياسي وضعف بناء الدولة في كل من النيجر ومالي.
- تزايد نشاط شبكات التهريب والاتجار غير المشروع والمخدرات والسلاح والاتجار بالبشر والهجرة السرية على طول الحدود الجزائرية، حيث شكل ذلك قلقا حقيقيا لقوات الأمن التي تمكنت في عام 2014 من ضبط أكثر من 20 طنا من المخدرات والكيف المعالج وأكثر من 192.200 لتراً من الوقود المهرب.

---

[1] امينة، مرجع سابق، ص303.

[2] لخضر موساوي، "الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والاعلام، جامعة دالي براهيم، 2010/2009)، ص33.

[3] علي، مرجع سابق، ص 64.

[4] المرجع نفسه، ص ص 65-66.

– انتشار العديد من الحركات والتنظيمات الإرهابية وتمددها وتزايد المنتسبين لها كداعش والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مما أدى إلى انتشار الأسس اللوجستية لشراء أسلحة منتشرة في ليبيا، وتشير التقديرات إلى وجود 21 مليون قطعة سلاح في جنوب ليبيا ونحو 7 آلاف إلى 43 ألف مقاتل مرتزق.

– صعوبة تأمين الأراضي الجزائرية بسبب اتساع المنطقة رغم تقسيمها إلى ست مناطق عسكرية كعملية تنظيمية لتسهيل العملية الأمنية، حيث لم يعد هذا التقسيم يستجيب للمتطلبات الأمنية في ظل تنامي التهديدات المتعددة والمتنوعة، وقد تجلى ذلك من خلال الهجوم الإرهابي على المنشأة النفطية في تقنتورين عام 2013 م عبر مسلحين عبر الحدود الليبية الجزائرية.

الشكل رقم (06): خريطة الجزائر الجيوسياسية

المصدر: www.aljazeera.net

إن الجزائر تحتل موقعا إستراتيجيا مهما جعلها من ناحية منطقة معرضة للعديد من التحديات والتهديدات الإقليمية والدولية ومن ناحية أخرى اعطتها مكانة الفاعل المهم في السياسات الإقليمية والدولية، وكلا الجانبين لهما

علاقة بإضعاف وتعزيز الأمن الوطني الجزائري.[1] ونظراً للتغيرات الأمنية والسياسية التي شهدتها الدول المجاورة خاصة دولة ليبيا ومالي من الأزمات المستعصية، عرضت الأمن الجزائري للمخاطر الذي انعكس سلباً على الاستقرار الأمني للدولة، ولمواجهة هذه التحديات يتوجب على الجزائر إعادة تشكيل وبلورة عقيدتها الأمنية الجديدة التي تمكنها من التأقلم مع التهديدات الجديدة واتخاذ في حسبانها جانبي الأمن الصلب والأمن الناعم.[2]

يبدأ تحديد الدائرة الأفريقية للأمن الجزائري بالصحراء التي تمثل العمق الاستراتيجي للجزائر والحدود الجنوبية للجزائر المرتبطة مباشرة بالساحل الأفريقي. الساحل هو ذلك الجزء من القارة الأفريقية الذي يشكل منطقة عبور بري من شمال إفريقيا (المغرب العربي) إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ويمتد على شكل حزام على مسافة 3862 كيلومتراً من المحيط الأطلسي في الغرب، إلى البحر الأحمر شرقاً، أي من داكار إلى جيبوتي عبر موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد والسودان، وتغطي مساحة 3.053.200 كم^2، غالبًا ما يتم توسيع الحزام الساحلي ليشمل بوركينا فاسو وجزر الرأس الأخضر والصومال وإثيوبيا وإريتريا وحتى نيجيريا وكوت ديفوار وغانا وغينيا وبنين وتوغو ، التي يحدها الساحل من الشمال. على الجانب الجنوبي الغربي، يتصل الساحل بدول غرب إفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي (غينيا وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار وغانا وتوغو وبنين ونيجيريا والكاميرون)، ويحدها من الجنوب الشرقي جمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى (أوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطية، كينيا، وتنزانيا)، أما الشرق فهو متصل بدول القرن الإفريقي (إبريتريا، إثيوبيا، الصومال، كينيا).[3]

يتضح من التحديد الجغرافي السابق أن منطقة الساحل والصحراء مرتبطة بأغلبية بؤر التوتر والقتال الأفريقية (الطوارق في مالي والنيجر، والصراعات العرقية في دارفور والصومال، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والاشتباكات العرقية والقبلية في تشاد، الحرب الأهلية في بوركينا فاسو، الصراعات الدينية الدموية بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا، الصراع الليبي التشادي على قطاع أوزو، الخلاف الحدودي بين نيجيريا والكاميرون حول شبه جزيرة باكازي وغيرها)، مما يؤثر سلبًا على أمنها وبالتالي أمن الجزائر. من منظور جيوسياسي لا تقتصر المنطقة الأمنية الجزائرية على الدول المجاورة لها فحسب ، بل تتعدى ذلك أيضًا لتشمل الدول المجاورة أيضًا، من هذا المنطلق فإن أي اضطرابات تحدث في دولة مجاورة لجيران الجزائر تصبح من الشواغل الأمنية الجزائرية ، وهذا التحليل يتأكد إذا علمنا أن ما يميز القارة الأفريقية هو الانتشار السريع للتهديد فيها ، الذي يتحول بسرعة من وطني إلى

[1] المرجع نفسه.

[2] زهيرة مزارة، "السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي في ظل التغيرات الإقليمية بين الثبات والتغير"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور الجلفة**، العدد السادس، 2017، ص253.

[3] حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2011/2010)، ص71.

إقليمي بسبب عدم القدرة على مواجهته محلياً في معظم الدول الساحلية – الصحراوية والأفريقية ، بالإضافة إلى المساحة الجغرافية الواسعة لدول الساحل وهشاشة حدودها وسيولتها.[1]

لقد أدرك صناع القرار في الجزائر حقيقة هذا الوضع، فنجد أن مكانة الدائرة الإفريقية تتعزز في إطار اهتمامات سياسة الجزائر الأمنية، وإن قام الاهتمام بهذه الدوائر على اعتبارات سياسية وايديولوجية في السابق (الانتماء الى العالم الثالث، مساندة حركات التحرر في افريقيا) فإن الاهتمام بها حاليا فرضته اعتبارات استراتيجية–أمنية متعلقة اساساً بالتهديدات والتحديات الأمنية الآتية من الصحراء وخارجها. ويتأكد هذا من خلال العمل الأمني العسكري العملياتي للجزائر المكرس في الحدود الجنوبية، إضافة الى الاهتمام الدبلوماسي الجزائري وعلى مستوى الخطابات الرسمية (خطابات رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، وزير الخارجية ورئيس أركان الجيش) حول مختلف القضايا الأمنية في منطقة الساحل والقارة الأفريقية بشكل عام.[2]

الشكل رقم (07): الوضع الأمني بالساحل الأفريقي

المصدر: www.aps.dz

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه، ص 72.

تعتبر مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية بكل المقاييس بسبب الاضطرابات المتنامية في دول الجوار المغاربي-الساحلي، وتأمين الحدود تبدو أنها معادلة بسيطة لأنها تقتضي وجود طرفين مقتدرين يتفقان على تأمين حدودهما المشتركة أي وجود دولتين تسعى كل منهما الى جعل حدودهما آمنة ومستقرة، وهنا تكمن المشكلة ذلك أن انهيار الدولة في ليبيا وجزئيا في مالي وإصرار المغرب على ضم الصحراء الغربية جعل حدود الجزائر مع هذه الدول منكشفة تماماً، وصارت منطقة عدم استقرار بالنظر الى تنامي التهديدات الدولتية وغير الدولتية، ففي السابق كانت العلاقات بين الدول السبب في المشكلات على الحدود سواء تعلق الامر بخلافات حول ترسيمها أو بتردي الأوضاع الأمنية جراء الصراعات المحلية، لكن اليوم التهديدات غير الدولتية هي سبب الاضطرابات على الحدود نتيجة ضعف الدولة أو غيابها فضلا عن التهديدات الدولتية التي مصدرها المغرب.[1]

هذه التهديدات والمعضلات الأمنية المتزايدة التي فرضتها البيئة الجغرافية أجبرت الجزائر على الاعتماد على زيادة الإنفاق العسكري من أجل تغطية نفقات وزارة الدفاع التي وضعت عدة استراتيجيات لمواجهة هذا الوضع الأمني المعقد منها:[2]

- تدعيم الجيش الشعبي الوطني بالأسلحة والعتاد والأجهزة المتطورة خاصة تلك المتعلقة بتوفير المعلومات اللوجستية، حيث قامت الجزائر بتدعيم منظومتها الدفاعية عن طريق شراء نظام اتصالات جوية من نوع "هاريس" ونظام رصد عبر الأقمار الصناعية من أجل رصد تحركات المسلحين والارهابيين في منطقة الساحل الافريقي من الولايات المتحدة الامريكية.
- تدعيم الجيش الوطني الشعبي بالموارد البشرية وتكوينها وتدريبها، خاصة وأن إدارة المعارك الحديثة التي تستعمل فيها التقنيات والتكنولوجيا العالية تتطلب الإطارات البشرية المؤهلة، ومن أجل هذا قامت المؤسسة العسكرية الجزائرية في إطار التعاون العسكري الثنائي مع الدول الغربية بإرسال البعثات إلى الخارج لكسب المهارات والتجارب، والسعي إلى عصرنة واحترافية القوات المسلحة بواسطة التكيف المتواصل للبرامج والوسائل البيداغوجية.

كانت ليبيا مركزا لانتشار الأسلحة لأكثر من 40 عاماً ففي عهد معمر القذافي جمعت الجماهير الليبية واحدة من أكبر مخزونات الأسلحة التقليدية في أفريقيا، وقد استخدم النظام هذا المخزون في نزاعاته الحدودية. أضاف الموقع الإلكتروني لمنظمة Small Arms Survay وهو موقع مهتم بمتابعة نشاط التسليح حيث أكد التقرير أن أسلحة مصنعة داخل 26 دولة أوروبية وآسيوية عثر عليها داخل ليبيا بزيادة تصل لأكثر من 20 مليون قطعة سلاح تزيد عما تركه نظام القذافي. كما تأتي أيضا في مقدمة دول الساحل الافريقي التي عرفت أكبر تدفق للسلاح بسبب

[1] خوالدية فؤاد، "السياسة الأمنية للجزائر أمام التهديدات الأمنية لمنطقتي المغرب العربي والساحل الافريقي"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد06، العدد02، 2021، ص859.

[2] علي، مرجع سابق، ص67.

تواجد الحركات الانفصالية في تميكتو وكيدال وقاو التي تشكل شمال مالي، كما أشار التقرير الى تواجد أكثر من مليون قطعة سلاح في يد الجماعات المسلحة في افريقيا الوسطى ما يسمى جيش الرب وحركة بوكو حرام في نيجيريا وكوديفوار وحركة أنصار الدين، لتأتي بعد ذلك سوريا والعراق وذلك بسبب الحرك الدائرة هناك.[1]

يعود تنامي التهديدات الأمنية في المحيط الإقليمي للجزائر بالدرجة الأولى الى انتشار السلاح في منطقة الساحل التي أعطت دفعة قوية للجماعات الجهادية المتمركزة في شمال مالي، حيث قامت حركة التوحيد والجهاد باختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين واستخدامهم كورقة ضغط على الجزائر.[2]

كما شهدت العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب منذ استقلال البلدين عدة تجاذبات وذلك على خلفية قضية الصحراء الغربية على وجه الخصوص وصلت أحيانا كثيرة الى درجة القطيعة الدبلوماسية وغلق الحدود، عرفت تلك العلاقات منذ القدم عدة احداث ومنعرجات اثرت سلبا على سلامتها وديمومتها ولعل متغير الاستعمار الفرنسي الذي عرفته المنطقة بأكملها كان المفجر لتلك العلاقات بين البلدين التي آلت الى حالة الحرب التي تمثل العقدة التي فجرت الخلافات بين البلدين واوصلتهما الى ما هو عليه اليوم، إضافة الى اختلاف وجهات النظر نحو حول المسالة الصحراوية مع ما تعيشه المنطقة من تهديدات امنية اثر الأوضاع التي يحيط بالمنطقة والساحل الافريقي جراء الامن غير المستقر بشمال افريقيا أيضا، فضلا عما يميز توجه البلدان نحو سباق التسلح وما صاحب ذلك من تعزيز للترسانة الحربية، وكذا الغزو والتهديد المرتبط بالجرائم العابرة للقارات والمتاجرة بالسلاح وغيرها من المطبات التي تشكل خطرا محدقا، كلها عوامل أدت الى اتساع ملحوظ في حجم النزاع بين البلدين.[3]

إن التضارب الحاد بين التصور المغربي والتصور الجزائري حول آليات التسوية الحدودية، قد افرز حملات دعائية من خلال تبادل الاتهامات، حيث تم اتهام المغرب بوقوفه ومساندته لحركة القبائل الانفصالية لتتوتر العلاقات البينية أكثر عندما أوعزت الحكومة المغربية لبعض القبائل بالتحرك والمطالبة بالانضمام الى المغرب، مما أدى الى دفع الجزائر للرد الفوري وإسكات القبائل بالقوة، الأمر الذي أدى الى حدوث صدامات مسلحة بني الجانبين وسقوط 130 قتيلا. كما استمر التعبير عن النهج النزاعي والعلاقات الجزائرية المغربية على خلفية النزاع الحدودي من خلال:[4]

---

[1] عبد الكامل بلعباس، "تأثير انتشار السلاح في منطقة الساحل الافريقي على تنامي التهديدات الأمنية في الفضاء الإقليمي للجزائر"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 11، 2018، ص 89-91.

[2] المرجع نفسه، ص92.

[3] لفقير علي سالم، "النزاع المغربي الصحراوي وأثره على العلاقات الجزائرية المغربية"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، 2018/2017)، ص ص 36-37.

[4] زكرياء فايد، "تطور النزاع المغربي الصحراوي وأثره على الامن القومي الجزائري"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014)، ص47.

-تعزيز القوات العسكرية الجزائرية على طول الحدود، وخصوصا على منطقة تندوف.

-طرد المواطنين المغربيين العاملين بالجزائر.

-فشل اللقاءات الدبلوماسية على وقف عمليات التصعيد.

عرفت الميزانية المخصصة للقوات المسلحة المغربية تطورا ملحوظا منذ 1975 ,حيث تضاعفت إنفاقاته العسكرية من سنة 1974 إلى سنة 1979 بـــ 4 مرات منها مصاريف مخصصة لاستيراد الأسلحة بـــ 24 مرة خلال هذه الخمس سنوات، وجند من خلال تقرير وزارة الدفاع الفرنسية لسنة 2007 الذي تم تقدميه للبرلمان عن صفقات السلاح، إن المغرب يتصدر زبائن فرنسا في القارة الإفريقية خلال السنوات العشر الأخيرة بصفقات قيمتها الإجمالية 690 مليون يورو مقابل 245 مليون يورو فقط للجزائر في الفترة نفسها, حيث بلغت هذه الصفقات في سنة 2006 363 مليون يورو بالنسبة للأسلحة و16 مليون يورو بالنسبة للعتاد الحربي .[1]

في حين وقعت الجزائر في سنة 2006 صفقة أسلحة ضخمة تتراوح قيمتها بين 7 و 10 مليارات من الدولارات أثارت حساسية خاصة في المغرب، كما في فرنسا التي اعتبرتها إخلال في ميزان القوى في المنطقة، وقد كشفت المصادر الجزائرية أن العقد الذي ابرم تم بصفقة قيمتها 7.5 مليار دولار لكنه مرشح إلى أن يصل إلى 10 مليارات مقابل التزام موسكو إلغاء ديون الجزائر التي تعود إلى الحقبة السوفيتية والمقدرة بـــ 7.4 مليار دولار، وقدر الخبراء إن الجزائر مل تعد تحصر مشترياتها العسكرية بالسوق الرئيسية باعتبار أنها أوصت منذ عام 2001 على تجهيزات متطورة من الولايات المتحدة الامريكية ووقعت عقودا مع واشنطن التي تعتبرها من دول المواجهة في محاربة القاعدة.[2]

أورد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام تقريرا مفصال عن تسابق البلدين الغاربين نحو التسلح خلال عام 2008، منتهيا إلى تسطير ملاحظات مقلقة، فالمغرب رغم وضعيته الاقتصادية الصعبة، كبلد مستورد لا منتج للنفط الذي تصاعد سعره خلال عام 2008 احتل المرتبة الخامسة بين كل الدول العربية من حيث الميزانية العسكرية وذلك بإنفاقه حوالي 5.3 مليارات دولار أي 16 %من ميزانية الدولة المغربية.

[1] المرجع نفسه، ص52.

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثالث: المتغير السياسي

تعد المؤسسة العسكرية من أهم مفاتيح فهم الحياة السياسية فيي الجزائر، إن الجيش الجزائري ولد وترعرع في وسط سياسي ملئ بالتراعات والخلافات حتى أن ظهوره كان كمحاولة للحد مما كانت الساحة السياسية تتخبط فيه، فجاء ليضع الجميع أمام الواقع والخيار الحاسم بشان اتخاذ الموقف المناسب ضد الاستعمار الذي اتفق الجزائريون على ضرورة محاربته واخراجه، واختلفوا حول الطريقة الكفيلة بتحقيق الهدف المرجو، فكان ميلاد الجيش الذي لم تمهله ظروف الحرب التي اعلنها ضد المستعمر أن ينظر الى الطبقة السياسية ليجمعها ويلمها ويعيد تنظيمها حول مشروع واحد، الامر الذي أدى به الى أن يقوم بنفسه بإخراج هذه الطبقة من عمق رجاله.[1]

بعد أن عاشت الجزائر منذ الاستقلال في ظل نظام الحزب الواحد وهو جبهة التحرير الوطني حيث تحولت إلى جبهة التحرير الوطني ذات التوجه الاشتراكي، حيث استمر هذا النظام حتى أكتوبر 1988 عندما تفاقمت الأزمة الاقتصادية مما أدى إلى حدوث مظاهرات حاشدة من قبل الشعب عُرفت باسم "انتفاضة الخبز" التي دفعت الجيش للخروج والدخول في مواجهات عنيفة مع المتظاهرين استمرت خمسة أيام أسفرت عن مقتل العديد من المتظاهرين لكنها اصفرت في النهاية كذلك عن تعديل الدستور رقم 1989 الذي اقره الشعب بإجراء استفتاء بنسبة 92 %وهو ما أرسى نوعاً من الديمقراطية والذي ألغى نظام الحزب الواحد وسمح بتعدد الأحزاب على أساس مبادئ ثورة التحرير.[2]

في البداية دعمت المؤسسة العسكرية مسار التحول الديمقراطي بعد صدور بيان أركان الجيش الذي حددت فيه مهامها وواجباتها، كما تضمن عدم التدخل في الشؤون السياسية، وعليه جرت أول انتخابات تعددية في الجزائر كالانتخابات البلدية 1990 ثم الانتخابات النيابية لتشكل البرلمان، وهنا تظهر نوع من الاضطرابات والتوتر بين جبهة التحرير الوطني والجبهة الإسلامية للإنقاذ مما دفع "الشاذلي بن جديد" بإعلان حالة الطوارئ للمرة الثانية بعد ثلاث سنوات أعطى خلالها السلطة للمؤسسة العسكرية منها حل الأحزاب السياسية والمجالس المحلية، الا أن المؤسسة العسكرية لم تحترم ولم تلتزم بالبيان الذي أصدرته والذي منعها من التدخل في الحياة السياسية وعودتها لممارسة حق الوصاية ولكن بطريقة مختلفة تماماً ، ويمكن تفسير ذلك في شكلين:

الأول: استخدام حق الاعتراض، وهنا تتدخل المؤسسة العسكرية لتشكيل حكومة شرعية ينتهي إما بعودة الجيش إلى الثكنات العسكرية أو توليه السلطة مباشرة، وهنا تدخل الجيش وإيقافه العملية الانتخابية وهو ما يعتبر نوعا من

---

[1] لعروسي سيد علي، "المؤسسة العسكرية والعمل السياسي في الجزائر: دراسة حالة الانتخابات الرئاسية 1995-2004"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008/2007)، ص17.

[2] إيجا ذهبية، "أثر التحولات الإقليمية على الدور السياسي للمؤسسة العسكرية: دراسة حالة مصر"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2019/2018)، ص55.

التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدولة، وهناك من يرى عكس ذلك أن تدخل الجيش لحماية الدولة من الأخطار الخارجية والتهديدات المختلفة خاصة في المرحلة الانتقالية.[1]

ثانياً: جذور التدخل العسكري تعود إلى الاستقلال حيث اشتد التوتر والصراع بين الجناح العسكري والسياسي بين "كريم بلقاسم" و "أحمد بن بلة" الذي تولى الرئاسة ثم قام بومدين بانقلاب عسكري ضده، حيث شكل حكومته من أعضاء برتب عسكرية حيث جمع بومدين بين السلطة العسكرية والسياسية حتى وفاته. ثم تدخلت وعيّنت المؤسسة العسكرية "الشاذلي بن جديد" رئيساً للدولة باعتباره الضابط الأكبر سناً وأعلى رتبة مقارنة بالآخرين، إلا أن المؤسسة العسكرية ضغطت عليه حتى أعلن استقالته بعد أن حل الشعب الوطني، ثم علق المجلس الانتخابات وأجرى بعض التغييرات حتى وصلت إلى الانتخابات الرئاسية 1990 التي فاز بها "الأمين زروال" الذي كان وزيرا للدفاع.[2]

يعتبر الجيش نفسه تاريخياً العمود الفقري للدولة الجزائرية. تتعهد بضمان "أمن الوطن" و "الحفاظ على طابعها الجمهوري" لطالما نجحت المؤسسة العسكرية في تجاوز خلافاتها الداخلية العديدة وتوحيدها في مواجهة الأزمات السياسية العديدة التي ميزت تاريخ الجزائر منذ استقلالها. مع المرحلات والشبكات في جميع قطاعات المجتمع، يعتبر الجيش فاعلاً اجتماعياً واقتصادياً يتمتع بموارد مالية كبيرة: تبلغ ميزانيته 12 مليار دولار أو 25٪ من ميزانية الدولة يمكن تعريف دور الجيش في الحياة السياسية على أنه دور منظم مركزي يحدد لجميع الأحزاب والحركات السياسية، المكان والوظيفة التي يجب أن يشغلوها على الساحة السياسية بين السكان يثير الجيش مشاعر غامضة بين الكبرياء والإحباط.[3]

ظلت الدولة في الجزائر منذ الاستقلال تحت سيطرة وتأثير المؤسسة العسكرية وأجهزتها التي استحوذت على قسم كبير من أجهزة الدولة والمؤسسات السياسية منذ نهاية رئاسة بومدين (1965-1979). كانوا يعتبرون أنفسهم في ذلك الوقت بمثابة الجدار الحامل للصرح الجزائري. علاوة على ذلك بالتوازي مع المشهد السياسي الرسمي والمؤسسي الذي يسهل الوصول إليه ويمكن ملاحظة تطور مشهد آخر وتوطد مكون من ممثلين من خلفيات متنوعة ويعملون في شبكات. بالنسبة للجزائريين يمثل هؤلاء الفاعلون السلطة "النظام",كان الغموض أيضًا سمة من سمات الحكومة: في ظل رئاسة الشاذلي بن جديد (1980-1991) ثم الأمين زروال (1994-1998)[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص 56.

[2] المرجع نفسه، ص ص 56-57.

[3] Luis Martinez, L'armée algérienne à l'épreuve du hirak, *le point* (20/02/2020), en : https://www.lepoint.fr/afrique/l-armee-algerienne-a-l-epreuve-du-hirak-20-02-2020-2363686_3826.php , 05/06/2022, 15 :36.

[4] Ibid.

إن لتاريخ استقلال الجزائر جعل من عملية تحديث الجيش وتطوير قدراته الدفاعية من بين أولويات السلطة السياسية، حيث أن عملية تحديث قدرات الجيش كان طموح القادة العسكريين وخاصة ذلك الجيل من الضباط اللذين صقلوا في أحدث المدارس العسكرية بالعالم، ومساحة الجزائر وترامي حدودها كان يطرح رهانات جديدة للدفاع.[1]

من بين ما ينفرد به الجيش الجزائري أنه من حيث النشأة سابق عن وجود الدولة الجزائرية، يقول "رشيد تلمساني" في هذا الشأن "الجيش هو من أنشأ الدولة في الجزائر، بينما من المفروض أن الدولة هي التي تنشئ الجيش"، لذلك كان من المنطقي في ظل نظام سياسي (إلى غاية 1988) قائم على المشروعية التاريخية أن تكون الأولوية للجيش الوطني الشعبي "سليل" جيش التحرير الوطني، وبما أن الانتقال الفعلي إلى الشرعية الدستورية لم تتجسد بعد فإن الجيش حامل المشروعية الثورية يبقى على استعدادا للقيام بمهام استثنائية، لا تدخل بالضرورة في نطاق مهامه الدستورية لكنها تتبع من تقدير وفهم قيادته لواقع الأمور وتفسيرها الخاص لحدود دورها في الدولة.[2]

إن المؤسسة العسكرية تتمتع باحترام كبير وشرعية موروثة عن جيش التحرير الوطني. على الرغم من أن دور الجيش خلال العقد الأسود كان متناقضًا، إلا أن المؤسسة العسكرية لا يُنظر إليها على أنها أداة للقمع. إن عمليات القمع ضد الأفراد انتقلت إلى الأجهزة الأمنية والشرطة والدرك. وهذا يسهل قبول المؤسسة العسكرية كعنصر فاعل في المرحلة الانتقالية. إن الجيش الجزائري، مثله مثل كل مؤسسات الدولة الأخرى، مؤسسة تعتمد على ريع الطاقة. الجزائر دولة ريعية بامتياز: تمثل المحروقات 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و75٪ من إيرادات الميزانية، و95٪ من عائدات التصدير. شهدت ميزانية وزارة الدفاع زيادات هائلة منذ وصول بوتفليقة إلى السلطة. ينص قانون المالية لعام 2019 على ميزانية الجيش بـــ 12 مليار دولار. تباين أكثر من 320٪ مقارنة بميزانية عام 2000. وتمثل الميزانية العسكرية الآن ما يقرب من 25٪ من ميزانية الدولة. وفقًا لتصنيف عام 2016 لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فإن الجزائر بميزانيتها العسكرية هي القوة العسكرية السابعة عشر في العالم والأولى في إفريقيا. وهكذا فإن الجيش الجزائري من المؤسسات التي تستفيد أكثر من عائدات الغاز والنفط.[3]

وبحسب مركز الموارد والمعلومات حول الاستخبارات الاقتصادية والاستراتيجية، يستثمر الجيش الجزائري موارده بكثافة لصالح تطوير صناعته الدفاعية حتى نهاية عام 2019، سيظهر أكثر من أربعين مصنعًا وما يقرب من 30 ألف وظيفة في هذا القطاع، وهكذا فإن الجيش الجزائري هو جيش ريعي، وهذا ما يفسر تدخل الجيش في

---

[1] سيد علي، مرجع سابق، ص108.

[2] المرجع نفسه، ص109.

[3] Rachid Ouaissa ،« Algérie : quel rôle pour l'armée dans la transition démocratique ? », *telos* (06/05/2019), en : https://www.telos-eu.com/fr/politique-francaise-et-internationale/ , 05/06/2022, 03 :40.

السياسة والأعمال لاحتكار حصته من الريع حتى نهاية عام 2019، سيظهر أكثر من أربعين مصنعًا وما يقرب من 30 ألف وظيفة في هذا القطاع. وهكذا فإن الجيش الجزائري هو جيش ريعي وريعي. وهذا ما يفسر تدخل الجيش في السياسة والأعمال لاحتكار حصته من الريع، بالإضافة إلى طابعه التراثي، يواجه الجيش الجزائري مثله مثل العديد من الجيوش في جنوب الكرة الأرضية صراعات واختلافات بين الأجيال ينقلها تعدد التشكيلات العسكرية في الخارج وبالتالي الاختلاف الاجتماعي لضباطه.[1]

لعب الجيش الجزائري دورًا مركزيًا في سياسة البلاد في فجر استقلال الجزائر، أثبت أنه المجموعة المنظمة الوحيدة القادرة على ملء الفراغ المؤسسي الذي خلفته الدولة الفرنسية منذ البداية، سيكون للجيش دور حقيقي في "بناء الدولة" بمساعدة أيديولوجية التخطيط المهيمنة، ويتجسد هذا الطموح بوسائل مختلفة ولا سيما السيطرة على المناصب الرئيسية والأجهزة السرية وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال تقنيات الهيمنة هذه، يعتزم الجيش بالتأكيد تنظيم النظام السياسي الجزائري ولكن دون الانخراط في الحكم اليومي للبلاد. [2]

[1] Op cite.

[2] Radidja Nemar, "Au-delà des casernes. Le rôle de l'armée en Algérie", *Cairn*.info (04/2010), en : (https://www.cairn.info/revue-les-cahiers-de-l-orient-2010-4-page-19.htm), 05/06/2020, 15 :05.

المبحث الثالث: التكلفة التنموية للإنفاق على التسلح في الجزائر

للإنفاق العسكري آثار إيجابية وسلبية على التنمية حيث يعتمد حجم هذا التأثير على مرحلة التنمية التي يمر بها المجتمع، وتوافر الموارد الاقتصادية المتاحة وهيكلة الاقتصاد الوطني وأولوية تخصيصها ومصادر تمويل النفقات العسكرية وأولوية إنفاقها إضافة إلى الفترة الزمنية التي يستغرقها الإنفاق العسكري في الارتفاع، بحيث أن الارتفاع المستمر للنفقات العسكرية في الجزائر من 2000 الى 2021 أدى الى تزايد الجدل حول هذه النفقات وتكلفتها الاقتصادي وانعكاسها على التنمية البشرية، مع الاخذ بعين الاعتبار أن هذه الزيادة حتما ستكون على احتساب باقي القطاعات الأخرى وتعطل مسار التنمية بشكل عام. من هذا المنطلق، سوف يتم التطرق في هذا المبحث الى ما يلي:

المطلب الأول: التكلفة الاقتصادية.

المطلب الثاني: تكلفة التنمية البشرية.

المطلب الأول: التكلفة الاقتصادية

كانت الزيادة في الإنفاق العسكري في الجزائر لتلبية احتياجات الجيش الوطني الشعبي للتجديد والتحديث ودخول عالم الاحتراف لمواجهة التهديدات والحفاظ على بقاء الدولة الجزائرية خاصة بعد أزمات الأمن الداخلي التي مرت بها التي كادت أن تحولها إلى دولة فاشلة "العشرية السوداء" وعليه كان الإنفاق العسكري عاملاً مهماً في تحقيق الأمن والاستقرار ومساعداً في مسيرة البناء الديمقراطي وهما شرطان أساسيان لإرساء التنمية، وأيضا من أهم الانعكاسات الإيجابية للإنفاق العسكري في الجزائر خلال هذه الفترة زيادة التغطية الأمنية على جميع الأراضي الجزائرية خاصة الحدودية منها، ومنه تأمين هذه المناطق سيمهد الطريق لتنمية هذه المناطق واستقرارها وفق مبدأ أنه لا تنمية بغير أمن ولا أمن بغير تنمية، وإدراكا لهذه الرسالة وجهت الجزائر اعتماد الأمن بمفهومه الشامل والمتعلق بالبناء الاقتصادي والاجتماعي وتحويطه بالأمن العسكري.[1]

تظهر بذور الإنفاق العسكري في الجزائر في انتشار وحدات الجيش الوطني والوصول إلى أصعب النقاط الجغرافية التي لم تتمكن السلطات المدنية من الوصول إليها، وقام بعملية المسح الطوبوغرافي وإعداد الخرائط المساحية

[1] علي، مرجع سابق، ص73.

والدراسات الجيولوجية والمناخية لهذه المناطق وهي عملية مهمة في اكتشاف الموارد الطبيعية والأحفورية بما في ذلك دعم الاقتصاد الوطني بشكل غير مباشر، بالإضافة إلى جهود الجيش في دعم الأمن الاقتصادي من خلال مكافحة الجرائم الحدودية التي تهدد الاقتصاد الوطني مثل عمليات التهريب وتجارة الممنوعات وغيرها.[1]

كما سمحت زيادة الإنفاق العسكري في الجزائر بزيادة وحدات الجيش الوطني الشعبي وجاهزيتها لتأمين منشآت حيوية واستراتيجية في جنوب الجزائر خاصة بعد الهجوم الإرهابي على المنشأة الغازية بتيغنتورين، وحفاظا على الاقتصاد الوطني واستمرار نموه واستقراره وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وكذلك حفاظا على سلامة العمال الجزائريين والأجانب ضمن هذه المنشآت الاستراتيجية، والأهم من كل ذلك الحفاظ على السيادة الوطنية والتي تعتبر من أهم مهام الجيش الوطني الشعبي. [2]

كما تعمل وزارة الدفاع على تطوير صناعة محلية في بعض القطاعات الإستراتيجية مثل طائرات الاستطلاع المسيرة بعد أن اشترت مسيرات قاتلة من الصين، هكذا طورت وزارة الدفاع منذ ما يقرب من عقدين صناعة عسكرية باعتماد استراتيجية التصنيع في المجال العسكري بالاعتماد على الشراكات الوطنية والدولية. ومع ذلك فإن الصناعات العسكرية الجزائرية لا تزال وليدة وتحتاج إلى الكثير من الوقت للتطلع إلى إنتاج أسلحة متطورة باستثناء صناعة الطائرات المسيرة القتالية التي تم اختبارها لأول مرة في 2018، يعود تاريخ اللبنات الأولى للصناعة العسكرية في الجزائر إلى سبعينيات القرن الماضي عندما بدأت السلطات في السعي لتلبية احتياجات تم إمداد الجيش بالذخائر والأسلحة الخفيفة وبقي محصوراً في الثمانينات بتصنيع بعض الزوارق السريعة بترخيص من شركة Brook Marine، وبناء السفن الصغيرة للحماية وسفن الصيد وكذلك سفن صغيرة للإنزال وتصنيع الذخيرة، واليوم تصنع الجزائر محليًا كل ما تحتاجه من أسلحة خفيفة وذخائر ومركبات وعربات نقل عسكرية، وقد طورت قطاع الصيانة لبعض الأسلحة المتطورة مثل المقاتلات وتسعى إلى تطوير قاعدة تكنولوجية وصناعية من خلال تحالفات استراتيجية في الدولة **في** مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة والصناعات الأخرى وخاصة الميكانيكية**،** تعد مديرية الصناعات العسكرية وزارة الدفاع الوطنية الفاعل الرئيسي في هذا القطاع وتتمحور الأنشطة الصناعية الحالية المنوطة بهذه المديرية حول التحصيل وتركيب أنواع مختلفة من المركبات العسكرية بالاعتماد على شراكات أجنبية كما هو الحال مع سيارات ماركة مرسيدس بنز بالتعاون مع ألمانيا والإمارات العربية المتحدة.[3]

الصناعة العسكرية بحسب رئيس أركان الجيش الجزائري تهدف أولاً: إلى تلبية احتياجات الجيش سعياً وراء الاكتفاء الذاتي، ثانيًا: تلبية احتياجات السوق الوطني بشكل عام للمساهمة في تلبية احتياجات الأجهزة الأمنية المختلفة والمؤسسات العمومية، ثالثا: للاستجابة لحاجات السوق الوطنية عموماً للمساهمة في تطوير القاعدة الصناعية

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه، ص75.

[3] عبد النور بن عنتر، "الدور الاقتصادي للجيش الجزائري"، **مركز الجزيرة للدراسات** (2021/03/08)، ص03.

في البلاد، ومسألة الاكتفاء الذاتي رهان أساسي لأنه من ناحية يحد من التبعية الاستراتيجية من ناحية أخرى فهي توفر أموالاً ضخمة للدولة لضخها في التنمية الاقتصادية خاصة مع بلوغ الإنفاق العسكري مستويات عالية في السنوات الأخيرة، تضاعفت ميزانية الدفاع تقريبًا لتصل إلى 10.334مليار دولار في عام 2019 مقابل 5.368 مليار دولار عام 2010، ويعود هذا الإنفاق المرتفع إلى عدة عوامل أبرزها: العقيدة الأمنية الجزائرية المستقلة التي تقوم على بناء القدرات الدفاعية الوطنية بعيدا عن أي مظلة عسكرية خارجية، والتأخر في تأهيل القدرات العسكرية الجزائرية و تحسينها وتحديثها في ظل أزمة التسعينيات من القرن الماضي، وندرة الأمن في المنطقة المغاربية والساحلية وأزمتا ليبيا ومالي وتداعياتهما الأمنية، تشير تقديرات مصادر أمنية جزائرية إلى أن تكلفة مراقبة وحماية الحدود الجنوبية للجزائر بين عامي 2011 و 2020 بسبب الأزمة المالية بلغت نحو ملياري دولار وبما أنها تقوم بجهد حربي أصبحت الجزائر دون أن تكون في حالة حرب أكثر الدول الداعمة للأمن الإقليمي في منطقة المغرب العربي والساحل.[1]

إن المنافسة الاستراتيجية القائمة بين الجزائر والمغرب والتي أدت إلى سباق التسلح بينهما لها آثار سلبية مباشرة على التنمية لا سيما من حيث تزايد هدر الموارد الاقتصادية مما قد يؤدي إلى الانهيار هو خير مثال لنا في الاتحاد السوفيتي حيث انعكس ذلك في العلاقات الجزائرية المغربية التي اتخذت طابعًا تنافسيًا وليس تعاونيًا، وهذا يظهر من خلال الأداء السياسي والاقتصادي بينهما كعوامل أساسية للتقدم والتطوير في عدة مجالات، والاعتماد على زيادة الإنفاق العسكري والتنافس على التسلح بدلاً من الإنفاق على التنمية والإسراع بين البلدين في توسيع دائرة المجالات الاقتصادية مع الدول الغربية من خلال صفقات السلاح والمنافسة في عقد الشركات الأمنية مواجهة التهديدات الأمنية بدلاً من الاستفادة من اتحاد المغرب العربي بتفعيله وزيادة فرص التكامل، الأمر الذي سينعكس حتماً على الأداء التنموي للبلدين وفق معادلة اللعبة غير الصفر (الفائز ، الفائز).[2]

اتجه الإنفاق العسكري في الجزائر كما هو الحال في الدول العربية والدول النامية الأخرى منذ استقلال هذه الدول إلى اكتساب الموارد الاقتصادية مما جعلها عبئًا على عملية التنمية، حيث تتزايد نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر على حساب القطاعات الأخرى، فقد تجاوزت4.3 ٪ في عام 2011 لتصل إلى 6.2٪ في عام 2015، وتعتبر هذه النسب مرتفعة جدًا حتى بالنسبة للدول الأعلى إنفاقًا في العالم، على سبيل المثال أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية 3.3٪ من إجمالي الناتج المحلي في 2015 والصين أنفقت 9.1٪ من نفس العام.[3]

[1] المرجع نفسه، ص ص 03-04.
[2] علي، مرجع سابق، ص79.
[3] المرجع نفسه، ص76.

المطلب الثاني: تكلفة التنمية البشرية

كما تساهم المؤسسة العسكرية في تكوين العنصر البشري فهي مدرسة لتخريج الإطارات في مختلف التخصصات التي يمكن استخدامها حتى في المجال المدني، وتعد الخدمة الوطنية من أهم جسور التلاحم بين المؤسسة العسكرية والمجتمع في الجزائر، مما يجعلها مؤسسة للتنشئة السياسية والاجتماعية تعمل على تنمية معرفة الشباب والحس الوطني والفرص التي توفرها للاندماج الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك يقدم الجيش العديد من الخدمات الاجتماعية التنموية وله أيضًا مكاتب وأجهزة خاصة تعنى بالتدخل السريع في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية ومناطق الإغاثة الإنسانية.[1]

إن العناية بالصحة العامة لازمة لاعتبارات بشرية واجتماعية واقتصادية تؤثر على بعضها البعض، إن تدني المستوى الصحي العام وانتشار الأمراض الوبائية المصحوبة بارتفاع معدل الوفيات يتسببان في نفقات كبيرة على تربية ودعم العديد من الأفراد الذين يتم القضاء عليهم بسبب الأمراض والأوبئة، قبل أن يبلغوا سنًا يسمح لهم بالمساهمة في دخل المجتمع وبالتالي يعتبر يعد المستوى الصحي المنخفض أحد العوامل الرئيسية لانخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي وانخفاض الكفاءة الاقتصادية، من المعروف أن الوصول إلى مستوى عالٍ من الصحة يتطلب ظروفًا اجتماعية معينة، يتطلب معرفة مسؤولي الصحة العامة بالمبادئ العلمية، ويتطلب درجة من التعليم فيما يتعلق بالسكان، ويتطلب إدارة مدربة ومتعلمة وموثوقة لتنفيذ سياسة الارتقاء بالصحة العامة، حيث تعتبر بعض المنشآت الصحية أقطاباً مميزة في مجالات تخصصها ودورها الحيوي الذي تلعبه في البحث العلمي وتحقيق أقصى قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي في المجال الصحي، من خلال تقديم خدمات ومواد علاجية كانت تكلف الدولة في الماضي نفقات كبيرة من العملة الصعبة.[2]

لهذا السبب فإن الصحة العسكرية هي حجر الزاوية في التغطية الصحية التي تشمل العديد من مناطق التراب الوطني بدعم الجهد الوطني بكفاءة وفاعلية في هذا المجال، من خلال توظيف كفاءاتها وقدراتها الصحية من الأفراد والبنية التحتية والمعدات والتقنيات المتقدمة والخدمات المتنوعة لصالح المواطنين أينما كانوا، كانت المرافق الصحية العسكرية بما في ذلك المستشفيات والعيادات والمراكز المتخصصة مفتوحة بشكل أساسي للحفاظ على الجاهزية الصحية للقوات المسلحة، إلا أن خدماتهم توسعت لتشمل فئات عديدة من المواطنين في إطار انسجام مع نظام الصحة الوطني، حيث يستقبل المرضى من مختلف المستشفيات بالدولة وخاصة الأمراض التي تتطلب أجهزة متطورة.[3]

---

[1] علي، مرجع سابق، ص75.

[2] إسماعيل، مرجع سابق، ص96.

[3] المرجع نفسه.

في العاصمة على سبيل المثال، تم بناء مستشفى الجيش المركزي (عين النجاعة) وهو مؤسسة صحية من بين العديد من المستشفيات العسكرية المنتشرة في جميع أنحاء التراب الوطني منذ إنشائها، وهي تحاول مواكبة التطورات في مختلف التخصصات بفضل القدرات التي استغلها الجيش من أجلها من خلال توفير الوسائل التقنية الحديثة والتدريب على إعادة التأهيل المستمر للإطارات، علما أن بعض الأطباء المتخصصين يتلقون تدريبا في أكبر المستشفيات المتخصصة بالخارج، وأن المستشفى سيقلل من التكاليف الباهظة لبعض العمليات بالخارج وكذلك استقبال المرضى من مختلف المستشفيات الوطنية، وهو تأكيد قوي وملموس للمؤهلات التي وهي مكتسبة من الأطر العسكرية الجزائرية وتجسيداً فعلياً لإرادة المؤسسة العسكرية الهادفة إلى تطوير وتحديث مؤسساتها المختلفة للوصول إلى رتب الجيوش الحديثة. كما بذلت المؤسسة العسكرية بالشراكة مع وزارة الصحة جهوداً كبيرة لمحاربة الأمراض الوبائية التي تعرضت لها بعض مناطق الوطن خاصة في المناطق النائية والجنوب، بسبب نقص الأطباء والممرضات والصيادلة وبالتالي يتم إرسال وحدات الجيش الوطني الشعبي التابعة لمديرية الصحة العسكرية عبر المستشفيات العسكرية المتنقلة إلى مد يد المساعدة للسكان، كما تقوم المستشفيات العسكرية بتعويض المستشفيات المدنية في حالة تضررها من الكوارث الطبيعية والعمل الإنساني من خلال إرسال فرق متخصصة للإسعافات الأولية وإخلاء وإيواء الجرحى، يعتبر الفحص الطبي الشامل المجاني الذي يتمتع به الشباب الذين يتقدمون بمكاتب الاستقدام بغض النظر الى تجنيدهم أو اعفاءهم يعد مساهمة كبيرة في الرعاية الصحية للمواطنين، حيث تمكن من الكشف عن الأمراض بالإضافة إلى المساهمة في تطوير الخريطة الصحية بالتنسيق مع وزارة الصحة العمومية.[1]

كان من الممكن توجيه الموارد المالية الضخمة التي يستحوذ عليها الإنفاق العسكري في الجزائر نحو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والبنية التحتية، مما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد وتوسيع قاعدته وتنويع هيكله الإنتاجي والخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي القائم بشكل أساسي على قطاع النفط والغاز، الذي يعتبر قطاعا غير مستقر مما يعرض الاقتصاد الوطني لصدمات تقلبات الأسعار، حيث تعيش الجزائر منذ انهيار أسعار النفط ابتداء من عام 2014 وما خلفته من الضغوط التضخمية وانهيار أسعار الدينار الجزائري أدى بالحكومة الجزائرية إلى تنفيذ سياسة التقشف وتجميد معظم المشاريع التنموية، مقابل استمرار الزيادة في ارتفاع النفقات العسكرية حيث وصلت في عام 2015 إلى 6.2٪ من الناتج الاقتصاد المحلي الذي سيؤدي إلى تراجع الاقتصاد الوطني بنسبة 2٪ خلال الخمس سنوات القادمة وهذا يعني أن الأجيال القادمة ستتحمل الآثار السلبية لهذه النفقات كما أشارت دراسة نشرها أحد الخبراء الأوروبيين في 2002 فقد ثبت فيه أن زيادة الإنفاق العسكري بنسبة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما يمكن أن تؤدي في غضون 5 سنوات إلى انخفاض بنسبة 0.7٪ في قدرات الاقتصاد الوطني.[2]

[1] المرجع نفسه، ص97.

[2] المرجع نفسه، ص78.

وقد أثبتت الدراسات أن الفقر والبطالة وانعدام الأمل بين الشباب تجعلهم أكثر عرضة للأفكار الانتقامية التي تتبنى العنف كخيار لمعالجة الوضع العام وتجعلها فريسة سهلة للجماعات الإرهابية، وتوجيه الإنفاق نحو التنمية من الأولويات الرئيسية لمكافحة ظاهرة الإرهاب واقتلاعها من جذورها والحلول الأمنية العسكرية وحدها لا تكفي، وهذا ينطبق على الحالة الجزائرية حيث توصل في دراسة لخصائص السيرة الذاتية لأعضاء الجماعات المتطرفة والإرهابية في الجزائر أجراها الأستاذ رباح الزاوي إلى الاستنتاجات التالية:[1]

- المستوى التعليمي المتدني والبسيط هو سمة بارزة في هذه المنظمات.
- تدني المستوى الاقتصادي ومعاناة فئة تتمتع بالأغلبية المطلقة من شبح البطالة خاصة إذا لقد ربطنا ذلك بحقيقة أن نسبة الشباب العازبين تشكل غالبية هذه المنظمات الإرهابية.

وعلى هذا الأساس فإن التنمية المحلية العادلة والمتوازنة والتعليم الجيد هما أفضل الحلول لمكافحة الإرهاب وتوجيه الإنفاق نحو التنمية يقلل من التهديدات الإرهابية من ناحية أخرى، فإن زيادة الإنفاق العسكري ستكون حتما على حساب التنمية.[2]

للإنفاق العسكري آثار سلبية على العمالة وقد أقرت لجنة اقتصادية من جامعة (ميشيغان) أن كل مليار دولار يُستثمر في صناعة الأسلحة يخلق 35000 فرصة عمل، في حين أن توظيف المبلغ في الصناعات المدنية يمكن أن يخلق 150 ألف وظيفة في مهنة التدريس، تعتقد الباحثة الأمريكية (ماريون أندرسون) أن مليار دولار تنفق على صناعة الصواريخ تخلق (14) ألف فرصة عمل وإذا تم توظيفها في قطاع الصحة فإنها تخلق (48) ألف فرصة عمل.[3]

يمكننا أن نلاحظ الانعكاسات السلبية الأولية لزيادة الإنفاق العسكري في الجزائر على التنمية خاصة في مجال الصحة والتعليم والخدمات حيث يعتبر قطاع التعليم من أهم الركائز الأساسية لدفع عملية التنمية وخاصة في المجال الاقتصادي الذي أصبح يعرف باقتصاد المعرفة والتكنولوجيا يتطلب ضخ استثمارات كبيرة للنهوض بهذا القطاع ، كما نلاحظ على سبيل المثال دولة مثل كوريا الجنوبية أو سنغافورة تنفق أكثر من 22٪ على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وهذا الرقم يكفي لمعرفة الفرق بين هذه الدول التي حققت قفزات تنموية هائلة نتيجة ضخ استثمارات كبيرة في التعليم والبحث العلمي في حين أن الإنفاق على التعليم في الجزائر لا يتجاوز 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي ولا تتجاوز نفقاتها على البحث والتطوير مصروفاته 0.01٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بما أنفق على القطاع العسكري.[4]

---

[1] علي، مرجع سابق، ص ص78-79.

[2] المرجع نفسه، ص79.

[3] هيفاء غانية، "الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية للفترة 1973-2016"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، المجلد 13، العدد 02، 2019، ص435.

[4] علي، مرجع سابق، ص76.

خلاصة الفصل الثاني

يتضح من خلال ما تقدم أن الإنفاق العسكري في الجزائر شهد زيادة مستمرة خلال الفترة قيد الدراسة (2000-2021) حيث كان متماشيا مع الارتفاع المستمر على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث قدر في سنة 2012 بـــ 7853.77 مليار دولار، أي بنسبة 4.5 % من اجمالي الناتج المحلي، بنسبة 13.4% من الانفاق الحكومي، ليصل في سنة 2021 الى 9115.81 مليار دولار مستهلكا 5.6 % من اجمالي الناتج المحلي، ويعود هذا الارتفاع المستمر إلى أدى الإنفاق العسكري في الجزائر إلى ارتفاع واردات الجزائر من السلاح، حيث احتلت المرتبة 11 عالميا عن حجم السلاح المستورد في عام 2015.

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن الظروف غير المستقرة في منطقة شمال إفريقيا والساحل بسبب زيادة انتشار الأسلحة والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وحالة الفوضى وانعدام الاستقرار في الدول المجاورة، شكلت تهديداً للأمن القومي الجزائري التي ووضعتها في مواجهة وضغوط من أجل حماية أمنها ومواجهة هذه التهديدات، دفعت الجزائر الى زيادة الانفاق على التسلح من اجل مواجهة هذه التهديدات المعقدة والعابرة للحدود والقارات.

تحظى الجزائر بموقع جغرافي متميز في شمال القارة الافريقية متوسطة بلدان المغرب العربي، ونظراً للحدود البرية للجزائر التي تربطها بست دول وتجعل منها بوابة افريقيا وامتداد لأعماق القارة الافريقية ومنطقة الشرق الأوسط فإن أمن الجزائر لا يمكن فصله عن هذه المنطقة الجغرافية التي والتي مفادها أن منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي تمثل العمق الاستراتيجي لهذا الامن، بحيث أن المكانة الجيواستراتيجية التي تحتلها الجزائر جعلتها محط انكشاف أمني ومعضلات أمنية حدودية، هذه التهديدات والمعضلات الامنية المتزايدة التي فرضتها البيئة الجغرافية أجبرت الجزائر على الاعتماد على زيادة الانفاق العسكري من أجل تغطية نفقات وزارة الدفاع الوطني والسعي لعصرنة واحترافية القوات المسلحة والتعاون العسكري الثنائي مع الدول الغربية.

للإنفاق العسكري آثار إيجابية وسلبية على التنمية، ويعتمد حجم هذا التأثير على مرحلة التطور التي فيها المجتمع ومدى توفر الموارد الاقتصادية المتاحة وبنية الاقتصاد الوطني وأولوية تخصيصها، مصادر تمويل النفقات العسكرية وأولوية إنفاقها ومدة الإنفاق عسكري في الارتفاع. عموما يمكن القول بأن للإنفاق العسكري في الجزائر آثار إيجابية وسلبية على التنمية، ومع ذلك يمكن القول أن الدولة الجزائرية كانت بحاجة إلى هذا المستوى من الإنفاق العسكري للوفاء بالاحتياجات الأمنية وتوفير البيئة الآمنة والضرورية للتنمية، إلا أن استمرار اتجاه ميزانية الدولة الجزائرية نحو العسكرة هذا يؤكد على سيطرة البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري على حساب المقاربة التنموية.

خاتمة

الإنفاق العسكري من النفقات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتطوير القطاع العسكري كأحد المجالات المستهدفة في التنمية من جهة، ومن جهة أخرى من أجل تلبية المتطلبات الأمنية، يرتبط الأمن بحماية كيان الدولة ووحدتها والدفاع عن أراضيها لحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية وتحقيق أهداف المواطنين بشكل عام ومصالحهم المتعلقة بالاستقرار والطمأنينة والتماسك الاجتماعي وتحقيق التنمية في مختلف مجالاتها. تعتمد العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية على تحقيق التوازن بينهما لأن الإنفاق العسكري المفرط قد يصرف الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية عن التنمية، ومن ناحية أخرى فإن الإنفاق العسكري عامل مهم في تحقيق الأمن والاستقرار وهما من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية.

الإنفاق العسكري هو بمثابة قرار سياسي واستراتيجي واقتصادي حيث من الواضح أن عملية صنع القرار في هذا الصدد تخضع لتأثير العوامل السياسية والاستراتيجية والاقتصادية المختلفة التي تتفاعل مع بعضها البعض، حيث تشمل العوامل السياسية الوضع في البلد المعني وطبيعة النظام فيه ودرجة استقراره السياسي، بطبيعة الحال هناك علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار السياسي والإنفاق العسكري، وكذلك في التحالفات الإقليمية للدولة المعنية ومدى ارتباطها بالتحالفات العسكرية التي يمكن أن تجعل إنفاق ذلك البلد عند مستويات عالية، والعوامل الاستراتيجية هي الحروب المرتقبة حيث أن الإنفاق العسكري يكون مرتفع في المناطق التي تلوح فيها احتمالية نشوب حرب، وكذلك الحروب الأهلية والصراعات الإقليمية التي تطلق سباقات التسلح بين دول المنطقة ككل، في حين أن العوامل الاقتصادية هي توافر الموارد الاقتصادية، فكلما كانت الدولة غنية بمواردها الاقتصادية تزداد قدرتها على الإنفاق العسكري، والعكس صحيح، وكذلك في النقد الأجنبي، فإن توفر النقد الأجنبي يمكن أن يساعد الدولة على تلبية احتياجاتها من المعدات العسكرية المختلفة والمتقدمة، مما يؤدي إلى ارتفاع النفقات العسكرية أيضًا والعكس صحيح، وأخيراً في التصنيع العسكري.

شهدت معظم الدول العربية ارتفاعًا هائلاً في الإنفاق العسكري، وهو اتجاه يبدو أنه يتعارض مع احتياجات تنميتها الاقتصادية في ظل محدودية الموارد الاقتصادية فإن ما يخصص للقطاع العسكري يتم بالضرورة على حساب القطاعات المدنية المسؤولة عن توليد الدخل القومي، ورغم وضوح هذه المنافسة بين القطاعين استمرت المؤسسات العسكرية في الحصول على زيادة جزء من الناتج القومي، وتأتي هذه التطورات في أوقات تعاني فيها معظم الدول العربية من صعوبات اقتصادية حادة تتمثل في عجز كبير في ميزان المدفوعات، وعجز في الموازنة العامة وزيادة حجم خدمة الدين في الخارج وارتفاع معدلات البطالة والتدهور المستمر في قيمة العملات الوطنية. وهنالك عدة عوامل ساهمت فيه، حيث أن ارتفاع الإنفاق العسكري على الدول العربية هو نتيجة واضحة للتوتر السياسي في المنطقة والنزاعات المسلحة الداخلية بالإضافة إلى أن الجيوش في بعض الدول العربية تلعب دوراً سياسيًا واجتماعيًا، وشهدت بعض الدول العربية موجة من الانقلابات العسكرية بالإضافة إلى أشكال مختلفة من التدخلات العسكرية في رسم القرار السياسي للدولة كما اتجهت بعض الدول العربية إلى توحيد الجهود الجديدة لتطوير القواعد التكنولوجية

الوطنية والصناعات العسكرية بدافع التحرر من الاعتماد الاقتصادي على النفط وكذلك من الاعتماد الشديد على الواردات الأجنبية من الأسلحة. بشكل عام يمكن القول إن المنطقة العربية وخاصة بعض دول الخليج تستنزف مواردها الاقتصادية من خلال الإنفاق العسكري المفرط. باختصار، تتعرض التنمية في المنطقة العربية لظلم شديد من الإنفاق العسكري المتضخم.

شهد الإنفاق العسكري في الجزائر زيادة مستمرة خلال الفترة قيد الدراسة (2000-2021) حيث كان متماشيا مع الارتفاع المستمر على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث قدر في سنة 2012 بـــ 7853.77 مليار دولار، أي بنسبة 4.5% من اجمالي الناتج المحلي، بنسبة 13.4% من الانفاق الحكومي، ليصل في سنة 2021 الى 9115.81 مليار دولار مستهلكا 5.6 % من اجمالي الناتج المحلي، ويعود هذا الارتفاع المستمر إلى أدى الإنفاق العسكري في الجزائر إلى ارتفاع واردات الجزائر من السلاح، حيث احتلت المرتبة 11 عالميا عن حجم السلاح المستورد في عام 2015.

إن الظروف غير المستقرة في منطقة شمال إفريقيا والساحل، بسبب زيادة انتشار الأسلحة والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والفوضى وعدم الاستقرار في البلدان المجاورة شكلت تهديداً للأمن الوطني الجزائري، مما جعلها تحت الضغط لحماية أمنها ومواجهة هذه التهديدات دفعت الجزائر لزيادة الإنفاق على التسلح لمواجهة هذه التهديدات المعقدة العابرة للحدود والعابرة للقارات.

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي متميز في شمال القارة الأفريقية في وسط بلدان المغرب العربي وبسبب الحدود البرية للجزائر التي تربطها بست دول وتجعلها بوابة لأفريقيا وامتداداً لأعماق القارة الأفريقية والشرق الأوسط، لا يمكن فصل أمن الجزائر عن هذه المنطقة الجغرافية التي تنص على أن المنطقة المغاربية والساحل الأفريقي يمثلان العمق الاستراتيجي لهذا الأمن، حيث أن المكانة الجيواستراتيجية التي تحتلها الجزائر جعلتها محط انكشاف أمني ومعضلات أمنية حدودية، هذه التهديدات والمعضلات الأمنية المتزايدة التي فرضتها البيئة الجغرافية أجبرت الجزائر على الاعتماد على زيادة الإنفاق العسكري من أجل تغطية نفقات وزارة الدفاع الوطني والسعي لتحديث واحتراف القوات المسلحة والتعاون العسكري الثنائي مع الدول الغربية.

المكانة الخاصة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية في الجزائر والتي تنبع من الخصائص الفريدة التي تتمتع بها، بالإضافة إلى الاتجاهات الجديدة التي اتخذتها المؤسسة العسكرية في الجزائر في إطار مهمة الدفاع الوطني، جعلتها أكثر ميلاً نحو الاحتراف والتحديث، خاصة أنها واجهت تهديدات كبيرة تمثلت في محاربة الإرهاب على المستويين الداخلي والدولي واستمرار أدائه لدوره التنموي في مختلف المجالات يجعله في حاجة دائمة للتطوير والتجديد الأمر الذي يتطلب ميزانية كبيرة، تعتبر وزارة الدفاع الجزائرية أن التطورات الإقليمية والتحديات الأمنية المتزايدة تفرض تطوير تسليح الجيش وهو ما يقسر ارتفاع موازنته.

للإنفاق العسكري آثار إيجابية وسلبية على التنمية، ويعتمد حجم هذا الأثر على مرحلة التطور التي يمر بها المجتمع، ومدى توافر الموارد الاقتصادية المتاحة، وبنية الاقتصاد الوطني وأولوية تخصيصها مصادر تمويل النفقات العسكرية وأولوية إنفاقها ومدة تصاعد الإنفاق العسكري، بشكل عام يمكن القول إن الإنفاق العسكري في الجزائر له آثار إيجابية وسلبية على التنمية، لكن يمكن القول إن الدولة الجزائرية كانت بحاجة إلى هذا المستوى من الإنفاق العسكري لتلبية الاحتياجات الأمنية وتوفير بيئة آمنة وضرورية للتنمية.

توصلت الدراسة الى أنه هناك علاقة بين الانفاق على التسلح والتنمية لكن يوجد اختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين ولمختلف البلدان خاصة تلك التي حققت التنمية وأصبحت في مصاف البلدان المتقدمة وبالتالي فإن الزيادة في الانفاق على التسلح لديها أصبح لا يمثل عبئا على موازنتها بل العكس باتت تؤثر إيجابيا على مختلف الأنشطة الاقتصادية لأكثرها. أما فيما يخص وجهة النظر الأخرى (التأثير السلبي للإنفاق العسكري) فإن هناك من يدعمها وذلك استنادا إلى تجارب البلدان التي لا تتمكن من تحقيق الموازنة بين تلك الانفاق العسكري والتنمية مع احتياجها الى تلك النفقات لتحقيق الأمن القومي لديها وبالتالي باتت تلك النفقات تمثل عبئا على موازناتها وتؤثر سلبا على مختلف الأنشطة الأخرى لديها (المدنية). ففي الدول ذات الصناعات العسكرية فان نجاح ذلك القطاع ساعد في تحقيق الدعم الاقتصادي وحتى في جوانب أخرى كالدعم السياسي، أين يبرز أن الانفاق العسكري لديها لبرز تأثيرا إيجابيا و لم يذهب سدداً. لذلك بدأت بعض الدول العربية في الاهتمام بتطوير القواعد التكنولوجية والصناعات العسكرية بهدف تقليص اللجوء للخارج لاقتناء الأسلحة.

من هنا توصي هذه الدراسة بضرورة الفهم المتكامل لمفهوم الامن والتنمية للدول العربية عامة وللجزائر خاصة التي تتطلع الى ذلك، في سعي الدول المستمر للإنفاق العسكري، يجب أن يكون الاخير فعالاً دون التأثير سلباً على الجوانب غير العسكرية. مع أن الجزائر كانت بحاجة لهذا المستوى من الانفاق على التسلح من أجل الحفاظ على الامن الوطني ومواجهة التهديدات الأمنية التي تحيط بها غير أنه على الدولة الجزائرية تبني مفهوم الامن الواسع الذي ينص على استخدام ما هو متاح من الموارد بشكل متوازن بين مختلف القطاعات.

إذا كان الإنفاق العسكري من وجهة نظر أولئك الذين يركزون على الأمن بمفهومه الصلب يؤدي إلى حماية الأمن القومي من التهديدات العسكرية ويحفظ سيادة الدولة وحدودها، فأنه من وجهة نظر أولئك الذين ينطلقون من المفهوم الرخو للأمن والتهديدات الجديدة المتعلقة بالظروف المعيشية والاقتصادية، فان الإنفاق العسكري عبء على التنمية الاقتصادية والازدهار الاجتماعي للدولة. وعليه تتوقف العلاقة بين الانفاق على التسلح والتنمية على التوازن بينهما، مع الاخذ بعين الاعتبار أن الانفاق على التسلح يعد عامل مهم من أجل تحقيق الامن والاستقرار وهما من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية.

الملاحق

ملحق يوضح جدول توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير من 2000 الى 2021 حسب كل دائرة وزارية منها نفقات وزارة الدفاع الوطني للدولة الجزائرية.

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2000 حسب كل دائرة وزارية

الوزارات	المبالغ (د.ج)
رئاسة الجمهورية	2.040.050.000
مصالح رئيس الحكومة	745.059.000
الدفاع الوطني	141.576.750.000
الشؤون الخارجية	9.666.026.000
الداخلية والجماعات المحلية والبيئة	74.375.002.000
العدل	9.339.474.000
المالية	17.485.253.000
الصناعة وإعادة الهيكلة	265.840.000
الطاقة والمناجم	744.677.000
المجاهدين	60.045.758.000
الاتصال والثقافة	4.312.419.000
التربية الوطنية	132.753.160.000
التعليم العالي والبحث العلمي	38.580.667.000
الفلاحة والصيد البحري	16.134.111.000
التجهيز والتهيئة العمرانية	5.203.036.000
السكن	21.757.873.000
الصحة والسكان	33.900.742.000
الشباب والرياضة	5.232.669.000
العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني	46.969.113.000
الشؤون الدينية	5.006.559.000
البريد والمواصلات	1.170.550.000
النقل	3.458.903.000
التجارة	2.075.976.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	62.470.000
السياحة والصناعة التقليدية	455.878.000
التضامن الوطني والعائلة	51.544.000
المكلف بالعلاقات مع البرلمان	20.961.000
المجموع الفرعي	633.430.520.000
التكاليف المشتركة	331.897.644.000
المجموع العام	965.328.164.000

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2003 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الـوزارية	المبالغ (د ج)
رئاسة الجمهورية	2..806.359.000
مصالح رئيس الحكومة	2.148.520.000
الدفاع الوطني	170.764.203.000
الداخلية والجماعات المحلية	130.330.206.000
الشؤون الخارجية	12.511.510.000
العدل	13.187.020.000
المساهمة وترقية الاستثمار	193.500.000
التجارة	2.405.498.000
الطاقة والمناجم	1.235.877.000
الشؤون الدينية والأوقاف	6.419.814.000
المجاهدين	103.621.384.000
التهيئة العمرانية والبيئة	572.377.000
النقل	3.736.578.000
الشباب والرياضة	7.678.136.000
الفلاحة والتنمية الريفية	19.115.932.000
السياحة	715.794.000
الأشغال العمومية	2.316.271.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	55.430.565.000
المالية	23.578.981.000
الاتصال والثقافة	4.974.836.000
الموارد المائية	4.482.904.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	439.496.000
التربية الوطنية	171.105.928.000
التعليم العالي والبحث العلمي	63.494.661.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.725.805.000
التكوين والتعليم المهنيين	13.234.188.000
السكن والعمران	19.036.365.000
الصناعة	349.900.000
العمل والضمان الاجتماعي	22.527.430.000
التشغيل والتضامن الوطني	35.268.351.000
العلاقات مع البرلمان	50.160.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	630.654.000
المجموع الفرعي	**896.089.203.000**
التكاليف المشتركة	**201.296.697.000**
المجموع العام	**1.097.385.900.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2006 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	4.375.766.000
مصالح رئيس الحكومة	1.872.229.000
الدفاع الوطني	224.766.775.000
الداخلية والجماعات المحلية	173.130.484.000
الشؤون الخارجية	20.413.738.000
العدل	19.423.923.000
المالية	26.211.667.000
الطاقة والمناجم	3.364.963.000
الموارد المائية	4.625.415.000
المساهمة وترقية الاستثمارات	269.295.000
التجارة	2.999.487.000
الشؤون الدينية والأوقاف	8.112.033.000
المجاهدين	110.081.456.000
التهيئة العمرانية والبيئة	749.551.000
النقل	4.423.943.000
التربية الوطنية	222.036.472.000
الفلاحة والتنمية الريفية	21.143.889.000
الأشغال العمومية	2.798.151.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	70.315.276.000
الثقافة	4.271.339.000
الاتصال	3.553.324.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	911.384.000
التعليم العالي والبحث العلمي	85.319.925.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.051.631.000
العلاقات مع البرلمان	103.955.000
التكوين والتعليم المهنيين	16.985.289.000
السكن والعمران	4.915.473.000
الصناعة	394.262.000
العمل والضمان الاجتماعي	19.524.195.000
التشغيل والتضامن الوطني	47.867.107.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	701.061.000
الشباب والرياضة	10.629.291.000
السياحة	818.283.000
المجموع الفرعي	**1.118.161.032.000**
التكاليف المشتركة	**165.285.945.000**
المجموع العام	**1.283.446.977.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2009 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	6.077.456.000
مصالح الوزير الأول	1.539.769.000
الدفاع الوطني	383.621.101.000
الداخلية والجماعات المحلية	368.743.476.000
الشؤون الخارجية	29.845.570.000
العدل	37.127.071.000
المالية	46.196.589.000
الطاقة والمناجم	18.516.354.000
الموارد المائية	7.748.356.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	1.504.662.000
التجارة	8.492.274.000
الشؤون الدينية والأوقاف	14.171.900.000
المجاهدين	151.075.449.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	5.284.994.000
النقل	8.215.955.000
التربية الوطنية	374.276.936.000
الفلاحة والتنمية الريفية	210.881.313.000
الأشغال العمومية	5.155.451.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	178.322.829.000
الثقافة	14.327.280.000
الاتصال	7.795.150.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.585.673.000
التعليم العالي والبحث العلمي	154.632.798.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.903.900.000
العلاقات مع البرلمان	188.069.000
التكوين والتعليم المهنيين	25.937.588.000
السكن والعمران	9.943.093.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	63.848.666.000
التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج	85.449.347.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	1.327.486.000
الشباب والرياضة	18.121.872.000
المجموع الفرعي	**2.241.858.427.000**
التكاليف المشتركة	**351.883.058.000**
المجموع العام	**2.593.741.485.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	12.577.574.000
مصالح الوزير الأول	2.447.889.000
الدفاع الوطني	723.123.173.000
الداخلية والجماعات المحلية	622.260.318.000
الشؤون الخارجية	29.716.600.000
العدل	75.487.291.000
المالية	104.196.257.000
الطاقة والمناجم	31.783.386.000
الموارد المائية	50.291.662.000
الاستشراف والإحصائيات	961.428.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	4.395.874.000
التجارة	22.189.764.000
الشؤون الدينية والأوقاف	29.630.963.000
المجاهدين	191.635.982.000
التهيئة العمرانية والبيئة	3.407.118.000
النقل	28.387.232.000
التربية الوطنية	544.383.508.000
الفلاحة و التنمية الريفية	242.383.415.000
الأشغال العمومية	12.342.022.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	404.945.348.000
الثقافة	19.618.095.000
الاتصال	10.739.311.000
السياحة والصناعة التقليدية	4.289.735.000
التعليم العالي والبحث العلمي	277.173.918.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال	3.927.269.000
العلاقات مع البرلمان	228.806.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.132.325.000
السكن والعمران	18.204.576.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	186.100.734.000
التضامن الوطني والأسرة	165.845.327.000
الصّيد البحري والموارد الصّيدية	2.647.204.000
الشباب والرياضة	36.141.213.000
المجموع الفرعي	**3.910.595.317.000**
التكاليف المشتركة	**697.655.158.000**
المجموع العام	**4.608. 250.475.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.387.854.000
مصالح الوزير الأول	3.618.099.000
الدفاع الوطني	1.047.926.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	549.809.342.000
الشؤون الخارجية	31.196.709.000
العدل	74.707.836.000
المالية	92.615.093.000
الطاقة	44.010.067.000
الصناعة والمناجم	5.314.058.000
الفلاحة و التنمية الريفية	255.101.097.000
المجاهدين	252.333.450.000
الشؤون الدينية والأوقاف	26.500.459.000
التجارة	24.276.345.000
النقل	12.549.139.000
الموارد المائية	21.144.492.000
الأشغال العمومية	19.930.760.000
السكن والعمران والمدينة	22.600.480.000
التربية الوطنية	746.643.907.000
التعليم العالي والبحث العلمي	300.333.642.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.803.924.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	234.882.131.000
التهيئة العمرانية والبيئة	2.550.261.000
الثقافة	25.789.795.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	131.653.688.000
العلاقات مع البرلمان	276.609.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	381.972.062.000
الشباب	14.158.870.000
الرياضة	26.282.691.000
الاتصال	18.871.461.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.985.130.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.429.022.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	2.404.748.000
المجموع الفرعي	**4.436.059.221.000**
التكاليف المشتركة	536.219.273.000
المجموع العام	**4.972.278.494.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.859.006.000
مصالح الوزير الأول	4.458.622.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الشؤون الخارجية	35.216.850.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	425.576.433.000
العدل	74.543.069.000
المالية	86.823.922.000
الطاقة	50.806.569.000
المجاهدين	225.169.592.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.244.314.000
التربية الوطنية	709.558.540.000
التعليم العالي والبحث العلمي	313.336.878.000
التكوين والتعليم المهنيين	46.840.000.000
الثقافة	15.272.000.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.344.644.000
الشباب والرياضة	35.237.000.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67.379.794.000
الصناعة والمناجم	4.612.355.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	211.814.118.000
السكن والعمران والمدينة	16.624.426.000
التجارة	19.979.062.000
الاتصال	20.702.804.000
الأشغال العمومية والنقل	25.984.720.000
الموارد المائية	14.099.310.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.157.141.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	392.163.373.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	154.011.680.000
العلاقات مع البرلمان	229.880.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.136.204.000
المجموع الفرعي	**4.109.479.306.000**
التكاليف المشتركة	474.982.927.000
المجموع العام	**4.584.462.233.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2021 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.180.694.000
مصالح الوزير الأول	4.498.985.000
الدفاع الوطني	1.230.000.000.000
الشؤون الخارجية	39.843.200.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	555.565.924.000
العدل	82.385.764.000
المالية	88.844.915.000
الطاقة	62.212.609.000
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة	268.450.000
المجاهدين وذوي الحقوق	235.317.071.000
الشؤون الدينية والأوقاف	27.453.234.000
التربية الوطنية	771.349.354.000
التعليم العالي والبحث العلمي	370.596.356.000
التكوين والتعليم المهنيين	51.568.735.000
الثقافة والفنون	15.241.761.000
الشباب والرياضة	38.060.439.000
الرقمنة والإحصائيات	150.000.000
البريد، المواصلات السلكية واللاسلكية	2.288.950.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	132.651.092.000
الصناعة	4.536.161.000
المناجم	2.097.763.000
الفلاحة والتنمية الريفية	224.454.908.000
السكن والعمران والمدينة	17.484.735.000
التجارة	16.224.651.000
الاتصال	18.179.761.000
الأشغال العمومية	16.429.247.000
النقل	7.802.104.000
الموارد المائية	13.929.430.000
السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي	3.244.688.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	410.672.176.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	163.123.879.000
العلاقات مع البرلمان	228.953.000
البيئة	2.426.351.000
الصيد البحري والمنتجات الصيدية	2.329.987.000
الصناعة الصيدلانية	327.000.000
المجموع الفرعي	**4.620.969.327.000**
التكاليف المشتركة	693.537.202.000
المجموع العام	**5.314.506.529.000**

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

- ابن منظور، **لسان العرب،** (القاهرة: دار المعارف, 2016).

1. المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. بيير سيريليه، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية،** ترجمة: أحمد عبد الكريم، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1988).
2. جمال محمد خليفة المري، **الأمن القومي: الإرهاب، الجريمة المنظمة، التجسس، الاشاعة، التخريب،** (دبي: أكاديمية شرطة دبي، ط1، 2005).
3. جوزيف سويترز وآخرون، **إدارة المؤسسة العسكرية: النظرية والتطبيق،** تر أحمد ياسين (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2016).
4. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،** ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985).
5. رالف م غولدمان، **من الحرب الى سياسة الأحزاب: التحول الحرج الى السيطرة المدنية،** تر: فخري صالح، (عمان: الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 1996).
6. طلال محمود كداوي، **الانفاق العسكري الإسرائيلي 1965ـــ 1990،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997)
7. عباس علي محمد، **الأمن والتنمية: دراسة حالة العراق للمدة 2007/1970،** (العراق: مركز العراق للدراسات، ط1، 2013).
8. عبد الرحمن غازي القصيبي، **التنمية: الأسئلة الكبرى،** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1995).
9. علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية،** (الجزائر: دار الروافد الثقافية، ط1، 2017).
10. الفارس عبد الرزاق، **السلاح والخبز: الانفاق العسكري في الوطن العربي 1990_1970،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1993).
11. فؤاد الأغا، **علم الاجتماع العسكري،** (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2008).
12. مجموعة مؤلفين، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2003،** ترجمة: فادي حمود وآخرون، (ستوكهولم: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي/لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003).

13. مجموعة مؤلفين، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2018**، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، امين سعيد الايوبي (ستوكهولم: مركز ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي/بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2018).
14. محمد حجازي محمد، **الجغرافيا السياسية**، (مصر: جامعة القاهرة، 1996/1997).
15. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها**، (مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2017).

المقالات:

1. بن نافلة أمينة، "الامن الوطني الجزائري بين التهديدات الأمنية الإقليمية وبناء الامن في منطقة الساحل والصحراء"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 10، 2018.
2. بن يمينة شايب الذراع، "المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية"، **الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد21، 2019.
3. بوضياف ياسين، " التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية "، **مجلة صوت القانون**، المجلد 3، العدد 2، 2016.
4. جمال منصر، " تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل الى أمن الأهداف"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد الأول، 2009.
5. خالد حيدر، "تحليل اقتصادي قياسي للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية"، **المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية**، المجلد 2، العدد2، (2018).
6. خوالدية فؤاد، "السياسة الأمنية للجزائر أمام التهديدات الأمنية لمنطقتي المغرب العربي والساحل الافريقي"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد06، العدد02، 2021.
7. رضا شوادرة، امينة زرداني، " هندسة أمن الحدود الجزائرية: من أجل استراتيجي شاملة في الفضاء الأفرومغاربي"، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد 04، العدد 03، 2020.
8. زهيرة مزارة، "السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي في ظل التغيرات الإقليمية بين الثبات والتغير"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور الجلفة**، العدد السادس، 2017.
9. شرابشة ليندة، "الامن الإقليمي والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية"، **الحوار المتوسطي**، المجلد العاشر، العدد 3، 2019.

10. عبد الكامل بلعباس، "تأثير انتشار السلاح في منطقة الساحل الافريقي على تنامي التهديدات الأمنية في الفضاء الإقليمي للجزائر"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 11، 2018.

11. عبد النور بن عنتر، "الدور الاقتصادي للجيش الجزائري"، **مركز الجزيرة للدراسات** (2021/03/08).

12. العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد 06، العدد 2، 2019.

13. علي داود، فاضل رسن، قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019"، **مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 17، العدد الثاني، 2021.

14. غربي محمد، "من اجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والامن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة**، العدد01، 2009.

15. قصار الليل جلال، لقريعي هشام، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن الجزائري"، **مجلة الاقتصاد والقانون**، العدد 02، 2018.

16. نضال شاكر جودة، "أثر الانفاق العسكري على المسار التنموي في العراق للمدة 1990-2016"، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، السنة الثامنة عشر، العدد 65، 2020.

17. نور الدين حفيظي، نور الدين دخان، المؤسسة العسكري والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 09، العدد 03.

18. هيفاء غانية، "الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية للفترة 1973-2016"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، المجلد 13، العدد 02، 2019.

الرسائل الجامعية:

1. ايجا ذهبية، "أثر التحولات الإقليمية على الدور السياسي للمؤسسة العسكرية: دراسة حالة مصر"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزيز وزو، 2019/2018).

2. بودح سارة، "الاستراتيجية الجزائرية في الانفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة 2010-2014"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2015/2014).

3. بوقفي صبيحة، "أثر المؤسسة العسكرية على الأنظمة السياسية العربية: نموذج مصر 1981-2013"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945-قالمة، 2017/2016).

4. بوكرش دلال، كركور يوبة، "سباق التسلح وأثره على استقرار النظام الدولي بعد الحرب الباردة – بحر الصين نموذجا"، (مذكرة ماستر، جامعة جيجل،2017/2016).
5. حاج محفوظ محمد اعراب، جبراني محند، "التهديدات الأمنية الجديدة وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط 2011-2016"، (مذكر ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017/2016).
6. حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2011/2010).
7. حسيني وهيبة، سعيدات راضية، " الجريمة المنظمة وأثرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ادرار، 2019/2018).
8. حمادة عائشة، "الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط واشكالية الامن الإقليمي"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019/2018).
9. زكرياء فايد، "تطور النزاع المغربي الصحراوي وأثره على الامن القومي الجزائري"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014).
10. شافعي صافية، "الإنفاق العسكري بين متطلبات الأمن ورهانات التنمية"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 -قالمة، 2018 – 2019).
11. صهللو سارة، "الآليات الإجرائية لمكافحة الجريمة المنظمة"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم، 2019/2018).
12. عدة بوهدة محمد الأمين، "الجريمة المنظمة: الأنماط والاتجاهات"، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019/2018).
13. عرجون شوقي، "المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة "، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2007/2006).
14. عزيزي حليمة، جعفري فوزية، "إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية: حالة الجزائر 2000_2016"، (مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية ادرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017).
15. علي خازن، "تأثير الانفاق العسكري على التنمية: دراسة حالة الجزائر (1990-2015)"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2016/2015).
16. فؤاد يوسف عصفور،" أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق: الأردن، سوريا، مصر وإسرائيل"، (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1992).

17. لخضر موساوي، "الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والاعلام، جامعة دالي براهيم، 2010/2009).
18. لعروسي سيد علي، "المؤسسة العسكرية والعمل السياسي في الجزائر: دراسة حالة الانتخابات الرئاسية 1995-2004"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008/2007).
19. لفقير علي سالم، "النزاع المغربي الصحراوي وأثره على العلاقات الجزائرية المغربية"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، 2018/2017).
20. لوازاني سهام، "التناول الإعلامي لحادثة تيقنتورين: دراسة وصفية تحليلية للمجلة الالكترونية الفرنسية Le nouvel observateur «، (مذكرة ماستر، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم، 2018/2017).
21. معتصم محمد إسماعيل، "دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة-سورية انموذجاً"، (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015).
22. مي محمد أحمد زيادة، "جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على إسرائيل ــ الدول العربية"، (رسالة ماجستير، جامعة الازهر، 2014).

3. الأوراق البحثية:

اليكساندرا كويموقا، "فهم النفقات العسكرية المصرية"، وثيقة مرجعية صادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، 2020.

"الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها: النزاعات الطويلة الأمد والتنمية في المنطقة العربية،" العدد 4(نيويورك/الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2015).

المواقع الالكترونية:

1. إبراهيم نوار، "التكلفة الاقتصادية للإنفاق العسكري في الدول العربية هي الأعلى عالميا"، **القدس العربي** (1 مايو 2021) في: www.alquds.co.uk ; 19 /2022/04، 17:32.
2. إحسان الفقيه، " شراكات سعودية بعيداً عن واشنطن لمواجهة تهديدات إيران"، **الاناضول** (2022/01/11)، في: https://www.aa.com.tr/ar/، 2022/06/01، 15:27.
3. أحمد عزت محمود المتولي وآخرون، " المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي"، **المركز الديمقراطي العربي** (2021/09/08)، في: www.democraticac.de، 2022/06/01، 16:45.

4. احمد عزيز، "3 أسباب تدفع الجزائر لشراء نحو نصف الأسلحة المستوردة في افريقيا"، **وكالة الأناضول** (2017)، في: https://www.aa.com.tr/ar/، 15 ماي 2022، 17:06

5. إسحاق ديوان، "القوات المسلحة في السلطة والاقتصاد"، **مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط**، (2020)، في: https://carnegie-mec.org، 15 ماي 2022، 18:35.

6. أسماء حداد، "الدفاع الوطني الجزائري: الواقع والرهانات الإستراتيجية"، **المركز الديمقراطي العربي**، (2017)، في: https://democraticac.de 05 ماي 2022، 17:20.

7. إسماعيل عزام، "بالأرقام.. تعرّف على المساعدات الأمريكية لـ 20 دولة عربية!"، **DW عربية**، (2017/12/21)، في: https://www.dw.com/ar/، 2022/05/31، 19:33.

8. أشرف كمال، محمد أبو رزق، "يخوض حربا ضد الحوثيين منذ 5اعوام ...ماذا تعرف عن الجيش السعودي"، **الخليج اون لاين**، (2020)، في: https://alkhaleejonline.net , 21ماي 2022، 20:03.

9. أومور كوجك ساميز، "معهد ستوكهولم: ارتفاع الانفاق العسكري العالمي في 2015"، **شبكة الاناضول**، (2016)، في: https://www.aa.com.tr/ar/ ، 22ماي 2022، 19:16.

10. أيوب حيرش، " الجيش الجزائري الأوّل إفريقيا والـ 3 عربيا"، الحوار (2021)، في: www.elhiwar.dz ، 2022/06/17، 20:04.

11. بوحنية قوي، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي"، **مركز الجزيرة للدراسات** (2014/12/11)، في: www.studies.aljazeera.net، 2022/06/05، 17:53.

12. حسن الاشرف، "الى أين ينتهي سباق التسلح بين المغرب والجزائر"، **اندبندت عربية**، (2022)، في: https://independentarabia.com ، 2022/05/13، 17:08.

13. حكيم غريب، " من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية: التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب"، **فكرة**، (2016/11/30)، في: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis، 2022/06/05، 18:07.

14. سجاد صفائي، " السعودية تُصَعِّدُ سِباقَ التَسَلُّحِ في الشرق الأوسط"، **أسواق العرب** (2022)، في:https://www.asswak-alarab.com/archives/26189، 2022/06/01، 15:33.

15. سيرجي فينيافسكي، "الانفاق العسكري في 2016.. انخفاض في السعودية بـ 30% وارتفاع في إيران بـ 17%"، **CNN عربية** (2020)، في: https://www.arabic.cnn.com، 22ماي 2022، 19:38.

16. شريف مبروك، "الصناعات العسكرية في المنطقة العربية: الواقع والتحديات"، **شؤون عربية**، العدد 175، (2018 /09/4)، في: https://arabaffairsonline.com، 2022/05/31، 15:12.

17. شيرين مشنتف، "الدول العربية والتصنيع العسكري المحلي: التحديات والآمال"، **مجلة الامن والدفاع العربي**، (2019/02/22)، في: https://sdarabia.com، 2022/05/31، 15:19.

18. صباح نعوش، "ارتفاع النفقات العسكرية في الدول العربية"، **الجزيرة نت** (2014)، في: www.aljazeera-net.cdn.ampprojrct.org ، 03 /05/ 2022، 18:35.

19. عبد الرحمن تيشوري، "عسكرة الاقتصاد بين الانفاق العسكري والانفاق التنموي"، **مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط** (2022)، في: https://www.beirutme.com/?p=15760 03 ماي 2022، 19:13.

20. كميت الخطيب، "كيف يؤثر الانفاق العسكري على الاقتصاد؟"، **أنا أصدق العلم** (2021)، في : https://www.ibelieveinsci.com 06 ماي 2022، 17:46.

21. كيرستن كنيب، "لهذا زادت دول وسط أوروبا والشرق الأوسط نفقات التسلح"، **عربية DW** (2017)، في: https://m.dw.com/ar/ ، 03ماي 2022، 11:54.

22. م. فيصل، "تعرف على ما يمتلكه الجيش الجزائري الـ 3 عربيا و27 عالميا"، النهار (2021/05/26)، في: https://ennaharonline.com ، 14 ماي 2022، 16:33.

23. ماجد مندور، "السيسي وأزمة الديون"، **صدى Sada**، (2018/11/20)، في: https://carnegieendowment.org/sada، 2022/06/01، 17:06.

24. محمد العربي، "سباق التسلح في 2021.. لماذا يشتري العرب الكثير من الأسلحة "، **الجزيرة نت** (2022)، في: www.aljazeera.net/midan/reality/pilitics/ ، 28 أفريل 2022، 19:42.

25. محمد دياب، "جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية"، **الدفاع الوطني اللبناني** (2011)، في: https://www.lebarmy.gov.ib/ar/content ، 04ماي 2022، 18:49.

26. محي الدين حسين، "السباق العربي للتسلح ضرورات دفاعية أم تملق للغرب"، **عربية DW** (2017)، في: https://amp-dw-com.cdn.ampproject.org , 03 ماي 2022، 18:01.

27. مصطفى جالي، "التسلح الجزائري المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة"، **مركز الجزيرة للدراسات** (2021/09/07)، في: https://studies.aljazeera.net، 05/13 2022 /، 16:55.

28. المصطفى ولد سيد محمد، "الآثار السياسية والاقتصادية للديون العربية"، **الجزيرة نت** (2021)، في: https://www.aljazeera.net، 28ماي 2022، 16:12.

29. منى مصطفى محمد، "خمس تهديدات امنية في الشرق الأوسط"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** (2016/03/22)، في: www.futureuae.com، 2022/05/31، 13:11.

30. مؤيد الطرفي، "العراق يخصص 19 مليار دولار للنفقات العسكرية غم أزمته الاقتصادية"، **INDEPENDENTعربية** (2021)، في: https://independentarabia.com، 23 ماي 2022، 11:31.

31. هاني الاعصر، " الاستراتيجية الوطنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب... محاولة للفهم والتقييم"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية** (الخميس 02 يونيو 2022)، في: https://acpss.ahram.org.eg، 2022/06/02، 22:08.

32. و.ب، " أذرع إيران الثلاث للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط"، **DW عربية**، (2018/07/24)، في: https://www.dw.com/ar/، 2022/06/01، 11:29.

33. ياسر محجوب الحسين، "الاستقرار السياسي والمسؤولية الوطنية"، **عربي 21** (2021/09/25)، في: www.m.arabi21.com، 2022/05/31، 14:18.

34. يقين حسام الدين، " النفقات العسكرية الجزائرية إلى ازدياد"، **العربي الجديد** (2014/10/22)، في: https://www.alaraby.co.uk، 2022/06/05، 20:01.

35. يوسف حمود، "بظل التوترات...كيف كان الانفاق العسكري الخليجي في زمن كورونا "، **الخليج اون لاين** (2021)، في: https://alkhaleejonline.net ، 23 ماي 2022، 11:06.

36. يونس بورنان، "الجزائر وروسيا.. "أولوية" دبلوماسية وعسكرية "تدعمها" أسلحة الردع"، **العين الإخبارية – الجزائر** (2021)، في: https://al-ain.com، 2022/06/18، 10:50.

37. "الانفاق العسكري السعودي الثالث عالميا في 2017"، **مكة-مكة المكرمة** (2018)، في: https://makahnewspaper.com، 21 ماي 2021، 18:15.

38. "الانفاق العسكري يُرهق الدين الحكومي في البحرين"، **اليمن نت** (2022/01/02)، في: www.theyemen.net، 2022/06/01، 16:57.

39. "لأول مرة في التاريخ ...الانفاق العسكري العالمي يتجاوز تريليوني دولار في 2021 "، **Arabic RT** (2022/04/24) في: https://arabic.rt.com، 20 2022 /05/، 10:57

40. "معهد ستوكهولم: السعودية الثالثة عالميا في حجم الانفاق العسكري خلال 2015"، **الخليج الجديد**، (2022)، في: https://thenewkhalij.news، 21 ماي 2022، 18:28.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

BOOKS:

1. Group of authors, *SIPRI Yearbook* ،(Stockholm, Stockholm international peace research institute,2003).
2. Group of authors, SIPRI Yearbook, (Stockholm: Stockholm international peace research institute, 2009).
3. Group of authors, *SIPRI year book*, (Stockholm: Stockholm international peace research institute, 2011).
4. Group of authors, *SIPRI Yearbook,* (Stockholm: Stockholm international peace research nstitute,2014).
5. Groupe of authors, *SIPRI year book*, (Stockholm: Stockholm international peace reserch institute, 2016).

Periodicals :

1. Anthony H. Cordesman and others, "The north African military balance: Force Developments and Regional Challenges*", center for strategic and international studies*,2010.
2. « ALGERIA CONFLICTINSIGHT *», Institute For Peace And Security Studies*, Addis Ababa University, Vol 01, (2020).

Research papers:

1. DIEGO LOPES DA SILVA and others, "Trends in world military expenditure 2020", *SIPRI Fact Sheet*, (2021).
2. PIETER DWEZEMAN and outhers, " Trends in international arms transfers,2019",*SIPRI fact sheet*, (2020).
3. SAM PERLO FREEMAN and others, "Trends in World Military Expenditure 2012"; *SIPRI Fact sheet*, (2013).

Sites internet:

1. ANNA AHRONHEIM, « IRAN increased military spending in past year – report “, The Jerusalem post, 2022, in: https://www.jpost.com/middle-east/iran-news/article-705009 ,21 Mai 2022, 20 :36.

2. Luis Martinez, L'armée algérienne à l'épreuve du hirak, *le point* (20/02/2020), en : https://www.lepoint.fr/afrique/l-armee-algerienne-a-l-epreuve-du-hirak-20-02-2020-2363686_3826.php , 05/06/2022, 15 :36.

3. Maria Camello, « Exportations D’armes Au Maghreb : Quelle Conformité avec la Position commune ? », Groupe de recherche et d’information sur la paix sécurité, (2018), in : https://grip.org ,15 mai 2022, 18 :16.

4. Radidja Nemar, "Au-delà des casernes. Le rôle de l’armée en Algérie", *Cairn*.info (04/2010), en : (https://www.cairn.info/revue-les-cahiers-de-l-orient-2010-4-page-19.htm), 05/06/2020, 15 :05.

5. Rachid Ouaissa ،« Algérie : quel rôle pour l'armée dans la transition démocratique ? », *telos* (06/05/2019), en : https://www.telos-eu.com/fr/politique-francaise-et-internationale/ , 05/06/2022, 03 :40.

ملخص مذكرة الماستر:

للإنفاق العسكري آثار إيجابية وسلبية على التنمية، ويعتمد حجمها على مرحلة تطور المجتمع وتوافر الموارد الاقتصادية المتاحة وبنية الاقتصاد الوطني وأولويات تخصيص مصادر تمويل النفقات العسكرية وتحديد أولويات الإنفاق ومدة تصاعد الإنفاق العسكري. بشكل عام يمكن القول إن الإنفاق العسكري الجزائري له آثار إيجابية وسلبية على التنمية، لكن يمكن القول إن الدولة الجزائرية بحاجة إلى هذا المستوى من الإنفاق العسكري من أجل تلبية الاحتياجات الأمنية وتوفير بيئة آمنة وضرورية للتنمية.

الكلمات المفتاحية:

1/ الانفاق على التسلح 2/ التنمية 3/ المؤسسة العسكرية

3/التهديدات الأمنية 4/ الأمن

Abstract of Master's Thesis

Military expenditure has a positive and negative impact on development, and its size depends on the evolution of society, the availability of available economic resources, the structure of the national economy, the priorities for allocating sources of funding for military expenditure, the determination of spending priorities and the duration of the escalation of military expenditure. Overall, Algeria's military expenditure can be said to have a positive and negative impact on development, but it can be argued that the Algerian State needs this level of military expenditure in order to meet security needs and provide a secure and necessary environment for development.

Keywords:

1/ Military expenditure 2/development 3/military establishment

4/security threats 5/security